

جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

دور الاستثمارات الحكومية في تحقيق التنمية

المتوازنة بين المحافظات المصرية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

إعداد

حسام أحمد عبد اللطيف عبده

إشراف

أ.د. / سيد محمد عبد المقصود

الأستاذ بمركز التنمية الإقليمية – معهد التخطيط القومي

1444هـ - 2022م



إجازة رسالة ماجستير في التخطيط والتنمية

بـعـنـوان: دور الاستثمارات الحكومية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية

The role of public investments in achieving balanced development
among Egypt's governorates

الباحث: حسام أحمد عبد اللطيف عبده

لجنة المناقشة والحكم

<u>مشرفاً ورئيساً</u> <u>التوقيع</u>	أ.د./ سيد محمد عبد المقصود الأستاذ بمركز التنمية الإقليمية معهد التخطيط القومي
<u>محكماً وعضواً</u> <u>التوقيع</u>	أ.د./ أحمد عبد الله أستاذ التخطيط الإقليمي كلية التخطيط الإقليمي والعمراني جامعة القاهرة
<u>محكماً وعضواً</u> <u>التوقيع</u>	أ.د./ أمل زكريا مدير مركز التنمية الإقليمية معهد التخطيط القومي

تاريخ الإجازة: / / 2022م

(فأما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس
فيمكث في الأرض كذلك يضرب الله الأمثال)

صدق الله العظيم

(سورة الرعد: الآية 17)

إهداء

إلى روح أبي الطاهرة ... رحمة الله عليه

أهدي هذه الصفحات

شكر وتقدير

الشكر والثناء لله عز وجل على نعمه علينا التي لا تُعد ولا تُحصى، فله الحمد على إنجاز هذه النعمة.

ثم أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور / سيد محمد عبد المقصود - الأستاذ بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي الذي تفضل بإشرافه على هذا البحث، ولم يبخل على لحظة بعلمه ولا بمجهوده ولكل ما قدمه لي من دعم وتوجيه وإرشاد لإتمام هذا العمل فليسيادته مني أسمى عبارات الثناء والتقدير.

والشكر موصول للأستاذة الدكتورة / أمل زكريا - الأستاذ المساعد بمركز التنمية الإقليمية بمعهد التخطيط القومي لتفضلها ومنحها الكثير من الوقت لمراجعة البحث والموافقة على المشاركة في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

وأقدم بوافر الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / أحمد عبد الله - الأستاذ بكلية التخطيط العمراني بجامعة القاهرة على تكريم سيادته وقبوله المشاركة في لجنة المناقشة والحكم. كما أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأمي الحبيبة أطل الله في عمرها ولروح أبي التي تحوطني في شئوني وتشد من عضودي.

ولزوجتي الحبيبة وأبنائي الأعزاء وإخوتي الكرام، لهم مني كل العرفان لما قدموه لي من دعم معنوي.

وكل الشكر والتقدير لزميلاتي وزملائي الذين لم يبخلوا علي بمعلومة أو مساعدة وكذلك جميع أصدقائي.

ولكل الأساتذة الكرام في معهد التخطيط القومي الذين لم يبخلوا علينا يوماً بعلمهم وللاخوة والأخوات في المعهد الذين يقدمون كل ما لديهم من مجهودات لخدمة البحث العلمي، ولكافة الباحثين في شتى المجالات لمساهماتهم في تنمية بلادهم.

أخيراً أمل أن أكون قد وفقت في هذا العمل المتواضع، وما الكمال إلا لله وحده، واسأل الله أن ينفعنا بما علمنا، وعلمنا ما ينفعنا

المُستخلص

عنوان الرسالة: دور الاستثمارات الحكومية في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية.

الباحث: حسام أحمد عبد اللطيف عبده.

المشرف: ا.د./ سيد محمد عبد المقصود

الدرجة العلمية: ماجستير التخطيط والتنمية – معهد التخطيط القومي. **السنة:** 2022

يأتي هذا البحث في إطار رؤية مصر 2030 والتي تهدف الى تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومما لا شك فيه أن للإنفاق الاستثماري الحكومي – أحد أهم أدوات السياسة المالية – دور قوي في تحقيق التوازن التنموي بين محافظات الجمهورية.

ويستهدف ذلك البحث إلقاء الضوء على الدور الواجب أن تقوم به الاستثمارات الحكومية في سد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية وحتى داخل الوحدات الإدارية بتلك المحافظات، وإحداث درجة من التوازن النسبي في جهود التنمية فيما بينها، وقد تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حتى يتم التعرف من خلالها على تلك الفوارق التنموية بين المحافظات، بل والأقاليم المصرية ودرجتها (وهو ما يُسمى بتحليل الوضع الراهن).

وقد توصل البحث الى معادلتين الأولى للتوزيع الكمي للإنفاق الاستثماري الحكومي والثانية للتوزيع النوعي له، ويأمل البحث في أن تساهم تلك المعادلتين في تحقيق دور الاستثمارات الحكومية في التنمية المتوازنة وسد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية، وتم اختيار إقليم قناة السويس كنموذج مصغر للمحافظات المصرية للتطبيق عليه، حيث تم وضع هدف استراتيجي للإقليم يتحقق من خلال استخدام الاستثمارات الحكومية في إنشاء وتحديث بنية الإقليم التحتية الملائمة والمُحفزة لاستثمارات بعينها في الإقليم وبما يؤدي الى دعم الميزات النسبية بمحافظات الإقليم والاستخدام الرشيد للثروات الطبيعية به والذي يتحقق معه أهداف التنمية المستدامة.

وقد تكوّن هذا البحث من ثلاثة فصول، الأول: الانفاق الاستثماري الحكومي والتنمية الإقليمية، الثاني: الفوارق بين المحافظات المصرية، والثالث: تخطيط الإنفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق التنمية المتوازنة.

الكلمات الدالة: الاستثمارات، الإنفاق، التنمية، النمو، الفجوة التنموية

المخلص

على الرغم من أن الدولة لا تدخر جهداً في تدبير الموارد اللازمة للانفاق الاستثماري الحكومي على المشروعات القومية ومنها مشروعات البنية التحتية، إلا أن التوزيع الإقليمي غير المُنصف للاستثمارات ساهم في إحداث حالة قصور وفجوات في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الجغرافي، وترتب على ذلك التفاوت في معدلات البطالة وفي الرعاية الصحية والثقافية والتعليمية ... الخ.

لذا كان من الضروري وضع خارطة طريق واضحة للتنمية المحلية الإقليمية وسد الفجوات التنموية بين المحافظات والأقاليم المصرية وبين السكان وكذلك في الأنشطة الاقتصادية والبيئية، للوصول إلى تنمية شاملة ومتوازنة من خلال تفعيل دور الاستثمارات الحكومية في المساهمة في تحقيق ذلك التوازن.

ومما يجب مراعاته هو ضرورة دراسة وتقييم كل إقليم ومحافظة على حدة نظراً للاختلاف بين بعض المحافظات والأقاليم من حيث المساحة وعدد السكان والثروات وامكانيات النجاح وكذلك التحديات امام الاقليم او المحافظة.

ويتكون البحث من ثلاثة فصول، الفصل الأول يتناول الانفاق الاستثماري الحكومي بمفهومه الواسع وتقسيماته وأسبابه، أيضاً تناول الفصل عملية التنمية ومنها التنمية الإقليمية بمفهومها وأهدافها، بينما رصد الفصل الثاني من البحث الفجوة التنموية بين المحافظات المصرية من خلال مجموعه من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وعمل الفصل الثالث على إيجاد صيغة تمويلية تعمل على توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي بما يؤدي المساعدة في النهوض بالمحافظات المصرية وسد الفجوات التنموية بينها.

ونظراً لما توصل اليه البحث من حالة عدم التوازن النسبي ذي الأثر السلبي والذي أدى الى فقدان الكثير من المجهودات الحكومية لهدفها وخاصة في مجال الانفاق الاستثماري الحكومي، فضلاً عن ضياع مقدرات داخل المحافظات كان يُمكن استغلالها، لذلك يجب وضع معايير عمل تُمكن من تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الاستثمارات الحكومية وفق دراسة حالة كل محافظة على حدة بحيث يُمكن توجيه تلك الاستثمارات الحكومية إلى مشاريع تُعد نواة جذب لنوعية من استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي يتناسب وطبيعة كل محافظة.

وقام البحث بوضع صيغة تمويلية من مرحلتين لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي لتكون ضمن معايير العمل في اتجاه التنمية المتوازنة بين المحافظات، الأولى لتوزيع الانفاق على المحافظات، والثانية للتوزيع النوعي لهذا الانفاق، أي توزيعه على المشروعات القومية وبما يؤدي الى تهيئة المناخ والبيئة

المحفزة للاستثمارات الخاصة لتحقيق الهدف القومي وهو سد الفجوات التنموية بين المحافظات ووحداتها الإدارية.

وانتهى البحث الى مجموعة من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: أهم النتائج:

- ✓ الدولة المصرية تبذل جهود كبيرة لتدبير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الاستثماري الحكومي لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية من أجل تحقيق الاستراتيجية التنموية.
- ✓ لكل إقليم أو منطقة أو مدينة طاقة استيعابية من السكان فإن زادت الكثافة السكانية عن تلك الطاقة الاستيعابية صاحب ذلك جوانب سلبية منها ما هو اقتصادي واجتماعي وأمني، ومن الممكن أن يؤدي التكدس والاحتفاظ السكاني الى ضغوطاً متزايدة على المرافق والخدمات العامة التي قد تؤدي الى خروج بعض المرافق من الخدمة وفقدان جدواها.
- ✓ إن التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة الناتجة عن توزيع الاستثمارات وخاصة الحكومية أدى إلى ظهور أقاليم طاردة للسكان وأخرى جاذبة، حيث إن السكان ينجذبون إلى الأقاليم التي تتوفر بها فرص العمل والخدمات وغيرهما، مما يمثل ضغط سكاني متزايد على مساحة أقاليم / إقليم الجذب السكاني.
- ✓ بعض المحافظات بالرغم من أن معدل الفقر بها منخفض ومتوسط الدخل بها مرتفع إلا أن معدل البطالة بها مرتفع مما يشير الى انتقاء موطني تلك المحافظات للأعمال، على العكس من محافظات أخرى معدل البطالة بها منخفض الا أن نسبة الفقر بها مرتفع ومتوسط الدخل بها منخفض مما يشير الى قبول أغلب مواطني تلك المحافظات لأي أعمال تعرض عليهم.

ثانياً: أهم التوصيات:

- ✓ ضرورة عدم البدء في مشروعات جديدة قبل الانتهاء من العمليات المفتوحة بما يحقق المصلحة العامة وتحقيق كفاءة الانفاق الاستثماري الحكومي حيث يؤدي ذلك الى رفع العائد عليه بالإضافة الى خلق المزيد من فرص العمل.
- ✓ يحتاج إقليم قناة السويس الى إعادة النظر في استخدامات الأراضي به لزيادة نسبة المساحة المأهولة به والتوجه نحو اللمعمور.
- ✓ يجب تشجيع الدراسات التي تهدف لتحديد الكثافة السكانية المثلى للمكان، حيث إن عائد الاستثمارات العامة والخاصة يتأثر بارتفاع أو انخفاض الكثافة السكانية عن عدد معين من السكان لكل كم2.

✓ يجب أن تكون عملية المتابعة للمشروعات مركزية وعدم قصرها على متابعة التنفيذ فقط وإنما يجب المتابعة البعدية أي شمول عملية المتابعة على قياس الاثر ومقارنته بدراسة الجدوى حتى يمكن وضع دليل للمشروعات يمكن الاستفادة منه في ترتيب الأولويات.

ومما يجب الإشارة إليه أن حالة عدم التوازن هي من أهم محفزات التنمية، لأنها تُعد سبباً بل والقوة المحركة لعملية التنمية وتكون ايجابية عندما تتبادل الأقاليم والمحافظات مستويات التنمية وتلك الحالة تدفع التنمية على المستوى القومي الى الارتقاء والمنافسة على المستوى العالمي، وأن الاهتمام بالجانب التنموي المحلي الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الإطار العام للدراسة.....11-1

- أولاً: مقدمة البحث 2
- ثانياً: مصطلحات هامة..... 3
- ثالثاً: المشكلة البحثية..... 4
- رابعاً: أهمية البحث 5
- خامساً: أهداف البحث 5
- سادساً: منهجية البحث..... 6
- سابعاً: فرضية وأسئلة البحث..... 7
- ثامناً: نطاق وحدود البحث..... 7
- تاسعاً: الدراسات البحثية السابقة..... 7

الفصل الأول: الإنفاق الاستثماري الحكومي والتنمية الإقليمية..... 30- 12

- تمهيد..... 13
- أولاً: النفقات العامة "مفهومها وتقسيماتها"..... 14
- ثانياً: الإنفاق الاستثماري الحكومي "المفهوم والدوافع"..... 17
- ثالثاً: ظاهرة تزايد النفقات الاستثمارية العامة "أسبابها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية" 20
- رابعاً: التنمية "المفهوم والأهداف" 25
- خلاصة الفصل الأول 30

الفصل الثاني: الفوارق بين المحافظات المصرية..... 56- 31

- تمهيد..... 32
- أولاً: تطور الاستثمارات العامة والحكومية خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020 .. 32
- ثانياً: تطور نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي مقارنة بتطور معدل الفقر خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020 36
- ثالثاً: الاستثمارات الحكومية بالمحافظات المصرية خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020. 38
- رابعاً: الفجوة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات المصرية..... 42
- خلاصة الفصل الثاني 55

الفصل الثالث: تخطيط الأنفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق التنمية المتوازنة....57-93

- تمهيد.....58
- أولاً: موقف التنمية بالاقاليم المصرية السبعة.....59
- ثانياً: الاستثمارات العامة والمميزات النسبية والمشاركة بمحافظة إقليم قناة السويس63
- ثالثاً: الفوارق بين محافظات إقليم قناة السويس67
- رابعاً: مقترح لتوزيع الأنفاق الاستثماري الحكومي بين محافظات إقليم القناة وداخل كل محافظة لسد الفجوات التنموية. 71
- رابعاً: محافظة الشرقية كمثال لتوضيح فعالية الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق التنمية. 80
- خلاصة الفصل الثالث93

النتائج والتوصيات94-98

- أولاً: النتائج.....95
- ثانياً: التوصيات97

قائمة المصادر والمراجع.....99-104

الملاحق.....105-112

ملخص البحث باللغة الانجليزية.....III-IV

مستخلص البحث باللغة الانجليزية.....II

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
34	تطور الاستثمارات العامة والحكومية خلال الفترة من 2010/2011 إلى 2019/2020	1-2
36	تطور الإنفاق الاستثماري الحكومي وفقاً لمصادر التمويل خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020	2-2
38	تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020	3-2
39	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي (مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم) مقارنة بمعدل الفقر خلال السنوات من 2010/2011 حتى 2019/2020	4-2
41	تطور نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومي بكل محافظة من محافظات الجمهورية من إجمالي الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020	5-2
42	أكبر وأقل خمس محافظات من حيث نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020	6-2
44	نصيب كل محافظة من القيمة المضافة عام 2017/2018	7-2
47	أكبر وأقل خمس محافظات من حيث نصيب الفرد من القيمة المضافة عام 2017/2018	8-2
49	نسبة الفقر في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2017/2018	9-2
51	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر عام 2017/2018	10-2
52	أكبر وأقل خمس محافظات من حيث متوسط الأجر الشهري للعامل عام 2017/2018	11-2
54	متوسط نصيب الأسرة الصحية من عدد السكان (نسمة لكل سرير) عام 2019	12-2
56	ترتيب المحافظات وفق المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الستة	13-2
60	مستويات التنمية بمحافظات إقليم القاهرة الكبرى	1-3
61	مستويات التنمية بمحافظات إقليم الإسكندرية	2-3
61	مستويات التنمية بمحافظات إقليم قناة السويس	3-3
62	مستويات التنمية بمحافظات إقليم الدلتا	4-3

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
62	مستويات التنمية بمحافظات إقليم أسيوط	3-5
62	مستويات التنمية بمحافظات إقليم شمال الصعيد	3-6
63	مستويات التنمية بمحافظات إقليم جنوب الصعيد	3-7
63	الانحراف المعياري والتفاوت التنموي داخل محافظات الأقاليم	3-8
68	التوزيع النوعي للسكان داخل محافظات إقليم القناة في 2021/1/1	3-9
70	الكثافة السكانية لمحافظات إقليم قناة السويس في 2021/1/1	3-10
74	محددات المعادلة التمويلية التي وضعتها لجنة المعادلة التمويلية المشكلة بقرار من وزيرة التخطيط	3-11
75	متغيرات أو محدّدات المعادلة التمويلية المقترحة والوزن النسبي لكل متغير	3-12
76	مستويات التنمية بمحافظات إقليم قناة السويس	3-13
77	معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات	3-14
78	مثال افتراضي يوضح تطبيق معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي بين المحافظات/المكان	3-15
79	معادلة توزيع الاعتمادات الاستثمارات الحكومية على مشروعات البنية التحتية المختلفة داخل المحافظة	3-16
80	مثال توضيحي لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على مشروعات البنية التحتية	3-17
81	التقسيم الإداري لمحافظة الشرقية	3-18
82	مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بمحافظة الشرقية مع المتوسط العام للجمهورية	3-19
83	مقارنة بعض المشروعات المتعثرة بمحافظة الشرقية وأسباب التعثر	3-20

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
17	معايير تقسيم النفقات الحكومية	1-1
25	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة	2-1
35	الاتجاه العام للاستثمارات العامة والحكومية خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2020/2019	1-2
37	تطور مصادر تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2020/2019	2-2
38	تطور متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة 2010/2011-2020/2019	3-2
44	نسبة مساهمة كل محافظة من القيمة المضافة عام 2017/2018 (%)	4-2
46	نصيب الفرد من القيمة المضافة عام 2017/2018	5-2
48	معدل البطالة في المحافظات المصرية عام 2019 (%)	6-2
49	نسبة الفقراء في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2017/2018 (%).	7-2
52	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2017/2018	8-2
53	التعليم اقل من المتوسط في كل محافظة كنسبة من السكان أكثر من 10 سنوات عام 2017 (%)	9-2
55	متوسط نصيب كل سرير من الأسرة الصحية من عدد سكان المحافظة (نسمة/سرير) مقارنة بمتوسط الجمهورية عام 2019	10-2
68	نسبة سكان محافظات إقليم قناة السويس لإجمالي سكان الإقليم في 2021/1/1	1-3
69	نسبة مساحة محافظات إقليم القناة لإجمالي مساحة الاقليم	2-3

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
71	مدى التفاوت في مستويات التنمية بين محافظات إقليم قناة السويس	3-3
88	التحليل الرباعي (SWOT) لمحافظة الشرقية	4-3
92	منطقة يمكن إعادة تخطيطها لتكون مركز لوجستي وتعليمي لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان - محافظة الشرقية	5-3

الإطار العام للبحث

أولاً: مُقدِّمة البحث:

يمثل التوزيع غير المتوازن للسكان والفوارق الاقتصادية والاجتماعية المكانية أحد الموضوعات التي تثير قلق الحكومات جميعاً في شتى أنحاء العالم، نظراً لما يُصاحب هذه التفاوتات من ظهور مشاكل وأوضاع سلبية، تُمثل عوائق أمام الحكومات في تحقيق معدلات النمو المرجوة التي تمكنها من مواجهة البطالة والتضخم والديون والعجز في الموازنات... الخ، كما أنها تهدد السلام والأمن المجتمعي وينتج عن ذلك مشاكل أخرى كثيرة.

وبالرغم من الجهود الملموسة التي قامت وتقوم بها الدولة المصرية في تدبير الموارد المالية اللازمة للعملية التنموية ورفع معدلات النمو بما ينعكس على جودة حياة المواطن وسد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية. إلا أنه ما زال هناك تفاوت اقتصادي واجتماعي بين المحافظات المصرية أدى إلى حدوث موجات هجرة غير منتظمة بل ومخلة بالتوازن بين الريف و الحضر، وبين محافظات الوجه القبلي ومحافظات الوجه البحري.

كما أن التوزيع العادل للاستثمارات الحكومية على المحافظات / الأماكن له دور كبير في سد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية، وقد أوضحت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء التفاوت التنموي بين تلك المحافظات، حيث أن نسب الفقر ومعدلات البطالة وغيرهما من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى وجود فجوة كبيرة بين المحافظات المصرية.

هذا وتشير بيانات عام 2018 أن متوسط أجر الساعة على مستوى الجمهورية بلغ نحو 21,23 جنيهاً ويصل إلى 9,69 جنيهاً في محافظة البحيرة ونسبة 46% من المتوسط العام للجمهورية في حين أن متوسط أجر الساعة في محافظة الإسماعيلية يصل إلى نحو 33,47 جنيهاً ونسبة 158% من متوسط الجمهورية، وذلك وفقاً لنشرة التوظيف والأجور وساعات العمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019، ص: 65-71)، مما يشير بشكل مبدئي إلى الخلل الواضح في أحد المتغيرات بل وأهمها وهو مستوى الدخل بين المحافظات المختلفة.

كما أن مؤشر الفقر عام 2018/2017 يُشير الى التباين الكبير بين محافظات الجمهورية حيث بلغت نسبته في محافظة أسيوط نحو 66.7% بينما في بورسعيد بلغت نسبته نحو 7.6% وذلك وفقاً لمسح الدخل والإنفاق والاستهلاك (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، ص: 4).

ويُمثل هذا التفاوت عبئاً اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وبيئياً، بل ونفسياً على مواطني المحافظات منخفضة الدخل، حيث إن التنمية المتوازنة جغرافياً الغرض منها تحقيق جودة الحياة لكافة المواطنين الذين هم هدف للجهود التنموية.

هذا وتقوم الدولة بالإنفاق الاستثماري لإنشاء البنى التحتية اللازمة لسد الفجوات التنموية وخاصة التعليمية والصحية على وجه الخصوص، لذا فإن التوازن في توزيع الاستثمارات الحكومية على مستوى المحافظات يعد أحد المداخل المهمة والأساسية لخلق البيئة الملائمة لتلبية حاجات المواطنين والإنتاج وزيادة فرص العمل والمساهمة بشكل فعال في تحقيق استراتيجية التنمية المستدامة والمتوازنة نسبياً.

وقد بدأ التوجه نحو التوسع في الإنفاق الاستثماري الحكومي، باعتباره من أنجح أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي، انطلاقاً من مبدأ الطلب يخلق العرض، حيث يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (أحمد موسى، 2021، ص: 65).

وعلى الرغم من النجاح النسبي لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق قدرًا من النمو الاقتصادي على المستوى الوطني، إلا أنه لم يكن نمواً عادلاً بالقدر الكافي، فلم يساهم بشكل فعال في خفض معدلات البطالة أو نسبة الفقر في كثير من المحافظات، كما أن الإنفاق الاستثماري الحكومي لم يقلل الفوارق في الدخل سواء فيما بين الأفراد وبعضها أو بين المحافظات وبعضها، وهو ما انتهت إليه الدولة أخيراً وتبنت برنامج طموح وقوي بل وقامت بوضع خطط اجتماعية لاستيعاب المهمشين والمتأثرين بالبرامج التنموية ومنها برنامج تكافل وكرامة وغيرها (دينا عبد الفتاح، 2021)¹.

ويُعد البحث محاولة لتسليط الضوء على دور الاستثمارات الحكومية كأداة تعمل على المساهمة بقدر الإمكان في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية، وزيادة عدد المواقع القابلة للنمو والتنمية، أو الغنية بالموارد، وذلك بمدّها بالبنية الأساسية التي تجعلها أكثر جذباً للاستثمار الخاص، بل والمشاركة مع القطاع الخاص في تلك الاستثمارات لزيادة الاستقرار السكاني وإحداث نوع من الهجرة الإيجابية بين المحافظات، تُساهم في زيادة المساحة المأهولة والتوازن النسبي في الكثافة السكانية بالقضاء على الاكتظاظ أو التكدس السكاني في مناطق بعينها، وتوفير فرص العمل التي تحقق ما يسمى بالنمو الاحتوائي (الشامل لجميع أفراد المجتمع) وإلى إعادة رسم خريطة جديدة تحقق مساهمة أكبر للمحافظات الأقل تطوراً في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المعروف أنه لكل إقليم أو منطقة أو مدينة طاقة استيعابية من السكان فإن زادت الكثافة السكانية عن تلك الطاقة الاستيعابية صاحب ذلك جوانب سلبية منها ما هو اقتصادي واجتماعي وأمني الخ (حاتم فارس، 2006، ص: 53).

ثانياً: مصطلحات هامة:

1. **الاستثمار الحكومي:** هو تمويل يهدف إلى إضافة طاقات إنتاجية جديدة سلعية وخدمية في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، أو إحلال وتجديد مشروعات انتهى

¹ - <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/639/economic-growth-job-creation-and-social-justice>

عمرها الافتراضي، وخاصة البنية الأساسية من طرق ومؤسسات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي، وهو الأمر الذي يترتب عليه زيادة الناتج من السلع والخدمات، وخلق فرص عمل جديدة، تؤدي إلى دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (معهد التخطيط القومي، 2016، ص: 5-6).

2. **التنمية:** هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن زيادة معدل النمو الاقتصادي وإجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإنتاجية الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما (رمزي على 1991، ص: 108).

3. **الفوارق الإقليمية / التفاوتات:** عبارة عن انحراف عن المتوسط العام لمتغير أو أكثر ويطلق عليها أحياناً اختلافات (الاختلاف بين شيئين في جانب أو أكثر وفي خاصية أو أكثر)، ويحدد الاختلاف أو التفاوت في لحظة زمنية محددة، نظراً لإمكانية حل هذه الاختلافات وتلاشيها (معهد التخطيط القومي، 2006، ص: 9) حيث أن التفاوتات حالة نسبية.

4. **التنمية المستدامة:** وتعني قيام الأجيال الحالية من البشر بالعمل على توفير حاجاتها في الوقت الحاضر، دون التغافل عن حاجة الأجيال المستقبلية، بالحرص على عدم استنزاف الثروات الطبيعية وإدخار نصيب أكبر منها للغد، مع بذل أقصى الجهد لعدم تلويث البيئة بدرجة تجعل من الصعب على أجيال المستقبل أن تُبشر الحياة بالمستوى الذي نعمت به الأجيال السابقة، أي لا تُعيق عمليات التنمية في الوقت الحاضر عن أهل الغد توفير حاجاتهم (جامعة الملك عبد العزيز، 1427هـ، ص: 3).

5. **النمو الاحتوائي:** ويطلق عليه البعض النمو الشامل وهو مفهوم يأتي في سياق التنمية المستدامة حيث يشير إلى عملية ضمان توفير فرص متكافئة لجميع المواطنين، لكي يتمكنوا من تفعيل طاقاتهم الكامنة في الحياة بغض النظر عن خلفياتهم أياً كانت من خلال المشاركة الكاملة والنشطة في الجوانب المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخاصة عمليات صنع القرار (منتدى أفريقيا للتنمية المستدامة، 2016، ص: 1).

ثالثاً: المشكلة البحثية:

أشارت مقدمة البحث الى وجود حالة من عدم التوازن النسبي بين المحافظات المصرية واتساع حدة الفوارق وقصور مساهمة عدد كبير من المحافظات في الناتج المحلي الاجمالي، وتم الاستدلال على ذلك بمؤشري الفقر، ومتوسط أجر ساعة العمل.

ويُمكن ارجاع ذلك جزئياً إلى عدم تناسب حجم الاستثمارات الحكومية في تلك المحافظات بالقدر الذي يؤدي إلى تحقيق درجة من العائد أو النمو الذي يساهم في تحسين حالة مواطنيها ولا تجعلهم عرضة

للبطالة والوقوع فريسة سهلة للفقر وأثاره النفسية التي قد تؤدي للوقوع في فساد أو إرهاب والإضرار بالاستثمار الوطني.

وعليه تتحدد مشكلة البحث في:

الكيفية التي تمكن من توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي بما يحقق زيادة القدرة على تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات وبما يتناسب مع الطاقة الاستيعابية لكل محافظة وبما يؤدي إلى زيادة نقاط التنمية والتمركز العمراني والاقتصادي الإنتاجي وإعادة رسم خريطة اقتصادية جديدة للمحافظات المصرية جديدة تؤدي إلى زيادة مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق التنمية المتوازنة وما يُطلق عليه النمو الاحتوائي، وبما يُساعد على القضاء على الفقر، ودعم تحقيق التنمية المستدامة بمصر عامة، وكافة المحافظة خاصةً.

رابعاً: أهمية البحث:

تأتي تلك الدراسة كإضافة علمية لكونها تبحث في كيفية توزيع، وتخصيص، واستخدام الاستثمارات الحكومية لتحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية والنهوض بها.

حيث أن ترشيد توزيع وتخصيص وتحديد كيفية تنفيذ المشروعات الاستثمارية الممولة من الإنفاق الاستثماري الحكومي والتأكد من إمكانية التنفيذ حسب المخطط له وتحقيق أهدافها الكمية والعينية حسب المعدلات العالمية والعلمية التي تحقق الكفاءة الاقتصادية والعدالة النسبية بين الأماكن وتحقيق درجة أعلى من التوازن الاقتصادي والاجتماعي يُعتبر من الموضوعات الجديدة بالبحث.

كما أن الاهتمام الجيد بالاستخدام الأمثل للإنفاق الاستثمار الحكومي سوف يُساهم في تحقيق أبعاد رؤية مصر 2030 وهما البعد الاقتصادي، بل والاستقرار الاجتماعي القومي.

خامساً: أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الهدف التالي:

الهدف الرئيسي: يهدف البحث إلى اقتراح أسلوب أو صيغة (معادلة) تمويلية تمكن من توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي بصورة أكثر عدالة، تؤدي إلى كفاءة وفاعلية هذا الإنفاق، وأيضاً تؤدي إلى المساهمة في سد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية وبما يحقق جودة حياة المواطن، وخلق نقاط تمركز عمراني واقتصادي إنتاجي جديدة.

وذلك لمساعدة صانع القرار في تحقيق الأهداف التالية:

1. التوزيع الجيد للإنفاق الاستثماري الحكومي كماً ونوعاً، بحيث يعمل على تعزيز الميزة التنافسية لكل منطقة جغرافية وتهيئة بيئة ومناخ الأعمال للمستثمرين في كافة المناطق وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة القطاعات.
 2. التوجيه الرشيد للإنفاق الاستثماري الحكومي بما يُساعد على خلق المزيد من فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة بالمحافظات الأقل تطوراً.
 3. التأكد من كفاءة الاستثمار الحكومي، بما يحقق زيادة مساهمة المحافظات الأقل تطوراً في الناتج المحلي الإجمالي.
 4. إعادة الانتشار السكاني، وتوسعة المساحة المأهولة، للحد من التكدس والاحتظاظ السكاني.
- يأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع واحتوائي ومستدام، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم الابداعية من خلال الحث على زيادة المعرفة والابتكار والبحث العلمي في كل المجالات (رؤية مصر 2030، اصدار 2016).

سادساً: منهجية البحث:

سوف يقوم البحث بإلقاء الضوء على واقع الاستثمارات الحكومية حسب خطوات وجوانب المنهج الوصفي التحليلي وتوزيعها على المحافظات المصرية كالتالي:

- 1- أسلوب الوصف والتحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن الاستثمارات الحكومية وكذا أي ظاهرة أو موضوع محدد عن التنمية خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية يتم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة، وتقدير كيفية الاستفادة منها مستقبلاً.
- 2- سيتم رصد وتحليل تطور الاستثمارات الحكومية وتوزيعها على المحافظات المصرية وتصنيفها وتحديد الأولويات في محاولة لكشف الأسباب التي أدت إلى ضعف العائد منها، ومحدودية قدرتها على تقليل التفاوتات في التنمية بين المحافظات المصرية المختلفة، للوصول إلى أسلوب رشيد ووضع مجموعة من المعايير التي بموجبها تتحقق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية، ويرتفع العائد على الاستثمارات الحكومية.
- 3- وسوف يستخدم البحث (6) مؤشرات اقتصادية واجتماعية "القيمة المضافة - معدل البطالة - نسبة الفقر - متوسط أجر العامل - نسبة التعليم أقل من المتوسط - المنشآت الصحية" حيث أمكن الحصول على بيانات كافية لاستخدامها.

سابعاً: فرضية وأسئلة البحث:

تستند الدراسة إلى فرضية أساسية مفادها: أن الاستثمارات الحكومية تلعب دور المحرك للتنمية في المحافظات، كما أنها وسيلة لزيادة الطاقة الإنتاجية.

إن تلك الاستثمارات يجب أن تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التقارب في مستويات التنمية بين المحافظات المصرية وتقليل الفوارق في مستويات المعيشة بين الأفراد، وكذا جذب الاستثمار الخاص لإقامة المشروعات، وزيادة المساحة المأهولة بالسكان، وبما يمكن من تحقيق النمو للمحافظات من كل الجوانب من حيث الهيكل والكم، حيث ستجيب الدراسة على التساؤلات التالية:

- 1- ما المعايير التي على أساسها يتم توزيع الاستثمارات الحكومية المخصصة فيما بين المحافظات؟
- 2- ما المعايير المناسبة لتوزيع تلك الاستثمارات للمشروعات اللازمة لتوجيه حركة السكان نحو تركزات عمرانية إنتاجية جديدة؟
- 3- ما نوعية الانفاق الاستثماري الحكومي المناسب للمحافظة أو للإقليم (زراعي - خدمي - صناعي - ... الخ) والتي تهدف إلى تحقيق درجة أعلى من التوازن في جهود التنمية وتحقيقها وبما ينسجم مع رؤية مصر 2030؟

ثامناً: نطاق وحدود البحث:

يتمثل نطاق الدراسة في:

الحدود المكانية: تركز الدراسة على المحافظات المصرية عامة وإقليم قناة السويس خاصةً.

الحدود الزمنية: تشمل الاستثمارات الحكومية خلال الفترة من عام 2010/2011 وحتى عام 2019/2020.

تاسعاً: الدراسات البحثية السابقة:

- 1- دراسة بحثية بعنوان "تقييم الاستثمارات العامة في الجزائر ودورها في تحقيق ظاهرة تكامل الإنتاج خلال الفترة 2000-2014" قام بها د. صوفان العيد ود. بوركوة عبد المالك ضمن العدد الأول لمجلة نماء للاقتصاد والتجارة بالجزائر (بدون تاريخ) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور الاستثمارات العامة في الجزائر ومساهماتها في عملية خلق التشابك الأمامي والخلفي لمختلف القطاعات الاقتصادية ودور التشابك في دعم ظاهرة تكامل الإنتاج من خلال تحفيز الاستثمار.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ومنها على سبيل المثال افتقاد المشروعات العامة في الجزائر إلى رؤية واضحة مُسبقة، كما أن وجودها لا يعبر في كثير من

الأحيان عن سياسة تنموية محددة أو استراتيجية تنموية وطنية واضحة المعالم وإنما هي نتاج وفرة مالية، كما يُلاحظ في الغالب أنها نتاج قرارات سياسية وإدارية واستجابة لظروف المرحلة، وأوصت الدراسة بتركيز الاستثمارات العامة تركيزاً حصرياً على المشاريع مرتفعة العائد التي تكتسب أهمية قصوى في القطاعات الاقتصادية التي تعاني من اختناقات واضحة، كما ينبغي مراعاة أوجه التكامل بين الإنفاق على البنية التحتية وعلى غير البنية التحتية عند زيادة الاستثمارات العامة أو تغيير أولويات الإنفاق، والعمل على اختيار بعض القطاعات والصناعات القائدة والمحورية مع التأكيد على ضرورة خلق الترابط والتناسق بين المشروعات في ذات القطاع والقطاعات الأخرى.

2- دراسة بحثية بعنوان "سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً" قام بها وليد عبد الحميد عايب قدمت هذه الدراسة عام 2010 وقد هدفت الدراسة إلى توضيح دور الإنفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي بمؤشرات الأربعة (معدل النمو - التضخم - معدل البطالة - التوازن الخارجي) خلال الفترة من 1990 حتى 2007، بالإضافة إلى تحليل تطور الأداء الحكومي كجزء من السياسة الاقتصادية ودراسة أسباب تزايد استخدام قانون "فاجنر" ونماذج التنمية لـ"روستو" و"موسوجريف" لتفسير هذا التزايد.

وقد انتهت الدراسة إلى أن تبني الدولة لبرامج الإنفاق الحكومي ساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل وفي المقابل ارتفعت معدلات التضخم، كما توصلت الدراسة إلى أن مضاعف الانفاق الحكومي بالجزائر بلغ نحو 0,37 وتلك تُعد قيمة متدنية للغاية استنتج من خلالها ضعف كفاءة الهيكل الإنتاجي، وأوصى بوضع ضوابط وإجراءات ورؤية مستقبلية لترشيد الإنفاق الحكومي.

3- دراسة بحثية بعنوان "رؤية لتحقيق التنمية المتوازنة بمناطق المملكة" منتدى الرياض الاقتصادي - نحو تنمية اقتصادية مستدامة - الدورة الخامسة 17-19 ديسمبر 2011، هدفت الدراسة إلى وضع رؤية واليات عمل تنفيذية لتحقيق التنمية المتوازنة بمناطق المملكة، ودراسة وتشخيص الوضع الراهن للتنمية في مناطق المملكة وتحديد الفجوة التنموية والمشاكل التي تعيق التنمية بالمناطق ودراسة وتحليل أوضاع التنمية بمحافظات منطقة الرياض وتقليص الفجوة التنموية بين المناطق والمحافظات.

وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن تحقيق التنمية المتوازنة بمناطق المملكة من خلال:

- تغيير أسلوب إدارة التنمية.

- بناء القدرات المحلية.

- إعادة توزيع الاعتمادات والقروض والاستثمارات والحوافز والموارد على القطاعات الرئيسية بالاستناد على مجموعة مركبة ومتكاملة من المؤشرات والمعايير المرجحة وبأوزان نسبية مختلفة، تتلاءم مع أهمية تلك القطاعات والميزات النسبية للمناطق.

4-دراسة بحثية تحت عنوان "أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)" سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (244) -معهد التخطيط القومي، 2015، وتهدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور التنموي للمناطق الصناعية في تنمية المحافظات المصرية عامة وإقليم قناة السويس خاصة، وبالأخص فيما يتعلق بالبطالة والفقر، وتقييم هذا الدور، ودراسة نقاط القوة والفرص التي من الممكن استغلالها لتعزيز هذا الدور، وكذلك نقاط الضعف والتحديات التي تقف حجر عثرة أمام نجاح بعض المناطق الصناعية.

وقد خلصت تلك الدراسة أن للمناطق الصناعية (باختلاف مسمياتها) أهمية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وأن للاستقرار السياسي عامل مهم في نجاح وتحقيق أهداف تلك المناطق، وأن إقليم قناة السويس يتوفر به قاعدة صناعية على قدر كبير من التنوع والتكلفة المنخفضة لمستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى الوفرة في العمالة الرخيصة.

وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية توطيد الاستثمارات وتوجيهها الى المناطق الواعدة في نطاق إقليم قناة السويس والتي تتميز بالإمكانات الدافعة للنمو الصناعي، مع التركيز على الأنشطة الصناعية الرئيسية متمثلة في الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية والصناعات التعدينية والصناعات المعدنية ذات الإمكانات التنموية بالإقليم، مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة.

5-دراسة بحثية بعنوان "آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة فى مصر" معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 270)، قُدمت هذه الدراسة في سبتمبر 2016، وقد هدفت الدراسة إلى تحديد آليات وسياسات التنمية المتوازنة إقليمياً وأهم التحديات والفجوات التى تحول دون تحقيقها من أجل صياغة آليات ملائمة واقتراح خارطة طريق لإصلاح منظومة التخطيط والتنمية الاقليمية فى مصر.

وقد توصل البحث إلى عدم وجود آليات واضحة تستخدم من قبل المخطط بهدف إحداث تنمية متوازنة إقليمياً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وإن وجدت تلك الآليات فهي غير مفعلة او لا ترتبط بالوضع التنموى الراهن. كما خلصت الدراسة الى وجود مجموعة من التحديات التى تواجه تحقيق التنمية المتوازنة مثل المركزية فى اعداد الخطة القمية وانشاء مؤسسات اقليمية محدودة الاختصاصات، وتعدد الجهات صاحبة الولاية على أراضى الدولة.

6- دراسة بحثية بعنوان "كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وإمكانيات التحسين)" معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية (رقم 274)، قُدمت هذه الدراسة في سبتمبر 2016، وقد هدفت إلى وضع إطار مناسب وعملي وممكن التطبيق في ضوء المحددات والفرص التي تتميز بها الحالة المصرية من أجل تحسين كفاءة الاستثمار العام من خلال التعرض للاستراتيجيات والمناهج المختلفة لإدارة الاستثمار العام والتجارب الدولية، ومراجعة المراحل التي يمر بها الاستثمار العام في مصر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن من بين أهم معوقات تحسين كفاءة وإدارة الاستثمار العام في مصر تمثلت في الضغط على الموازنة الاستثمارية لحساب الموازنة الجارية وتقدم التشريعات المعنية، ومركزية التخطيط وضعف الدور الإقليمي، والصعوبات التي تواجه إدارة العمل التخطيطي في وزارة التخطيط.

وكان من نتائج الدراسة أن زيادة الاستثمار العام في حالة عدم الكفاءة سيتحول إلى إنفاق مهدر، ويصبح عبئاً على الاقتصاد أكثر منه مصدراً للنمو وضعف التنسيق بين شركاء الاستثمار العام، وأن نجاح الاستثمار العام يحتاج إلى وضوح في الرؤية وسلامة في القرارات في كل مراحل الاستثمار العام، وأن التأثير السياسي الكبير في توجيه المشروعات العامة يُقلل كثيراً من كفاءتها.

وأوصت الدراسة بوجوب مراعاة أوجه التكامل والتوازن بين الإنفاق الجاري والرأسمالي، وبين الاستثمار في البنية التحتية والاستثمار في الموارد البشرية، كذلك مراعاة التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال ربط التوزيع الجغرافي للمشروعات باحتياجات المحافظات وإمكانيات الأقاليم، وتحسين الشفافية والتنسيق بين شركاء الاستثمار العام، والابتكار في آلية تمويله.

7- دراسة بحثية تحت عنوان "Public Expenditure and Growth"^(١) قام بها Santiago Herrer وبرعاية البنك الدولي قُدمت هذه الدراسة في أكتوبر 2007 وقد هدفت إلى قياس أثر الإنفاق العام على النمو و الرفاهية و إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام على المشاريع إذ لم تحقق النتائج المرجوة.

وقد خلصت إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو تأثير إيجابي شرط أن تكون الفائدة الحدية للإنفاق الحكومي تزيد عن التكلفة الحدية لرأس المال العام.

^(١) Santiago Herrera, Public expenditure and growth, Policy research working paper, N 4372, World bank, 2007.

وبالنظر إلى معظم تلك الدراسات وغيرها والتي تعرضت للإنفاق الحكومي العام ومنه الاستثمارات الحكومية على وجه الخصوص، نجد أنها لم تتناول بشكل مباشر العلاقة بين الإنفاق الاستثماري الحكومي على وجه الخصوص وأثره في تحقيق التنمية المتوازنة بشكل مباشر على مستوى المحافظات.

الفصل الأول

الإنفاق الاستثماري الحكومي والتنمية الإقليمية

تمهيد:

إن توجه الدولة إلى الإنفاق الاستثماري الكفء والرشيد ينجم عنه المساعدة ودعم تحريك عجلة الإنتاج وتحسين مستوى المعيشة، وعدالة أكبر في توزيع الدخل بما يُمكن الأفراد من الاستفادة من ثمار النمو المنشود من وراء إنفاق ذلك الاستثمار.

ولا تعني كفاءة ذلك الإنفاق بالضرورة التقليل منه أو التبذير فيه، بل تعني النظر في مقدار الاستثمار المخصص للمشاريع المختلفة التي يحتاجها المجتمع، وتوزيعها الجغرافي، وكمية وتوقيت ذلك الإنفاق، والمفاضلة بينها على أساس المنفعة الجماعية المتحققة من كل منها، وتأثيره الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بعدها المكاني/ الإقليمي أى على مستوى الوحدات الإدارية المختلفة للدولة وقطاعاتها الاقتصادية (نعيمه زعرور ، 2015، ص: 207 ص:210).

وتعتمد التنمية بمختلف مجالاتها على الخطط التي تُوضع والاستراتيجيات والسياسات التي تُعتمد لبلوغها، وأهم تلك السياسات توزيع وتخصيص الاستثمارات الحكومية، هذا ويرتبط ذلك بالقدرة على فهم تطلعات المجتمع ومستوياته المكانية (أقاليم ومحافظات) وربطها بالإمكانات والقدرات المتوفرة من أجل استخدام أمثل لهذه الموارد للوصول لأفضل النتائج، بما يُحقق معدلات نمو عالية تنعكس إيجابيا على الفرد والمجتمع، وبما يُحقق عدالة توزيع ثمار التنمية بين جميع المواطنين.

ويتناول هذا الفصل تطور مفهوم النفقات العامة والذي يُعد الإنفاق الاستثماري الحكومي أحد مكوناته (إنفاق استثماري - إنفاق استهلاكي) حيث سيتم تناوله من ناحية المفهوم والدوافع، والاسباب التي تؤدي لزيادة هذا الانفاق، والتي تتنوع ما بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، والأثار الاقتصادية لذلك الانفاق.

كما يتناول أيضاً مفهوم التنمية (التنمية الإقليمية بشكل خاص) والتخطيط لها والاهداف المتنوعة لعملية التنمية، وأهمية الإنفاق الاستثماري الحكومي في زيادة كفاءة جهود التنمية بأبعادها المختلفة وخاصة بعدها المكاني.

أولاً: النفقات العامة "مفهومها وتقسيماتها":

تشير المفاهيم الاقتصادية الكلية إلى أن الإنفاق الحكومي مكون رئيسي من مكونات الطلب الكلي، حيث يعد الإنفاق بشقيه الاستثماري والاستهلاكي بمثابة المحور الذي يستند إليه تحليل وتحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، وبالتالي هو المتغير المحفز والموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي، ولذا فهو العامل الأكثر تأثيراً في تحديد اتجاهات وركائز الاقتصاد القومي (أمل حمدان، 2013، ص: 23)، ووفقاً لجهود البحث العلمي في هذا المجال فقد تطور ذلك المفهوم من التقليدي إلى الحديث على النحو التالي:

1- المفهوم التقليدي للنفقات العامة:

نادى الاقتصادي "ادم سميث" بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي حيث حصر دورها في القيام بالوظائف التقليدية كالدفاع والأمن والعدالة (الدولة الحارسة)، وتوفير بعض الخدمات والمرافق، وقد ناقش سميث في كتابه المشهور بـ "ثروة الأمم" القول المشهور "دعه يعمل... دعه يمر" *Laissez fair* (1) *Laissez passer*.

وهو مبدأ اقتصادي ينص على أن اقتصاديات السوق تعمل بكفاءة مثلى في غياب التنظيم الحكومي، ولم تكن الدولة تحمل الأفراد أعباء مالية من خلال تحصيل الضرائب إلا في حدود ما يلزم لتسيير المرافق العامة، كما كان دور النفقات العامة حيادي لا يؤثر في النظام الاقتصادي والاجتماعي للدولة، بمعنى أنها لا تؤثر على الدورة الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، ومن ثم ليس هناك مبرر لتدخل الدولة في التأثير على الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية.

ونظراً لأن هذا المفهوم - مفهوم الدولة الحارسة - تجسيدا لسلوك استهلاكي فقط، وأن الدولة لا تتمتع بمهام ولا أنشطة إنتاجية بدأ النظر في القرن التاسع عشر إلى هذا المفهوم على أنه استنفاد لثروة المجتمع، وساد لدى النظرية التقليدية فكرة ترك قوى السوق لتعمل بحرية تامة للوصول إلى وضع التوازن في ظل تحقيق التوظيف الكامل للموارد، ومن ثم فليس هناك مبرر لتدخل الدولة في التأثير على الاقتصاد من أجل تحقيق التنمية.

ومع صدور كتاب "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" لـ "كينز" عام 1936م ظهر ما يعرف بالمفهوم الحديث للنفقات العامة.

(1) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85

2- المفهوم الحديث للنفقات العامة:

في القرن العشرين ومع توالي الأزمات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الرأسمالية، إلى جانب توسع مبادئ الاشتراكية ودخولها حيز التطبيق منذ الثورة الروسية عام 1917، وبهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي اتجهت الدول إلى التدخل في الحياة الاقتصادية وتجاوز مفهوم الدولة من نطاق الدولة الحارسة إلى نطاق الدولة المتدخلة (عدة أسماء، 2016/2015، ص: 30).

ويقوم كتاب "النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقد" على فكرة التدخل الحكومي في إدارة النشاط الاقتصادي، من خلال زيادة الإنفاق العام وزيادة معدلات الاستثمار من أجل ضمان التوازن الاقتصادي وزيادة الاستهلاك والناتج وفرص العمل (طارق قدي، 2016/2015، ص: 2) حيث تشير النظرية إلى أن الاقتصاد الكلي يمكن أن يكون في حالة عدم التوازن لفترة طويلة، ولـ "كينز" قول مشهور "هناك أوقات نحتاج فيها إلى التدخل لجعل الرأسمالية تعمل لصالحنا".

لذا يتضح أن تطور مفهوم الإنفاق الحكومي يرتبط أساساً بتطور دور الدولة و تدخلها في النشاط الاقتصادي وانعكاس هذا التطور في كافة أدوات السياسة المالية في الدولة فالإنفاق الحكومي يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة، و مدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، فمع تطور دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ازدادت النفقات العامة للدولة، ثم زاد دور الدولة بعد ذلك إلى الدولة المنتجة، هذا وقد أصبحت النفقات العامة تشكل نسبة هامة من الدخل القومي، كما أصبحت جزء مهم من السياسة الاقتصادية حيث أصبحت أداة رئيسية في إعادة توزيع الدخل وحجم التشغيل الذي بدوره يؤثر على الطلب الفعال والذي بدوره يساهم في رفع مستويات التشغيل.

ومن ثم يُمكن تعريف النفقة العامة على أنها: "مبلغ نقدي تتفقه الحكومة أو أي من مؤسساتها التابعة بغرض تحقيق نفع عام أو إشباع حاجة عامة" (سهام العيداني، بدون تاريخ، ص: 34-36).

إن تغير دور الدولة جعل نطاق الحاجات العامة أكثر اتساعاً لاعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تمييز الحاجات العامة في النقاط التالية:

- الحاجة العامة محددة للنفقات العامة.
- الحاجة العامة تعني المجتمع كله ويؤدي إشباعها لتحقيق منفعة جماعية (التنمية ضمناً).
- تتحدد الحاجة العامة في ضوء سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

وقد صاغ N. Kaldor (1971) أهداف الإنفاق العام في تحقيق الأهداف المرجوة للدولة ضمن ما يُعرف بالمربع السحري والتي تتمثل في:

- أ- تحقيق النمو الاقتصادي.

ب- تحقيق التشغيل الكامل.

ت- الاستقرار في المستوى العام للأسعار (محاربة التضخم).

ث- تحقيق التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات).

وتابع ذلك ظهور دراسات تناولت العلاقة بين الحد الأمثل للتدخل الحكومي عن طريق الإنفاق العام والإنتاجية الحدية للإنفاق العام⁽¹⁾.

ويمكن إضافة بعد خامس وهو "عدالة توزيع الدخل".

وتعتمد الدولة على الإنفاق الاستثماري الحكومي في توجهاتها التنموية خاصة في القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها نظراً لانخفاض مردوداتها الاقتصادية رغم أهميتها في تكوين قاعدة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية، حيث إن الإنفاق الاستثماري الحكومي يؤثر بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة وذلك بتأثيره على أبعادها الثلاثة (اقتصادية - اجتماعية - بيئية).

3- تقسيمات النفقات العامة:

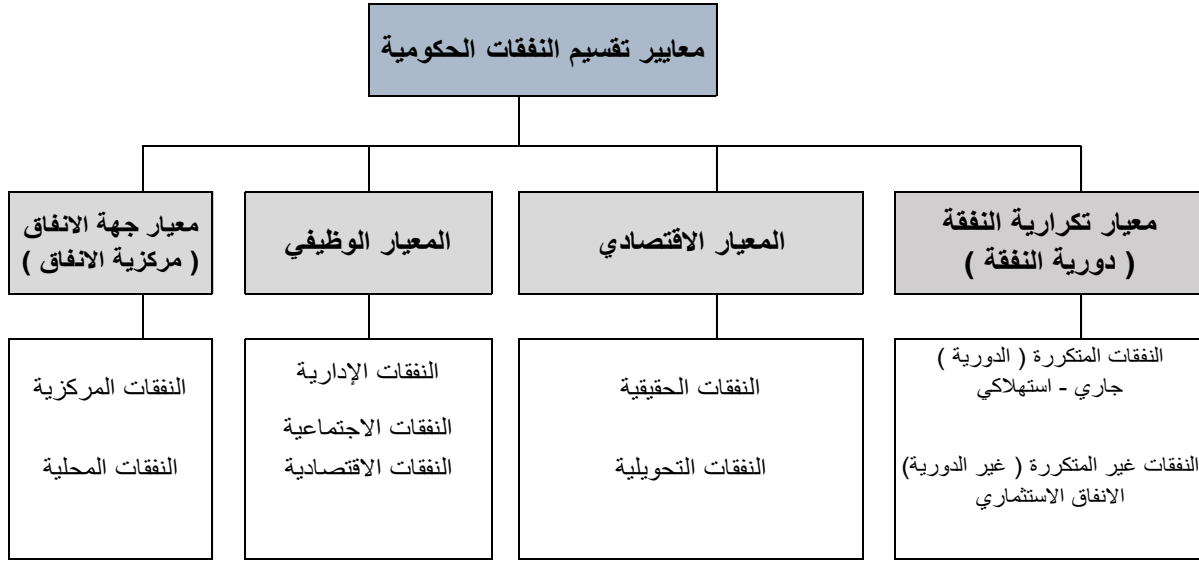
مع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، انعكس ذلك على تزايد الإنفاق العام وتعدد وظائفه والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومن ثم أصبح من الضروري تقسيم أو تصنيف وتبويب الإنفاق العام ووضع مجموعة من الضوابط التي تضمن حسن توجيه النفقات العامة لتحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة، هذا وقد تعددت الكتابات الاقتصادية والمالية، وحتى الكتابات على المستوى التطبيقي لموازنات الدولة في تصنيف ووضع تقسيمات للنفقة الحكومية (سعيد عبد العزيز، 2008، ص: 469).

وتوجد تقسيمات مختلفة للنفقات الحكومية تركز على معايير اقتصادية واجتماعية معينة كما يوضحها الشكل رقم (1-1) على النحو التالي:

(1) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى:

دراسة " محمد بن عزة، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي V D R"، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد 9 ديسمبر 2015 ودراسة "أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة - ادواتها والسياسة المالية-، جامعي حلوان، مكتبة عين شمس، 1996".

شكل رقم (1-1) معايير تقسيم النفقات الحكومية



المصدر: إعداد الباحث

ويعد المعيار الأول "معايير تكرارية النفقة" المعيار الأهم بالنسبة للبحث لكونه يوضح الفرق بشكل مباشر بين الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري على النحو التالي:

فالأول: الإنفاق الحكومي الجاري: يتسم بالدورية والتكرار، ويشمل النفقات التي تقوم بها الدولة بهدف استمرار عملها ونشاطها.

أما الثاني: الإنفاق الاستثماري الحكومي:

ويتمثل في الأموال التي تنفقها الدولة في مجالات وقطاعات وتُعد استثمار مُنتج يُحقق عائداً مالياً ويخلق المزيد من فرص العمل، ونظراً لأهميته في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية المحلية المتوازنة خاصة، أصبح من الضروري دراسة دوره في تحقيق درجة أعلى من التنمية المتوازنة مكانياً.

ثانياً: الإنفاق الاستثماري الحكومي "المفهوم والدوافع":

1- مفهوم الإنفاق الاستثماري الحكومي:

يُعد الإنفاق الاستثماري الحكومي على وجه التحديد وسيلة مهمة وفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتقدم، كونه إما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية تهالكت بفعل الاستخدام أو التقادم التكنولوجي كما أنه مصدر لتحفيز الاستثمار الخاص ويزيد من فرص نموه في المدى الطويل.

وتتسم تلك النفقات الاستثمارية بعدم دوريتها أو تكرارها مثل الانشاءات الجديدة او الحديثة لشبكات الطرق والكباري ومحطات وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، ومحطات إنتاج وشبكات نقل وتوزيع

الكهرباء والسكك الحديدية والتوسع في إنشاء الخدمات الصحية والتعليمية، والنفقات التي تلزم لمواجهة ظروف طارئة ولا يلزم تكرارها، فهو إنفاق ضروري لتمويل البنية الأساسية بالدرجة الأولى ثم المشروعات الإنتاجية الحكومية وتسمى أيضا بالنفقات الرأسمالية كونها تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة كما تجذب الاستثمار الخاص.

وتهدف الدولة من خلال الإنفاق الاستثماري إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد المحلي (تحفيز النشاط الاقتصادي) لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة حجم التوظيف وخفض تكلفة الإنتاج فضلاً عن أنه يعمل على التوسع في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة (عبد المنعم فوزي، 1972، ص: 65).

وتعتمد الدول بصفة عامة على الإيرادات العادية لتمويل الإنفاق الحكومي الجاري وعلى الاقتراض بأنواعه لتمويل الإنفاق الاستثماري الحكومي، ولمواجهة الأزمات الاقتصادية المستعصية تلجأ الدولة لإنعاش الاقتصاد عبر الضغط على الإنفاق الحكومي الجاري والتوسع في الإنفاق الاستثماري (وليد عبد الحميد، 2010، ص: 105).

ويُعرف الإنفاق الاستثماري الحكومي: على أنه الإنفاق الحكومي الذي يُخصص لتكوين رؤوس الأموال القومية (التراكم الرأسمالي)، وبمعنى آخر تلك التي تهدف لتنمية الثروة القومية بالإنفاق على مشاريع الإنتاج والبنية التحتية (أمل حمدان، 2013، ص: 24).

هذا ويُطلب رأس المال الجديد لغرضين:

• الأول (الإحلال): استثمار إحلالي حتى يستمر الإنتاج.

• الثاني (التجديد والانشاء): استثمار بغرض زيادة الطاقة الإنتاجية حتى يمكن زيادة الإنتاج.

الاستثمار الكلي = الاستثمار الإحلالي + الاستثمار الصافي لإنتاج جديد (ابو بكر متولي، 1994/1993، ص: 84-85).

ويرتبط الإنفاق الاستثماري الحكومي بفترة زمنية معينة ومحدودة من خلال مصادر تمويل غير عادية كالقروض، والإصدار النقدي، ويوجه هذا الإنفاق على المشاريع التنموية والنفقات الاستثنائية التي تتطلبها الاحتياجات الطارئة والتي قد تظهر في أوقات غير منتظرة كالإنفاق الحربي والإنفاق على إصلاح الأضرار التي قد تحدث نتيجة الكوارث الطبيعية والإنفاق لمكافحة البطالة ونفقات الإنعاش الاقتصادي (سرين جميل، 2017، ص: 13).

ويُشير ما سبق إلى أن الإنفاق الاستثماري الحكومي يركز بشكل أساسي على البنية التحتية وكذا الإنفاق على المشاريع الإنتاجية، ولا يمكن القول بأن هناك انفصال بين هذين الإنفاقين وإنما هناك تداخل

بينهما، مما يجعلهما متكاملين، كما أنه من الصعوبة بمكان تحديد الآثار المباشرة وغير المباشرة لهما ومدى قدرتهما على خلق قيمة مضافة ورفع القدرة الإنتاجية وكذلك على المتغيرات الاقتصادية.

وفيما يلي مزيد من الإيضاح لكل من "الإنفاق على المشاريع الإنتاجية والإنفاق على البنية التحتية" على النحو التالي:

أ- الإنفاق على المشاريع الإنتاجية:

يتمثل أساساً في الإنفاق على نوعين من الأنشطة، الأنشطة السلعية مثل الأنشطة الزراعية، الصناعية، التحويلية والصناعات الاستخراجية والتعدينية، والأنشطة الخدمية الإنتاجية مثل النشاط السياحي والتجاري (عبد المحسن زيني، 2011، ص: 215).

فعملية إنتاج السلع والخدمات العامة تساهم بشكل كبير في توفير وتحقيق ما عجزت عنه آلية السوق، فهي تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد القومي في العديد من الدول خاصة التي تمر بفترة اقتصادية انتقالية.

ب- الإنفاق على البنية التحتية:

ارتبط مفهوم البنية التحتية بالثورة الصناعية، فقد عُرفت على أنها "مجموعة الخدمات المساعدة المطلوبة للصناعة أو ما يسمى بالبنية التحتية الصناعية أو البنية الهيكلية اللازمة للصناعة (محمود داغر وعلي محمد، 2010، ص: 116) "أو رأس المال الاجتماعي".

وتُعرف البنية التحتية: على أنها مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها والمنشآت التي تتولى تشييدها وتشغيلها، إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة وتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب والصرف الصحي وشبكاتهما، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتهما، وشبكات الغاز الطبيعي والاتصالات، بالإضافة إلى الخدمات الصحية والإسكان والتعليم (محمود داغر وعلي محمد، 2010، ص: 115).

لذلك ففي غالب الأمر يكون الإنفاق على تلك المشروعات وتبني صيانتها وتسييرها من اختصاص الحكومة (الدولة)، كون القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع، إما لارتفاع التكاليف أو لانخفاض العائد منها.

فالدولة تتميز بقدرتها على تمويل المشاريع الضخمة وتحمل مخاطرها إلى جانب عدم وجود ضغط عليها من قبل سوق الأوراق المالية أو على مؤسساتها لتخفيض التكاليف، بالإضافة إلى عدم وجود قيود على الميزانية بانعدام خطر الإفلاس هذا من جهة، ومن جهة أخرى فعلاوة على التركيز على البناء القاعدي للاقتصاد وللصناعة، فالدولة تهتم بالتكفل بشكل أفضل بالجوانب الاجتماعية (Scientific council of government policy- Amsterdam, 2008).

فهو استثمار يتوقف نجاحه على مدى تأثيره الإيجابي على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، والتي من أهمها معدلات النمو وفجوة الدخل وميزان المدفوعات.

2- دوافع الإنفاق الاستثماري الحكومي:

يُعد الإنفاق الاستثماري الحكومي عنصراً أساسياً وهاماً في عملية تحريك ودفع الأنشطة الاقتصادية للدولة، كونه الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما لهذا الاستثمار أبعاده الاستراتيجية على المدى الطويل وتحقيقه مستوى من الرفاهية والتي بدورها تؤدي إلى زيادة فعالية المواطن في المجتمع وبصفة عامة فإن الدوافع وراء الاستثمارات الحكومية تتمثل في:

أ- الحاجة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية.

ب- تطوير الخدمات.

ت- الاتجاه إلى الاستثمار في القطاعات والمجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها.

ث- تعتبر الاستثمارات العامة أحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب فيه (الطاهر عبد الله، 2008، ص: 14). (الشكل الذي يُعظم المصلحة العامة) بل وتحقيق الاستقرار.

ثالثاً: ظاهرة تزايد النفقات الاستثمارية العامة "أسبابها وأثارها الاقتصادية والاجتماعية":

من الطبيعي أن يشهد الانفاق الاستثماري العام تزايداً مستمراً وتطوراً كبيراً على مختلف أوجهه الاقتصادية والاجتماعية كنتيجة لتطور دور الدولة وزيادة عدد السكان وتنامي دورها في النشاط الاقتصادي بهدف إحداث العدالة ودفع عجلة النمو، وتعد تلك الظاهرة من أكثر الظواهر التي شغلت اهتمام الباحثين خاصة مع تعدد وتنوع آثارها، وفيما يلي أهم أسباب وأثار ظاهرة تزايد النفقات الاستثمارية العامة:

1- أسباب ظاهرة تزايد النفقات الاستثمارية العامة:

لقد كان العالم الألماني الاقتصادي "ادولف فاغنر" Wagner هو أول من أشار إلى ظاهرة زيادة النفقات الاستثمارية العامة، من خلال تحليل التطور المالي في عدد من الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر 1892 بعد تقييم حجم الانفاق العام في هذه الدول، وبرهنت دراسته على وجود علاقة بين زيادة النفقات العامة ونمو الناتج الوطني، وهو ما يعرف بالقانون العام للتطور الاقتصادي وأطلق عليه "قانون التزايد المستمر للنشاط الحكومي" وأثبتت دراسة "فاغنر" أن النشاط الحكومي ينمو بمعدل أكبر من معدل الزيادة في النمو الاقتصادي ومن معدل زيادة السكان، ويرجع ذلك إلى أنه مع نمو وتطور الدولة تتسع قاعدة التزاماتها وخدماتها تجاه أفراد المجتمع وهذا ما يصاحبه نمو حجم الإنفاق

الاستثماري العام، وهذا ما تظهره البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق الاستثماري العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية، حيث زاد حجم النفقات الاستثمارية العامة بشكل كبير بغض النظر عن درجة النمو الاقتصادي (عدة أسماء، 2015/2016، ص: 45).

وللتحقق من حجم المنفعة المترتبة عن زيادة النفقات العامة لابد من تحليل ودراسة زيادة الإنفاق الاستثماري العام بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية، لأن الأرقام المتعلقة بالإنفاق العام لا تعكس الأثر الحقيقي للنفقة العامة، حيث أن الزيادة الظاهرية تكتفي بزيادة الأرقام المعبرة عن الإنفاق العمومي ولا تأتي بزيادة في حصة الفرد من كمية السلع والخدمات هذا وفي المقابل فإن الزيادة الحقيقية في النفقات العامة لابد أن توافق بين زيادة حجم الإنفاق العام وزيادة فعلية في نصيب الفرد من استهلاك السلع والخدمات العامة بحيث توضح هذه المنفعة إنتاجية الإنفاق العمومي (وليد عبد الحميد، 2010، ص: 111-112).

وعليه يمكن تقسم أسباب تزايد الانفاق الاستثماري العام إلى:

1- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات الاستثمارية العامة:

إن الزيادة الظاهرية في النفقات التي لا ينتج عنها زيادة في المنفعة الحقيقية أي زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة فهي قيمة شكلية وليست حقيقية وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة في:

• انخفاض قيمة النقود:

وتعني انخفاض القوة الشرائية والتي تعود إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (التضخم)، ولمعالجة هذه الظاهرة تقوم الدولة بزيادة حجم إنفاقها وذلك بهدف التمسك بنفس مستوى خدماتها لإشباع الحاجات العامة (محمد طاقة، هدي العزاوي، 2007، ص: 54-55).

• اختلاف طرق إعداد الموازنة العامة:

وهي الزيادة في النفقات العامة التي تتطلبها إجراءات تغيير طرق المحاسبة المالية (ابراهيم فهمي، 2014، ص: 34 ص: 38).

• زيادة عدد سكان إقليم الانفاق:

قد يؤدي زيادة مساحة إقليم دولة معينة أو زيادة عدد سكانها إلى زيادة ظاهرية في النفقات العامة لما يترتب على هذه الحالة من تدخل الدولة عن طريق زيادة إنفاقها بهدف تغطية حاجات هؤلاء الأفراد (على مكيد، عماد معوشي، 2014، ص: 110-113)..

ويتضح مما سبق أن الزيادة الظاهرية في النفقات العامة لن يصاحبها بالضرورة زيادة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة.

ب- الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات الاستثمارية العامة:

تعني الزيادة الحقيقية للنفقات العامة زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وزيادة عبء التكاليف العامة، كما تشير غالباً إلى زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين (وذلك بزيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة)، وترجع هذه الزيادة إلى:

• الأسباب الاقتصادية:

ذلك نتيجة تنامي دور الدولة من خلال التوسع في المشروعات العامة وعلاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي، وبهدف تحسين المتغيرات الاقتصادية المختلفة لتحقيق مستوى رفاهية معين لمواطنيها والارتقاء بهم بين الشعوب.

إن التعجيل بالتنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار وتوجيه النشاط الاقتصادي وجهة انتاجية لخلق طاقات النمو، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي على النحو الذي يؤدي لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة، إلى جانب تدخل الدولة في حالات الكساد عن طريق زيادة حجم الإنفاق الاستثماري لزيادة مستوي الطلب الكلي الفعلي، كل ذلك يساهم بشكل كبير في تحسين ميزان المدفوعات وخفض عجز الموازنة العامة للدولة على المدى الطويل.

وقد تُضاعف الدولة من نفقاتها العامة بهدف رفع ترتيبها في التنافسية الاقتصادية الدولية للمشروعات الوطنية عن طريق تقديم إعانات اقتصادية لها بُغية تحفيزها على زيادة الإنتاج والتصدير ومنافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية (عادل أحمد، 1992، ص: 100-101) وهناك أمثلة اقتصادية كثيرة على ذلك.

• الأسباب المالية:

الأسباب المالية لتزايد النفقات الاستثمارية الحكومية نتيجة للاتي:

✓ سهولة الاقتراض في العصر الحاضر حيث أصبحت الدول تميل إلى عقد القروض العامة لتلبية ما يلزم تنفيذه من خطط استثمارية.

✓ أو في حالة وجود فائض وموارد غير مستخدمة في الإيرادات العامة وغير مخصص لغرض معين مما يحفز الحكومات على إنفاقه، وتنطبق الحالة هذه على الدول الغنية بالثروات الطبيعية وتظهر أكثر في حالة ارتفاع أسعار تلك الثروات (سوزي عدلي ، 2003، ص: 69).

• الأسباب الاجتماعية:

إن تطور الصناعة وما يترتب على ذلك من هجرة من القرى إلى المدن والتوسع العمراني، أدى إلى ارتفاع الإنفاق على المرافق العامة (عبد المنعم فوزي، 1972، ص: 78)، حيث تمثل حاجات سكان المدن نسبة أكبر من حاجات سكان الريف، وقد ساهم الوعي الاجتماعي والتعليم في توسع نشاطات الدول.

• الأسباب السياسية:

أدى شيوع المبادئ والنظم الديمقراطية إلى نمو حجم النفقات العامة، حيث زاد اهتمام الدولة بالطبقات محدودة الدخل وتوفير العديد من الخدمات اللازمة لهم، إلى جانب اعتماد مبدأ مسؤولية الدولة أمام شعبها مما كان له أثره في زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي.

كما أدى اتساع نطاق التمثيل الدبلوماسي لكثرة عدد الدول المستقلة وتطور أهميته في العصر الحديث بالإضافة إلى تعدد المنظمات الدولية المتخصصة وغير المتخصصة والمنظمات الإقليمية المتعددة، كان لذلك أثره في زيادة النفقات الاستثمارية العامة حتى تظهر الدولة بصورة إيجابية.

• الأسباب الإدارية:

إن سوء التنظيم الإداري وعدم وجود نظم وهياكل إدارية قادرة على مواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لتضارب في الاختصاصات بين القائم من تلك الهياكل الإدارية بعضها البعض وعدم قدرتها على قيامها بإعداد دراسات الجدوى للمشروعات القومية بالجودة المطلوبة وترتيب أولويات تلك المشروعات، كل ذلك ساهم في زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي.

ونظراً لضعف كفاءة القائمين على متابعة وتنفيذ تلك الاستثمارات، أدى ذلك إلى أن المنافع أقل مما كان يجب أن تكون عليه إذا ما تم مقارنتها بحالة الإدارة الحكومية الكفؤة والرشيدة.

• الأسباب العسكرية:

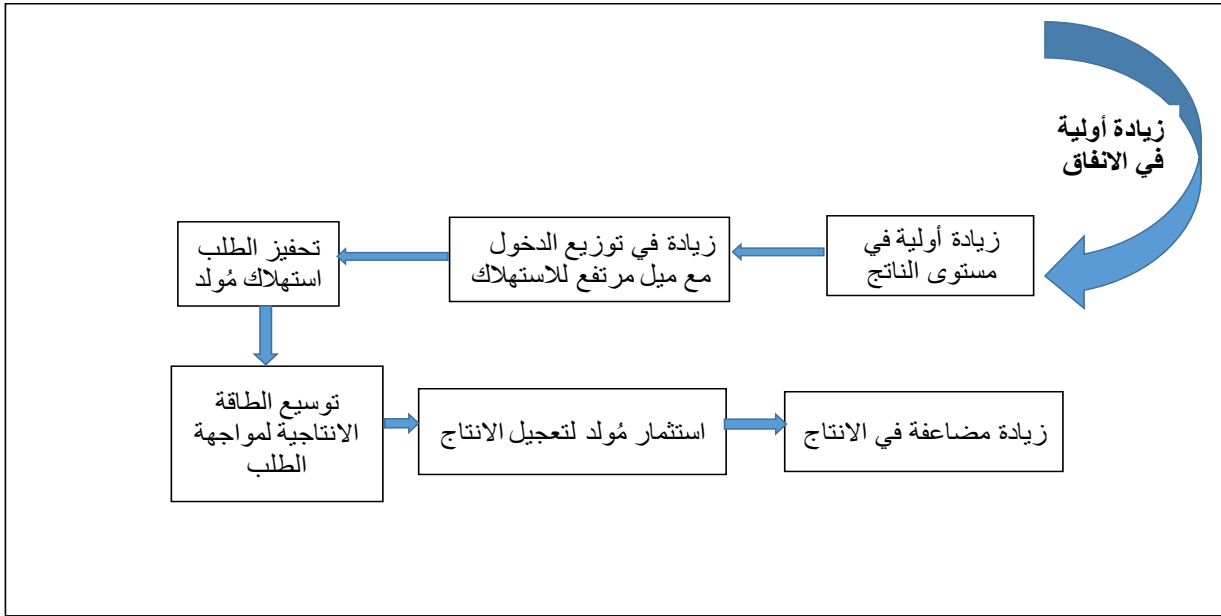
بسبب اتساع ساحة الحروب وتطور نفقاتها من تزايد الإنفاق العسكري في الدولة، حيث أثبتت الحربان العالميتان الأولى والثانية ضرورة الإنفاق العسكري حتى في فترات السلام والذي يختلف من دولة لأخرى حسب ظروف كل دولة ومركزها السياسي والاقتصادي داخل الصراع الدولي، وتتأكد ظاهرة التزايد المستمر في الإنفاق العسكري إلى حجم الإنفاق العام من خلال النظر إلى تطور هذه النفقات في الميزانيات العامة لمعظم الدول.

2- الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة:

إن دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة تعتبر أمراً بالغ الأهمية، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفاً جوهرياً يسعى المجتمع لتحقيقه (عاطف صدقي، 1972، ص: 132-136، ومحمد فرهود، 1996، 102-106).

لقد سبق الإشارة إلى أن النفقات العامة هي جزء من الطلب الكلي الفعال وفقاً لمبادئ "كينز" وأن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع خاصة إذا كان المجتمع يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، أو أن العرض الكلي يتمتع بمرونة بحيث يستجيب لزيادة الطلب، أما إذا كان الوضع غير ذلك فسوف يظهر التضخم وارتفاع الأسعار.

شكل رقم (2-1) الآثار الاقتصادية والاجتماعية للنفقات العامة



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 2010، ص 108.

ويوضح الشكل السابق أن النفقات الحكومية تؤدي إلى زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي وزيادة أولية في الناتج المحلي، مما يعني زيادة فرص العمل وزيادة دخول أفراد المجتمع المحلي، ويتولد عنه المزيد من الطلب على السلع والخدمات، مما يتطلب معه توسيع الطاقة الإنتاجية لمواجهة الزيادة في الطلب وبالتالي دخول استثمارات جديدة سواء حكومية أو خاصة في الاقتصاد الوطني مما يعني زيادة أخرى في ما ينتجه الاقتصاد من السلع والخدمات، وهذا بدوره يعني زيادة فرص العمل لأفراد المجتمع مرة

أخرى وزيادة الدخل مما يزيد من الاستهلاك ويزيد الاستثمار مما يعمل على زيادة الإنتاج مرة أخرى وهكذا وهو ما يُطلق عليه المضاعف والعكس صحيح، فعندما يعجز اقتصاد ما عن زيادة ما ينتجه من سلع وخدمات من سنة لأخرى فهذا يعني زيادة عدد العاطلين عن العمل وانخفاض الدخل وحدوث ركود في المجتمع.

ويشير مضاعف النفقات الاستثمارية الحكومية، إلى التغير الذي يحدث في الناتج القومي نتيجة التغير في الإنفاق الاستثماري الحكومي، فإذا كان مضاعف الإنفاق أكبر من واحد صحيح، فمعنى ذلك إن كل جنيه واحد تنفقه الحكومة يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي بمقدار أكبر من جنيه واحد والعكس صحيح، وكلما زادت قيمة المضاعف زادت كفاءة الإنفاق الاستثماري الحكومي (عادل العلي، طلال كداوي، 1988، ص: 200-202، و رفعت المحجوب، 1990، ص: 130-131).

رابعاً: التنمية "المفهوم والأهداف":

1- مفهوم التنمية:

يُشير مصطلح التنمية إلى عملية إحداث مجموعة من التغيرات نحو الأفضل في المجتمع (تطور اقتصادي، واجتماعي وعمراني)، بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بما يضمن التحسن المتزايد في جودة الحياة لكل أفراد ذلك المجتمع، بمعنى زيادة قدرة المكان بما يمكن موارده على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات.

"إن التنمية هي نظام (منهج عمل منظم) مستمر متعدد الأبعاد، يقوم على الاستغلال الأمثل لموارد المجتمع ليتمكن بمقتضاه من تحقيق تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية بشكل متوازن نسبياً، مع زيادة معدلات النمو، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، واستئصال جذور الفقر من المجتمع".

حيث إن هذا المفهوم يتسق مع تطور مفهوم التنمية من المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم الإنساني الأوسع والأشمل، (تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وبيئية... الخ)، وأصبح في ظل الحديث المتنامي عن التنمية المستدامة لا يمكن فصل التنمية بمجالاتها المختلفة عن بعضها.

2- شروط التنمية:

وفقاً للتعريف الأوسع للتنمية فإنها تحتوي على عدد من الشروط "الخصائص" لزيادة فعاليتها وتحقيق أعلى درجة من النتائج الإيجابية، والشروط أو الخصائص هي (جعفر طالب، 2020، ص: 310-312):

- **الاستمرارية:** التنمية عملية ديناميكية في حالة حركة مستمرة ليست لها نهاية لإحداث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وقد تتعرض لفترات توقف لأسباب ما لكنها حتماً ستعاود العمل بما يضمن استمرارية تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل.
- **الشمولية:** لقد أصبح مفهوم التنمية تعبيراً شاملاً ينطوي تحته العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والخصائص الانسانية والإقليمية وغيرهم، فلم تعد تُعبر عن الجانب المادي فقط.
- **توسيع الطاقة الإنتاجية:** تغيير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة مما يسمح بخلق سوق واسع لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع، وخاصة ضرورة اعتماد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية (محي الدين حمداني، 2009/2008، ص: 15).
- **المعرفة:** تنمية المهارات وتعزيز قدرات المجتمع المحلي أحد أهم عناصر التنمية، وتلك هي الضمانة الأساسية لتحقيق كفاءة عملية التنمية في جميع مراحلها، كما تضمن استدامتها أيضاً.
- **تحسن في توزيع الدخل:** الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار التنمية في إطار درجة عدالة أكثر في المجتمع، وبهذا فالتنمية لا تطلب فقط النمو في نصيب الفرد من الناتج، بل تتضمن أيضاً التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكثر نسبة من السكان بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود (جيمس جواتيني، ترجمة محمد عبد المقصود، 1987، ص: 668).

3- أهداف التنمية:

- حيث إن التنمية تهدف بالأساس الى إحداث تغيرات هيكلية لضمان فاعليتها وتحقيق النتائج المرجوة منها، وهذا يأتي بتحقيق الأهداف الثلاثة الآتية:
- أ- **الهدف الاقتصادي:** يتمثل في إحداث تغيرات في نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، وأيضاً إحداث تغيرات في العلاقة بين تلك القطاعات، وتقليص العيوب أو التشوهات الهيكلية بالاقتصاد، وترشيد استغلال الموارد الاقتصادية وتنويعها (مصطفى جليل، 2008، ص: 5)، كما يجب أن ينتج عن التنمية إحداث تغيرات في نسبة مساهمة الأقاليم المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي لتقليل التفاوتات بين الأقاليم وبين الأفراد داخل الأقاليم.
 - ب- **الهدف الاجتماعي:** ويتمثل في تنمية القوة البشرية لتعزيز قدراتها وتطويرها بما يحقق التغير في أنماط الحياة وزيادة إنتاجية الفرد، وتحسن العلاقات الاجتماعية والمستويات الثقافية، وتعزيز المشاركة السياسية وبما ينعكس على الارتقاء بمستوى المعيشة وجودة حياة الأفراد.

ت- **الهدف التنظيمي:** يتمثل في التغيرات في هيكل المؤسسات ونوعيتها واللازمة لمواكبة مراحل التطور المختلفة للمجتمع، وقدراتها على الاستجابة والتفاعل مع المتغيرات الخارجية بكفاءة ومرونة، ومن خلال التطوير التقني ورفع كفاءة الأداء للأجهزة والمؤسسات المختلفة شركاء عملية التنمية (مصطفى جليل، 2010، ص: 28).

4- مفهوم التنمية الإقليمية:

هناك تعريفات مختلفة وعديدة للتنمية الإقليمية ومنها: "أنها هي التنمية الشاملة التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية في نطاق إقليم مُحدد وفي إطار خطة عامة شاملة تُحدد استراتيجية التنمية الوطنية ومؤشراتها العامة وحجم استثماراته (سلوى توفيق، 1995، ص: 12)، بهدف تحسين جودة الحياة وتقليل التفاوتات المكانية، وذلك من خلال الاستخدام الأمثل للموارد".

وتُعرف الفوارق الإقليمية / التفاوتات على أنها:

"انحراف عن المتوسط العام لمتغير أو أكثر ويطلق عليها أحياناً اختلافات (الاختلاف بين شيئين في جانب أو أكثر - في خاصية أو أكثر)، ويحدد الاختلاف أو التفاوت في لحظة زمنية محددة، نظراً لامكانية حل هذه الاختلافات وتلاشيها (التفاوتات حالة نسبية)" (معهد التخطيط القومي، 2016، ص: 9).

5- التخطيط الإقليمي:

مصطلح التخطيط "هو أسلوب ومنهج في التفكير المنطقي والعقلاني، يتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كافة المستويات، بداية من المستوى الفردي، والعائلي، حتى المستويات المحلية والوطنية والعالمية (مصطفى منصور، 2016، ص: 26-32)، وهو يتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها (درجة من التنمية)، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها"⁽¹⁾.

وتعددت التعريفات على النحو التالي:

أ- فيُعرف التخطيط الإقليمي بأنه: "نوع من أنواع التخطيط التنموي، الذي يركز فقط على إقليم معين وأجزائه، أكثر من تركيزه على قطاع اقتصادي أو مشروع محدد، ويهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذا الإقليم، وإزالة العقبات التي تعترض ذلك (Conyersk, 1985, P:6).

ب- كما يُعرّف على أنه: "قيادة وتوجيه كافة الفعاليات ومجهودات النمو والتغيير في الإقليم نحو التحسن المستمر في مستوى حياة الأفراد المادية وغير المادية، ونحو تقليص التفاوت الاجتماعي، وإشراك الناس في ذلك" (Gillie, 1967, P92).

⁽¹⁾ <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2019/09/23/502654.html>

ت- ويُعرّف بأنه: "أسلوب علمي يهدف إلى دراسة جميع أنواع الموارد، والإمكانات المتوفرة في الدولة، أو الإقليم، أو المدينة، أو القرية، أو المؤسسة، وتحديد كيفية استخدام تلك الموارد في تحقيق الأهداف، وتحسين الأوضاع" (فؤاد محمد، 1994، ص: 13).

ويمكن صياغة مفهوم آخر للتخطيط الإقليمي على النحو التالي:

"هو عملية مستمرة مدروسة ومنهجية ومرتبطة، تجري في منطقة ذات مساحة محددة، بُغية الوصول في وقت محدد إلى مستوى أعلى من التنمية والتقدم والرفاهية الشاملة والعادلة، وباستخدام الإمكانات المتاحة لذلك المكان، ووفقاً للظروف الحالية سواء الداخلية أو الخارجية".

إن الاهتمام بالبعد المكاني أي تطبيق علم التخطيط المكاني كأسلوب علمي من جانب الدول النامية في مراحل التخطيط الأولى، وخاصة مرحلة التحول ناحية التصنيع بدرجاته المختلفة، يؤدي إلى تلافي مشاكل النمو غير المتوازن بين أقاليم الدولة الواحدة ونشأة واتساع ظاهرة الفوارق (سيد عبد المقصود، 2018، ص: 55).

ويعد التخطيط الإقليمي أفضل الأساليب للتنمية المكانية لأسباب كثيرة منها (سيد عبد المقصود، 2018، ص: 58):

- أ- قد يمتلك أحد الأقاليم موارد طبيعية غير مستغلة، أو يملك موقعاً ذو ميزة نسبية لإقامة نشاط اقتصادي قوي، وهو ما يتطلب تركيز جهود التنمية ويصبح له اعتبارات خاصة ويتطلب معاملة منفردة في شكل خطة إقليمية، مثل إنشاء السد العالي، أو تنمية سيناء، وأحياناً يسمى إقليم موارد.
- ب- بعض أقاليم الدول قد تكون بدائية جداً -تُعاني من فقر شديد بالمقارنة ببقية أقاليم الدولة-، ويحتاج الأمر القيام بعمل خاص للإسراع بتنمية هذا الإقليم، وقد يكون إقليماً كاسداً أو راكداً أو إقليم حدود يجب العناية به وتغيير حالة الركود أو الكساد أو حماية حدود الدولة لأسباب أمنية.

6- أهداف التخطيط الإقليمي:

إن افتقار إقليم ما لبعض المقومات الاقتصادية أو الاجتماعية أحياناً بسبب خصائصه الجغرافية، قد يجعله إقليماً بدائياً مقارنة بالأقاليم الأخرى، لذلك تتواجد المبررات للتخطيط الإقليمي لعودة الإقليم البدائي أو الأقل تطوراً إلى مساره الصحيح برفع معدلات النمو والاستغلال الأمثل لموارده واكتشاف طاقاته غير المستغلة والعمل على استثمارها، للوصول لدرجة التوازن بين الأقاليم المختلفة، وتحقيق نمو ذاتي وتنمية ذاتية تلقائية مستدامة، ويمكن ذلك من خلال الأهداف التالية:

أ- اكتشاف الطاقات، والموارد واستغلالها المتاحة والكامنة في أجزاء الإقليم (مصطفى منصور، 2016، ص: 33-35).

ب- نشر الوعي بأهمية المكان (الأرض).

- ت- تحقيق الروابط بين الأقاليم والمحليات على مستوى المكان القومي.
- ث- التغلب على مشكلات التحضر الزائد.
- ج- توزيع الحيز المكاني بين الاستخدامات المختلفة.

7- أبعاد التخطيط الإقليمي:

للتخطيط الإقليمي العديد من الأبعاد تتمثل في (عدنان رشيد ، 2012):

- أ- اجتماعية: تهدف إلى التوزيع العادل للخدمات الاجتماعية والمرافق اللازمة لزيادة فعالية قوى الإنتاج بين الأقاليم الوطنية وضمن الإقليم الواحد.
- ب- اقتصادية: بغية إعطاء المردود الإنتاجي الأكبر بأقل التكاليف الممكنة.
- ت- عمرانية: بهدف التوزيع الأمثل للمناطق السكنية والصناعية والخدمات في الوحدات الإقليمية.
- ث- طبيعية: من أجل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة في الإقليم.
- ج- بيئية: المساهمة في حماية البيئة من التلوث بكافة أشكاله.
- ح- تشريعية: العمل على وضع التشريعات اللازمة لتوطين الخطة التنموية.

8- أهمية الاستثمار الحكومي في زيادة كفاءة جهود التنمية في بعدها المكاني (الموقع الإلكتروني)

للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (uncitral، بدون تاريخ):

- أ- زيادة الناتج المحلي الإجمالي: إذ أنه يسعى إلى رفع مساهمة الإقليم وأجزائه في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عن طريق الاستثمار الحكومي في خلق أنشطة اقتصادية جديدة وتحفيز أخرى قائمة وفق حاجات وإمكانات الإقليم.
- ب- تحقيق التوازن المكاني والسكاني: فالتفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة الناتجة عن توزيع الاستثمارات وخاصة الحكومية أدت إلى ظهور أقاليم طاردة للسكان وأخرى جاذبة، حيث إن السكان ينجذبون إلى الأقاليم التي تتوفر بها فرص العمل والخدمات وغيرهما، مما يمثل ضغط سكاني متزايد على مساحة أقاليم / إقليم الجذب السكاني، ويمكن للتنمية الإقليمية أن تصبح أداة لإعادة توزيع السكان من خلال التأثير على عوامل الجذب والطرده وذلك بالتوزيع والتخصيص الرشيد للاستثمارات الحكومية.
- ت- الحد من التفاوتات الإقليمية والمحلية في توزيع الأنشطة الاقتصادية والدخل: حيث تؤدي سياسة توزيع الاستثمار الحكومي على مشروعات التنمية مكانياً / إقليمياً ومحلياً بشكل رشيد الى زيادة التوازن بين الأقاليم وأجزائها.

خلاصة الفصل الأول:

مما سبق يتضح أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي قد تغير بمرور الزمن بفعل الأزمات الاقتصادية، ومن ثم انصب اهتمام الاقتصاديين على دراسة الإنفاق الحكومي وبخاصة الإنفاق الاستثماري كأحد أدواتها المهمة للتدخل في النشاط الاقتصادي ومستوى ذلك الإنفاق ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومبررات ذلك التدخل والأسباب التي تدفع الدولة نحو زيادة حجم ذلك الإنفاق والآثار المحتملة له من فوائد وعيوب.

وأصبح واضحاً أن التنمية عبارة عن عملية بناء مستمرة وتطوير للأوطان وتحقيق رفاهية المجتمعات، ولا يقتصر ذلك في المجال الاقتصادي فحسب، بل أصبحت التنمية عملية شاملة متعددة الأبعاد يندرج تحتها متغيرات اجتماعية وبيئية فضلاً عن المتغيرات الاقتصادية.

ويهدف التخطيط الإقليمي إلى التوزيع الأمثل والاستخدام الرشيد للإنفاق الاستثماري الحكومي واكتشاف الطاقات والموارد والعمل على حسن استغلالها، وقد أدى الوعي المتزايد بعمليات التنمية وإشكالياتها والنتائج المرجوة منها إلى الاهتمام بالوحدات المكانية الإدارية أو التخطيطية بالمحافظات والأقاليم والتفاوتات بينها حيث تنقسم جميع الدول إلى مناطق أو أقاليم في شكل إداري يختلف في مسماه، مثل: محافظة / ولاية / مديرية / إقليم / منطقة

كما يهدف إلى ترشيد استخدام المكان أو ما يطلق عليه استغلال أو الاستفادة من مزايا المكان "التنظيم المكاني"، فكلما كان التنظيم المكاني جيداً (بمعنى وجود الأنشطة الاقتصادية والسكان في مواقع مثلى وتوفير استخدام جيد لأرض وموارد الإقليم) كلما كان العائد على الاقتصاد المكاني أعلى، بل وتقل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم أو المناطق الإدارية المختلفة في الدولة الواحدة (سيد عبدالمقصود، 2010/2011، ص:14).

الفصل الثاني

الفوارق بين المحافظات المصرية

تمهيد:

الدول النامية ومنها مصر تواجه عدة تحديات أثناء قيامها بعملية التنمية، وفي سبيل ذلك فإنها تضع خطاً استراتيجياً تنموية للمضي قدماً نحو الالتحاق بركب الدول المتقدمة في شتى المجالات (الاقتصادية - الاجتماعية - الثقافية والتكنولوجية ... الخ)، غير أن تلك الخطط التنموية تواجه كثيراً من المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف، وتتجسد أغلبها في ندرة الموارد الاقتصادية والبشرية المؤهلة وغياب النظم البيئية والاجتماعية المناسبة لتحقيق الأهداف.

وفي عام ١٩٥٧ أنشأت مصر الهيئة العامة للسنوات الخمس للصناعة والمؤسسة الاقتصادية وركزت الاستثمارات الحكومية في البنوك وشركات الثروة المعدنية والتجارة والنقل والغزل والنسيج، ولذلك تعتبر سنة ١٩٥٧ بداية لسياسة صناعية جديدة في مصر من ناحية كم الاستثمارات وكذلك من جهة التوزيع الجغرافي للصناعة، حيث قرر برنامج السنوات الخمس ١٩٥٧-١٩٦٢ مراعاة التوازن الإقليمي للصناعة على كافة أجزاء مصر في ضوء خريطة الخامات والطاقة والمرافق والعمالة المطلوبة^(١).

ويتناول في هذا الفصل تطور الاستثمارات الحكومية، التي تُعد أحد أهم المتغيرات الأساسية في عملية التنمية، وبالأخص فيما يتعلق بتوزيع تلك الاستثمارات على المحافظات، كما يستعرض هذا الفصل الفوارق التنموية بين المحافظات المصرية، وحالة عدم التوازن النسبي.

أولاً: تطور الاستثمارات العامة والحكومية خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020

تُشير الاستثمارات الحكومية أو الانفاق الاستثماري الحكومي إلى "استثمارات الجهات الداخلة في الموازنة العامة للدولة (جهاز اداري - هيئات خدمية - ادارة محلية) أيّاً كان مصدرها سواء خزانة عامة أو تمويل ذاتي أو منح ... الخ"، بينما تُمثل الاستثمارات العامة "الاستثمارات الحكومية مضافاً إليها الهيئات والوحدات الاقتصادية والشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام".

1- تطور نسبة الاستثمارات الحكومية من الاستثمارات العامة خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020:

يوضح الجدول التالي تطور الاستثمارات العامة والاستثمارات الحكومية خلال الفترة من عام 2011/2012 حتى 2019/2020 كما يلي:

(١) <https://today.almazryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=588158&IssueID=4760>

جدول رقم (2-1) تطور الاستثمارات العامة والحكومية

خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019

نسبة الاستثمارات الحكومية للعامة	الاستثمارات الحكومية **		الاستثمارات العامة *		السنوات	مسلسل
	معدل النمو	القيمة (مليون جنيه)	معدل النمو	القيمة (مليون جنيه)		
٧١,٦%		٦٢,٥٣٧,٧		٨٧,٣٩٠,٣	٢٠١١/٢٠١٠	١
٧١,٤%	٥,٧%	٦٦,١١٦,٠	٥,٩%	٩٢,٥٤٥,٧	٢٠١٢/٢٠١١	٢
٨٢,٩%	٢٠,٢%	٧٩,٤٧٣,٢	٣,٦%	٩٥,٩٠٠,٠	٢٠١٣/٢٠١٢	٣
٨٣,٨%	١٦,٤%	٩٢,٥٢٥,٩	١٥,٢%	١١٠,٤٧٣,٦	٢٠١٤/٢٠١٣	٤
٦٣,٦%	١,٥%	٩٣,٩٣٧,٤	٣٣,٨%	١٤٧,٧٩٣,٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٥
٧٧,٨%	٥٠,٢%	١٤١,٠٨٣,٨	٢٢,٨%	١٨١,٤٢٢,٠	٢٠١٦/٢٠١٥	٦
٦٨,٧%	٤٦,٤%	٢٠٦,٥٩٤,٢	٦٥,٨%	٣٠٠,٨٤٦,٧	٢٠١٧/٢٠١٦	٧
٤٠,٩%	٦,٨-	١٩٢,٦٠٦,٢	٥٦,٤%	٤٧٠,٤٧٣,٩	٢٠١٨/٢٠١٧	٨
٤٣,٣%	١٥,٥%	٢٢٢,٤٩٩,٩	٩,٢%	٥١٣,٦٦٤,٠	٢٠١٩/٢٠١٨	٩
٦٠,٦%	٣٣,٩%	٢٩٧,٨٥٣,٧	٤,٤-	٤٩١,٣١١,٣	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٠
٥٨,٤%		١,٤٥٥,٢٢٨,٠		٢,٤٩١,٨٢٠,٨	الإجمالي	

*المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الموقع الإلكتروني.

**المصدر: بنك الاستثمار القومي، التقرير السنوي لمتابعة تنفيذ الاستثمارات.

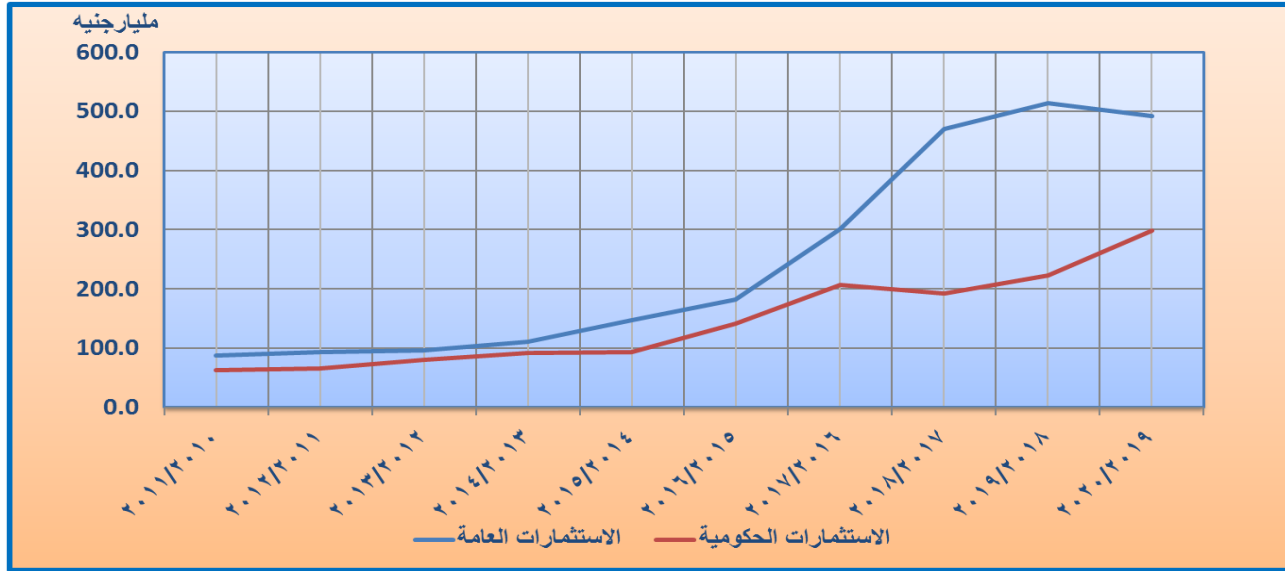
تُشير البيانات الواردة بالجدول السابق الى ما يلي:

- الارتفاع المطرد في الاستثمارات العامة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من نحو 87.4 مليار جنيه عام 2011/2010 إلى نحو 491.3 مليار جنيه عام 2020/2019.
- أكبر نسبة زيادة سنوية في الاستثمارات العامة كانت خلال عام 2017/2016 حيث ارتفعت الاستثمارات العامة بنسبة 65.8%.
- أيضاً شهدت الاستثمارات الحكومية خلال الفترة ارتفاع مطرد حيث ارتفعت من نحو 62.5 مليار جنية عام 2011/2010 الى نحو 279.8 مليار جنيه عام 2020/2019.
- كانت أكبر زيادة سنوية في الاستثمارات الحكومية عام 2016/2015 حيث ارتفعت الاستثمارات الحكومية خلال هذا العام بنسبة 50.2% مقارنة بالعام السابق 2015/2014.
- وفيما يتعلق بنسبة الاستثمارات الحكومية للاستثمارات العامة خلال السنوات من 2011/2010 حتى 2020/2019 تراوحت هذه النسبة بين 83.8% عام 2014/2013 و 40.9% عام 2018/2017.

ويوضح الشكل التالي تطور الاستثمارات الحكومية مقارنة بالاستثمارات العامة حيث يشير الى ارتفاع الاستثمارات العامة بوتيرة أعلى من الاستثمارات الحكومية.

شكل رقم (2-1) الاتجاه العام للاستثمارات العامة والحكومية

خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

2- تطور الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019:

تُشير بيانات الفترة إلى أن أهم مصدر من مصادر تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي هو الخزنة العامة إذ تُعد عنصراً أساسياً في تمويل عملية التنمية، بينما المصادر الأخرى والمتمثلة في "التمويل الذاتي، المنح والمعونات، الحسابات والصناديق الخاصة، القروض والتسهيلات" تُعد مصدراً ثانوياً في تمويل عملية التنمية كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (2-2) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي

وفقاً لمصادر التمويل خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019

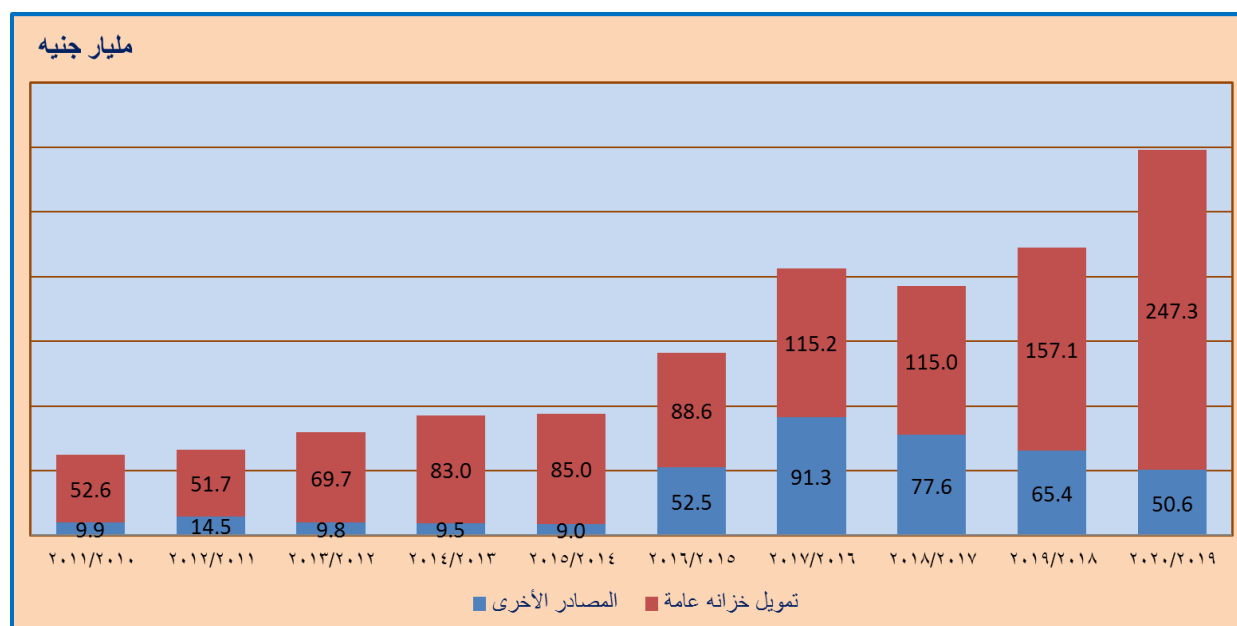
مصادر تمويل الاستثمارات الحكومية				الاستثمارات الحكومية (مليون جنيه)	السنوات	مسلسل
المصادر الأخرى		الخزانة العامة				
النسبة للاستثمارات الحكومية	المصادر الأخرى (مليون جنيه)	النسبة للاستثمارات الحكومية	الخزانة العامة (مليون جنيه)			
١٥,٩%	٩,٩٣٩,٤	٨٤,١%	٥٢,٥٩٨,٢	٦٢,٥٣٧,٧	٢٠١١/٢٠١٠	١
٢١,٩%	١٤,٤٥٤,٦	٧٨,١%	٥١,٦٦١,٤	٦٦,١١٦,٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢
١٢,٣%	٩,٧٨٦,٦	٨٧,٧%	٦٩,٦٨٦,٦	٧٩,٤٧٣,٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٣
١٠,٣%	٩,٥١٢,٦	٨٩,٧%	٨٣,٠١٣,٣	٩٢,٥٢٥,٩	٢٠١٤/٢٠١٣	٤
٩,٥%	٨,٩٥٦,٥	٩٠,٥%	٨٤,٩٨٠,٩	٩٣,٩٣٧,٤	٢٠١٥/٢٠١٤	٥
٣٧,٢%	٥٢,٤٦٩,٨	٦٢,٨%	٨٨,٦١٤,٠	١٤١,٠٨٣,٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٦
٤٤,٢%	٩١,٣٤٤,٧	٥٥,٨%	١١٥,٢٤٩,٥	٢٠٦,٥٩٤,٢	٢٠١٧/٢٠١٦	٧
٤٠,٣%	٧٧,٦١٦,٧	٥٩,٧%	١١٤,٩٨٩,٤	١٩٢,٦٠٦,٢	٢٠١٨/٢٠١٧	٨
٢٩,٤%	٦٥,٣٧٥,٣	٧٠,٦%	١٥٧,١٢٤,٦	٢٢٢,٤٩٩,٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٩
١٧,٠%	٥٠,٥٨٦,٠	٨٣,٠%	٢٤٧,٢٦٧,٧	٢٩٧,٨٥٣,٧	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٠
٢٦,٨%	٣٩٠,٠٤٢,٤	٧٣,٢%	١,٠٦٥,١٨٥,٦	١,٤٥٥,٢٢٨,٠		

المصدر: بنك الاستثمار القومي، التقرير السنوي لمتابعة تنفيذ الاستثمارات.

حيث تراوحت نسبة تمويل الخزانة العامة بين 90.5% و 55.8% عامي 2015/2014 و 2017/2016 على التوالي، بينما تراوحت نسبة تمويل المصادر الأخرى (القروض - التمويل الذاتي - المنح والمعونات .. الخ) للانفاق الاستثماري الحكومي ما بين 9.5% و 44.2% عامي 2014/2014 و 2017/2016 على التوالي.

شكل رقم (2-2) تطور مصادر تمويل الانفاق الاستثماري الحكومي

خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

يتضح من الشكل السابق أن هناك قفزة في الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الخمس سنوات الاخيرة من سنوات الدراسة (2016/2015 – 2020/2019) وكما هو موضح بالشكل.

ويشير كل ما سبق الى الجهود الحثيثة التي تقوم بها الدولة لتدبير الموارد اللازمة لتمويل للانفاق الاستثماري الحكومي لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية من أجل تحقيق الاستراتيجية التنموية لمصر (رؤية مصر 2030).

ثانياً: تطور نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي مقارنة بتطور معدل الفقر خلال الفترة من 2011/2010 حتى عام 2020/2019:

تطور عدد سكان مصر خلال فترة الدراسة حيث ارتفع عدد السكان من نحو 80,4 مليون نسمة عام 2011/2010 إلى نحو 98.9 مليون نسمة عام 2020/2019 وبمتوسط معدل نمو سنوي نحو 2,5%، كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 777.8 جنيه عام 2011/2010 الى نحو 3011.7 ألف جنيه عام 2020/2019 وذلك على النحو الموضح بالجدول التالي:

جدول (2-3) تطور متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي

خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019

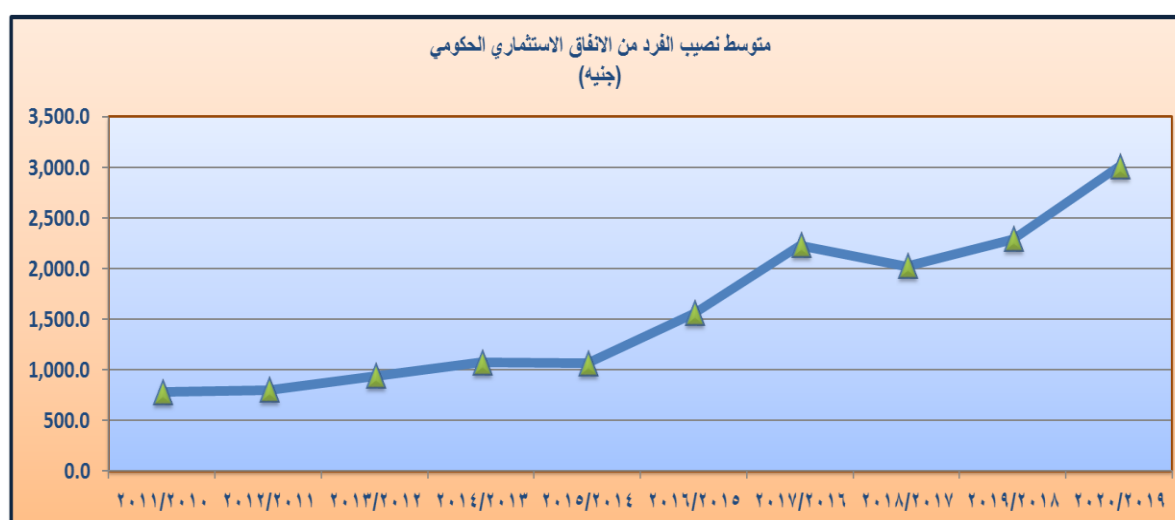
متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي (جنيه)	عدد السكان (مليون نسمة) *	الانفاق الاستثماري الحكومي (مليون جنيه)	السنوات	مستسل
٧٧٧,٨	٨٠,٤	٦٢,٥٣٧,٧	٢٠١١/٢٠١٠	١
٨٠٢,٤	٨٢,٤	٦٦,١١٦,٠	٢٠١٢/٢٠١١	٢
٩٣٨,٣	٨٤,٧	٧٩,٤٧٣,٢	٢٠١٣/٢٠١٢	٣
١,٠٦٩,٧	٨٦,٥	٩٢,٥٢٥,٩	٢٠١٤/٢٠١٣	٤
١,٠٦١,٤	٨٨,٥	٩٣,٩٣٧,٤	٢٠١٥/٢٠١٤	٥
١,٥٥٧,٢	٩٠,٦	١٤١,٠٨٣,٨	٢٠١٦/٢٠١٥	٦
٢,٢٢٨,٦	٩٢,٧	٢٠٦,٥٩٤,٢	٢٠١٧/٢٠١٦	٧
٢,٠٢٣,٢	٩٥,٢	١٩٢,٦٠٦,٢	٢٠١٨/٢٠١٧	٨
٢,٢٩١,٥	٩٧,١	٢٢٢,٤٩٩,٩	٢٠١٩/٢٠١٨	٩
٣,٠١١,٧	٩٨,٩	٢٩٧,٨٥٣,٧	٢٠٢٠/٢٠١٩	١٠

*المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، السكان.

وهذا يُشير الى الجهود المبذولة من الدولة للارتقاء بمستوى جودة حياة المجتمع.

شكل رقم (2-3) تطور متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي

خلال الفترة 2020/2019-2011/2010



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ويوضح الجدول التالي تطور متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي السنوي (مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم) مقارنة بمعدل الفقر:

جدول رقم (2-4) متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي (مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم) مقارنة بمعدل الفقر خلال السنوات من 2011/2010 حتى 2020/2019

معدل الفقر (نسبة من عدد السكان) **	معدل النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي (مع الأخذ في الاعتبار معدل التضخم) (جنيه)	معدل التضخم *	متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي (جنيه)	السنوات	مسلسل
25,50%		686,0	11,8%	777,8	2011/2010	1
	8,4%	743,8	7,3%	802,4	2012/2011	2
26,30%	13,8%	846,3	9,8%	938,3	2013/2012	3
	16,0%	982,0	8,2%	1,069,7	2014/2013	4
27,8%	4,2%-	940,4	11,4%	1,061,4	2015/2014	5
(تم خلال عام 2010)	42,4%	1339,2	14,0%	1,507,2	2016/2015	6
	16,8%	1564,5	29,8%	2,228,6	2017/2016	7
32,50%	10,7%	1731,8	14,4%	2,023,2	2018/2017	8
	19,9%	2076,1	9,4%	2,291,5	2019/2018	9
29,70%	37,6%	2857,5	5,1%	3,011,7	2020/2019	10

*المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي.

**المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق - مطوية الفقر.

هذا وعلى الرغم من ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي في معظم السنوات اخذاً في الاعتبار معدل التضخم السنوي، إلا أن معدل الفقر في مصر كان متزايداً خلال فترة الدراسة باستثناء العام الأخير من الدراسة 2020/2019 كما هو موضح بالجدول أعلاه، حيث ارتفعت نسبة الواقعين تحت خط الفقر من 25,2% من إجمالي عدد السكان عام 2011/2010 إلى نحو 32,5% عام 2019/2018 في استمرار للاتجاه المتزايد في زيادة نسبة الفقراء منذ عام 2000/1999 حيث كان 16,7%.

ثالثاً: الاستثمارات الحكومية بالمحافظات خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019:

تعرض ما سبق من هذا الفصل للإنفاق الاستثماري الحكومي وتطوره بشكل عام، وفي هذا الجزء سيتم التركيز على توزيع ذلك الإنفاق وفقاً للتوزيع الجغرافي (على مستوى المحافظات) ونصيب الفرد منه طبقاً لكل محافظة من محافظات الجمهورية:

1- تطور توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات خلال الفترة من 2011/2010 حتى 2020/2019:

تم الإشارة فيما سبق الى ارتفاع الانفاق الاستثماري الحكومي بشكل مطرد خلال فترة الدراسة من نحو 62.5 مليار جنيه عام 2011/2010 إلى نحو 297.9 مليار جنيه خلال عام 2020/2019 وبنحو 235.4 مليار (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بيانات غير منشورة) (ملحق رقم 1).

وكانت محافظة القاهرة هي المحافظة صاحبة النصيب الأكبر من الانفاق الاستثماري الحكومي حيث بلغ الانفاق الاستثماري الحكومي نحو 9.6 مليار جنيه ونسبة 15.3% من جملة ذلك الانفاق في 2011/2010، وارتفع الى نحو 32.5 مليار جنيه عام 2020/2019 ونسبة 10.9% من جملة الانفاق الاستثماري الحكومي (ملحق رقم 1)، ويرجع ذلك الى أنها أكبر محافظات مصر من حيث التعداد السكاني بالإضافة الى كونها العاصمة.

بينما كانت محافظة جنوب سيناء هي المحافظة الأقل من حيث نصيبها من الانفاق الاستثماري الحكومي طوال معظم سنوات الدراسة حيث ارتفعت من نحو 284.6 مليون جنيه عام 2011/2010 الى نحو 2.5 مليار جنيه عام 2020/2019 (ملحق رقم 1)، وقد يرجع ذلك الى أنها من أقل محافظات مصر من حيث التعداد السكاني.

وفيما يلي جدول يوضح نسبة كل محافظة من الانفاق للاستثماري الحكومي خلال فترة الدراسة:

جدول رقم (2-5) تطور نسبة الانفاق الاستثماري الحكومي بكل محافظة من محافظات الجمهورية من إجمالي الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020

مستل	المحافظة	٢٠١٠/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٦/٢٠١٧	٢٠١٧/٢٠١٨	٢٠١٨/٢٠١٩	٢٠١٩/٢٠٢٠
١	القاهرة	١٥,٣%	٢٤,٩%	٢١,٧%	٢١,٢%	٩,١%	٨,٢%	٧,٢%	١١,٦%	١١,٨%	١٠,٩%
٢	الاسكندرية	٦,٠%	٥,٠%	٤,٢%	٤,٤%	٤,٤%	٣,٥%	٢,٨%	٣,٠%	٤,٤%	٤,١%
٣	بورسعيد	٠,٦%	١,٣%	١,٧%	١,٤%	٢,٦%	١,٩%	١,٩%	٣,٤%	٢,٤%	١,٧%
٤	السويس	٠,٨%	٠,٨%	٠,٦%	١,٠%	١,٧%	١٢,٦%	٣,٨%	٥,٢%	٥,٩%	٤,٦%
٥	دمياط	١,١%	٠,٩%	٠,٩%	٠,٨%	١,٢%	٠,٨%	٢,٤%	٢,٩%	٠,٩%	١,١%
٦	الدقهلية	١,٣%	١,٦%	٢,٠%	١,٢%	١,٩%	١,١%	١,٨%	١,٥%	١,٤%	١,٥%
٧	الشرقية	٤,٢%	٢,٢%	٣,٦%	٢,٠%	٣,٢%	١,٥%	٢,٨%	٤,٣%	٢,٣%	٢,٥%
٨	القليوبية	٣,٤%	٢,٥%	٢,١%	٢,٣%	٣,٨%	٢,٦%	٣,١%	٣,٧%	٢,٥%	٣,٦%
٩	كفر الشيخ	١,٥%	١,١%	١,٤%	١,٢%	١,٢%	١,٠%	١,٨%	١,١%	٠,٨%	٠,٩%
١٠	الغربية	١,٠%	١,٢%	١,٥%	١,١%	١,٣%	١,٠%	١,٩%	١,٣%	١,١%	١,٠%
١١	المنوفية	١,٥%	١,١%	١,٣%	٠,٨%	١,٦%	١,٣%	٢,٨%	٢,٧%	٢,٠%	١,٦%
١٢	البحيرة	١,٤%	١,٣%	١,٦%	١,٣%	١,٩%	١,٩%	١,٩%	١,٤%	١,٤%	١,٣%
١٣	الاسماعيلية	١,٠%	٠,٧%	١,٠%	١,٣%	١,٤%	١٨,١%	١٠,٣%	١,٩%	٢,٨%	٣,٢%
١٤	الجيزة	٧,٣%	٦,٦%	٧,٤%	٩,٥%	٧,٥%	٢,٩%	٤,٢%	٩,٢%	٩,٢%	٧,٣%
١٥	بنى سويف	١,٣%	٠,٧%	١,٠%	١,٠%	٠,٩%	٠,٩%	١,٥%	١,٠%	١,١%	٠,٩%
١٦	الفيوم	١,٢%	٠,٨%	١,١%	٠,٦%	١,١%	١,١%	١,٦%	٠,٩%	٠,٨%	٠,٧%
١٧	المنيا	١,٥%	١,٥%	١,٥%	١,٣%	١,٥%	١,٨%	١,٩%	١,٨%	١,٣%	١,٢%
١٨	اسيوط	١,٩%	١,٤%	١,٧%	١,٤%	٢,١%	٢,٣%	٤,٠%	٥,٢%	٣,٨%	٢,١%
١٩	سوهاج	١,٧%	١,٢%	١,٧%	١,٤%	١,٩%	١,٤%	٢,٢%	١,٦%	١,٦%	١,٣%
٢٠	قنا	١,٥%	١,٠%	١,٨%	٠,٩%	١,٦%	١,٤%	١,٩%	١,٣%	١,٢%	١,٤%
٢١	اسوان	١,٥%	١,٤%	٢,٠%	١,٥%	١,٨%	١,٢%	٢,١%	١,٦%	٢,٤%	١,٣%
٢٢	الأقصر	١,٢%	٠,٥%	٠,٨%	١,٠%	٠,٩%	٠,٦%	١,٥%	٠,٧%	٠,٨%	٠,٧%
٢٣	البحر الاحمر	١,١%	١,٣%	١,٣%	١,٤%	٢,٣%	٢,٢%	٢,٨%	٢,٢%	٣,٣%	٣,٣%
٢٤	الوادى الجديد	١,١%	١,٣%	٠,٧%	٠,٥%	٢,٢%	١,٩%	١,٧%	١,٣%	١,١%	١,٦%
٢٥	مطروح	٠,٧%	٠,٧%	١,٣%	١,٤%	١,٥%	١,٢%	٢,٨%	١,١%	٤,٣%	٣,٣%
٢٦	شمال سيناء	٠,٩%	٠,٩%	١,٤%	١,٦%	١,٣%	٠,٩%	١,٦%	١,٠%	٠,٧%	١,٠%
٢٧	جنوب سيناء	٠,٥%	٠,٤%	٠,٤%	١,١%	٠,٨%	١,٠%	١,٥%	١,٢%	٠,٨%	٠,٨%
٢٨	استثمارات غير موزعه	٣٧,٥%	٣٥,٦%	٣٢,٣%	٣٥,٤%	٣٧,٢%	٢٣,٨%	٢٤,٣%	٢٦,٠%	٢٧,٩%	٣٥,٠%
	الإجمالي	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%	١٠٠,٠%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات.

2- تطور نصيب الفرد في كل محافظة من الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011-2019/2020:

تلاحظ التباين الكبير بين محافظات الجمهورية في متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي خلال فترة الدراسة، فعلى سبيل المثال في عام 2010 بلغ متوسط نصيب الفرد في محافظة الوادي الجديد نحو 3372 جنيه بينما في محافظة الغربية بلغ نحو 136.4 جنيه أي أن متوسط نصيب الفرد في محافظة الوادي الجديد بلغ نحو 24.7 ضعف هذا المتوسط في محافظة الغربية، وظل هذا التباين الكبير في كل سنوات الدراسة⁽¹⁾، وفيما يلي جدول يوضح أكبر وأقل خمس محافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي ومنه يتضح هذا التباين الكبير:

جول رقم (2-6) أكبر وأقل خمس محافظات من حيث نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي خلال الفترة من 2010/2011 حتى 2019/2020 "القيمة بالجنيه"

	٢٠١١/٢٠١٠		٢٠١٢/٢٠١١		٢٠١٣/٢٠١٢		٢٠١٤/٢٠١٣		٢٠١٥/٢٠١٤	
	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد
أعلى خمس محافظات	الوادي الجديد	٣,٣٧٢,٠	الوادي الجديد	٤,٠٦٩,٤	البحر الاحمر	٣,١٥٥,١	جنوب سيناء	٥,٩٧٦,٦	الوادي الجديد	٩,٢٠١,٩
	البحر الاحمر	٢,١٦٤,٦	البحر الاحمر	٢,٦٤٣,٨	شمال سيناء	٢,٦٥٢,٨	البحر الاحمر	٣,٧٥٦,٥	البحر الاحمر	٦,١٧٩,٥
	جنوب سيناء	١,٧٧٨,٩	القاهرة	١,٨٥٦,١	مطروح	٢,٤٩٩,١	شمال سيناء	٣,٥١٥,٠	جنوب سيناء	٤,٥٤٤,٦
	شمال سيناء	١,٥٣٠,٤	جنوب سيناء	١,٦٣٢,٩	الوادي الجديد	٢,٤٤٨,٦	مطروح	٣,١٢٦,٣	بورسعيد	٣,٦٤٤,٣
	مطروح	١,١٥٦,٤	شمال سيناء	١,٥٢١,٥	جنوب سيناء	٢,١٤٦,٨	الوادي الجديد	٢,١٦٢,٤	مطروح	٣,٢٣٦,٧
أقل خمس محافظات	سوهاج	٢٥٨,١	الدقهلية	١٨٧,٩	المنوفية	٢٧٨,٣	الغربية	٢١٧,٦	البحيرة	٣١٠,٢
	المنيا	٢٠٥,٨	الغربية	١٨٢,٨	الدقهلية	٢٧٣,٤	البحيرة	٢٠٩,٤	الدقهلية	٢٩٥,٤
	البحيرة	١٧٠,٠	الفيوم	١٧٧,٥	الغربية	٢٥٨,٠	الدقهلية	١٩١,٠	بنى سويف	٢٨٧,٧
	الدقهلية	١٤٢,٢	بنى سويف	١٧٥,٣	المنيا	٢٤٤,٦	الفيوم	١٨٥,٧	المنيا	٢٧٣,٩
	الغربية	١٣٦,٤	البحيرة	١٦٢,٦	البحيرة	٢٣٤,٣	المنوفية	١٨١,٥	الغربية	٢٥٥,٨
	٢٠١٦/٢٠١٥		٢٠١٧/٢٠١٦		٢٠١٨/٢٠١٧		٢٠١٩/٢٠١٨		٢٠٢٠/٢٠١٩	
	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد	المحافظة	متوسط نصيب الفرد
أعلى خمس محافظات	السويس	٢٧,٧٢٠,٤	جنوب سيناء	١٧,٥٨٣,٧	جنوب سيناء	٢٢,٦٣١,٦	مطروح	٢٠,٩٨٣,٨	البحر الاحمر	٢٦,٠٦١,٥
	الاسماعيلية	٢٠,٩٤٥,٠	الاسماعيلية	١٧,١١٣,٠	السويس	١٣,٧١٥,١	البحر الاحمر	٢٠,١٨٢,١	جنوب سيناء	٢٣,٣٥١,٩
	الوادي الجديد	١١,٥٠٠,٨	البحر الاحمر	١٦,٠٦٢,٨	البحر الاحمر	١١,٧٤٦,٠	السويس	١٧,٧٩٠,٢	مطروح	٢١,٠٧٨,٢
	البحر الاحمر	٨,٦١٣,١	الوادي الجديد	١٤,٤٠١,١	الوادي الجديد	٩,٩٧٨,٢	جنوب سيناء	١٧,٣٧٨,٧	الوادي الجديد	١٩,٢٩٥,٢
	جنوب سيناء	٨,٤٦٥,٠	السويس	١١,٩٩٩,٥	بورسعيد	٨,٧٤٨,٢	الوادي الجديد	١٠,٠٣٧,٦	السويس	١٨,٠٤١,٢
أقل خمس محافظات	بنى سويف	٤٠٧,٥	الشرقية	٨٣٤,٣	بنى سويف	٥٩١,٣	المنيا	٥٠٥,٤	الدقهلية	٦٤٩,٣
	سوهاج	٤٠٥,٢	الغربية	٧٨٣,٧	الغربية	٤٩٠,٣	البحيرة	٤٨٤,٨	المنيا	٦٣٩,٤
	الشرقية	٣٢٢,٥	المنيا	٧٠٦,٨	الدقهلية	٤٥٨,١	الغربية	٤٨٠,٥	البحيرة	٦١٣,١
	الغربية	٢٩٧,٢	البحيرة	٦٣٧,٣	الفيوم	٤٥٨,١	الدقهلية	٤٧٣,٨	الغربية	٦٠٠,٧
	الدقهلية	٢٥٨,١	الدقهلية	٦٠٤,١	البحيرة	٤٤٥,٩	الفيوم	٤٥٤,٧	الفيوم	٥٤٠,٧

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

(1) تم حسابها بناء على بيانات مركز معلومات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (استثمارات الخطة) والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (عدد السكان).

وتلاحظ أيضاً أن محافظات "الوادي الجديد - البحر الأحمر - جنوب سيناء" هي أكبر المحافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال سنوات الدراسة العشر، بينما محافظات "الدقهلية - الغربية - البحيرة" هي الأقل.

وقد يرجع السبب في ذلك الى أن المحافظات الأكبر في متوسط نصيب الفرد أغلبها محافظات حدودية ذات مساحات كبيرة وتعداد سكانها هو الأقل، بينما المحافظات الأقل في متوسط نصيب الفرد من الانفاق الاستثماري الحكومي هي محافظة أغلبها مكتظة سكانياً. الجدير بالذكر أن هذا النوع من الانفاق أغلب آثاره ونتائجه تظهر بعد سنوات، وبالتالي عند مقارنة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظات المصرية بعضها البعض في سنوات لاحقة تكن أكثر واقعية.

رابعاً: الفجوة التنموية الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات المصرية:

يستعرض هذا الجزء بعض المؤشرات الهامة والتي توضح الفوارق التنموية الواضحة بين محافظات الجمهورية المختلفة ومن تلك المؤشرات القيمة المضافة ونصيب الفرد منها سواء على مستوى الجمهورية أو على مستوى كل محافظة، ومعدل البطالة، ومؤشر الفقر وكذلك متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر بالإضافة الى نسبة التعليم أقل من المتوسط والمنشآت الصحية وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

1- القيمة المضافة⁽²⁾:

هذا المؤشر يوضح انتاجية كل محافظة مقارنة ببعضها البعض وبالمتوسط العام للجمهورية.

بلغت القيمة المضافة لمصر في عام 2018/2017 نحو 2,158 تريليون جنيه، وبلغ متوسط نصيب الفرد منها نحو 22,7 ألف جنيه، وتساهم محافظة القاهرة وحدها بما يقارب نحو 24% ومتوسط نصيب الفرد فيها من القيمة المضافة للمحافظة نحو 53,7 ألف جنيه وهو أكثر من ضعف الجمهورية، وذلك وفقاً لنتائج التعداد الاقتصادي في 2018 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2020)، حيث يُشير جدول رقم (2-7)، والشكل رقم (2-4) التاليان إلى نسبة مساهمة كل محافظة من محافظات الجمهورية في القيمة المضافة لمصر عام 2018/2017 كما يلي:

(1) الجدير بالذكر أن تلك المؤشرات على سبيل المثال وليس الحصر، حيث يُمكن استخدام مؤشرات إضافية أو مؤشرات أخرى كون أن الهدف الرئيسي لهذا البحث هو ايجاد آلية أو طريقة يتم الاعتماد عليها في توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات.

كما أن المشكلة الأهم هي نسبة الفقر وأن باقي المؤشرات هي من مسببات نسبة الفقر .

(2) القيمة المضافة = الإنتاج - السلع والخدمات الوسيطة (المستهلكة في الإنتاج) .

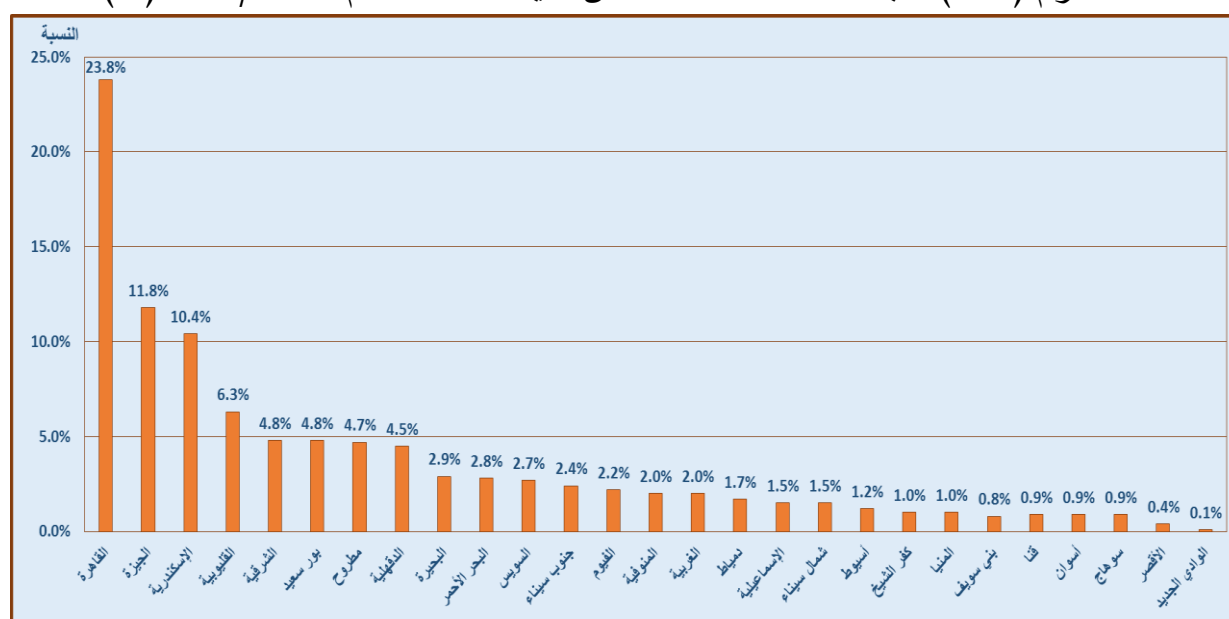
جدول رقم (2-7) نصيب كل محافظة من القيمة المضافة عام 2018/2017

القيمة بالمليار جنيه

المحافظة	القاهرة	الإسكندرية	بور سعيد	الإسماعيلية	السويس	القليوبية	الشرقية
القيمة المضافة	٥١٣,٦	٢٢٤,٤	١٠٣,٦	٣٢,٤	٥٨,٣	١٣٦	١٠٣,٦
المحافظة	الدقهلية	دمياط	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	البحيرة	الجيزة
القيمة المضافة	٩٧,١	٣٦,٧	٤٣,٢	٤٣,٢	٢١,٦	٦٢,٦	٢٥٤,٦
المحافظة	الفيوم	بني سويف	المنيا	إسيوط	سوهاج	قنا	أسوان
القيمة المضافة	٤٧,٥	١٧,٣	٢١,٦	٢٥,٩	١٩,٤	١٩,٦	١٩,٤
المحافظة	مطروح	الوادي الجديد	البحر الأحمر	شمال سيناء	جنوب سيناء	الأقصر	إجمالي الجمهورية
القيمة المضافة	١٠١,٤	٢,٢	٦٠,٤	٣٢,٤	٥١,٨	٨,٦	٢١٥٨,٤

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي لمصر 2018، ص 26.

شكل رقم (2-4) نسبة مساهمة كل محافظة من القيمة المضافة عام 2018/2017 (%)



المصدر: اعداد الباحث اعتمادا على الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي لمصر 2018

ونستنتج من الشكل السابق ما يلي:

- تستحوذ أربع محافظات على أكثر من 52% من إجمالي القيمة المضافة لمصر عام 2018/2017، وهي "القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - القليوبية" حيث تستحوذ محافظة القاهرة وحدها على ربع القيمة المضافة لمصر تقريبا.

وقد يرجع السبب في ذلك الى أن تلك المحافظات تمثل إقليم القاهرة الكبرى باستثناء محافظة الإسكندرية، حيث محافظة القاهرة تمثل المركز الإداري والسياسي للدولة بالإضافة الى حجم السكان

هو الأول من بين محافظات الجمهورية وتتنوع بها الأنشطة الاقتصادية، ومحافظة الجيزة ثاني أكبر المحافظات المصرية من حيث تعداد السكان، ويوجد بها مدينة السادس من أكتوبر أكبر المناطق الصناعية في مصر كما يوجد بمحافظة القليوبية مدينة العبور الصناعية وتكثر بالمحافظة المشروعات الصغيرة، ولا تقل محافظة الإسكندرية عنهم في الأهمية الاقتصادية.

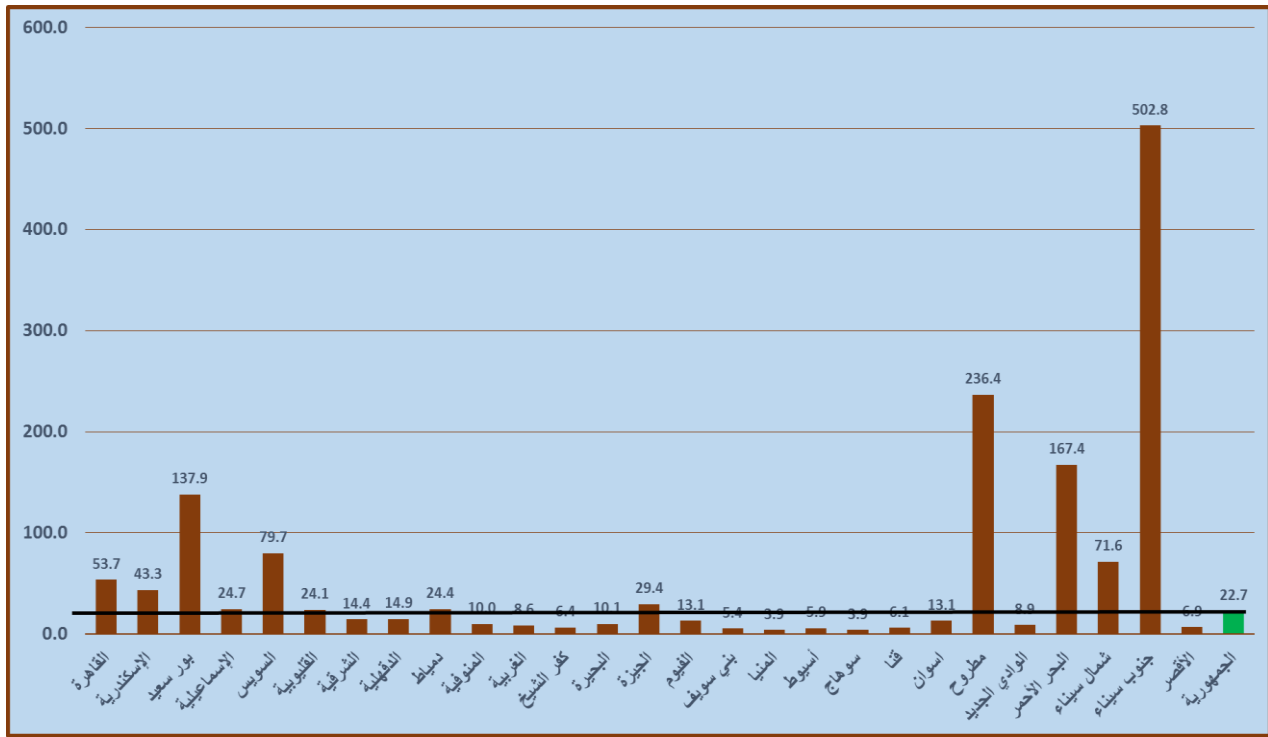
- بينما هناك عشر محافظات لم يتعد مجموع القيمة المضافة لهم 9% وهم "الوادي الجديد - الأقصر - سوهاج - أسوان - قنا - بني سويف - المنيا - كفر الشيخ - أسيوط - شمال سيناء".

وقد رجع السبب في ذلك الى أن تلك المحافظات أغلبها زراعية وذات زراعات تقليدية، كما أن محافظة شمال سيناء ذات وضع خاص من حيث تراجع الاستقرار الأمني بها عن باقي محافظات الجمهورية، وقد تأثرت محافظة الأقصر بتراجع النشاط السياحي.

الجدير بالذكر أن تعداد سكان المحافظات الأربع الأولى التي تستحوذ على نحو 52% من القيمة المضافة لمصر عام 2018/2017 يُمثل عدد سكانها نحو 30,5% من تعداد سكان الجمهورية عام 2018/2017، بينما المحافظات العشر التي تساهم بنحو 9% من القيمة المضافة لمصر يُمثل تعداد سكانها نحو 29,5% من تعداد سكان الجمهورية في ذلك العام.

ويوضح الشكل التالي التفاوت الحاد في متوسط نصيب الفرد في كل محافظة من القيمة المضافة للمحافظة عام 2018/2017 على النحو التالي:

شكل رقم (2-5) نصيب الفرد من القيمة المضافة عام 2018/2017 القيمة بالآلاف جنيه



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ونستنتج من الشكل السابق الاتي:

- يبلغ متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة على مستوى الجمهورية نحو 22,7 ألف جنيه، ويحصل مواطنو 12 محافظة على أكثر من هذا المتوسط، بينما يحصل مواطنو باقي المحافظات وعددهم 15 محافظة على أقل من هذا المتوسط.
 - ويُلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة بمحافظه جنوب سيناء هو الأعلى حيث بلغ نحو 502,8 ألف جنيه، وهو يمثل نحو 22,1 مره متوسط الجمهورية.
 - بينما متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة بمحافظه سوهاج هو الأقل أيضا حيث بلغ نحو 3,9 ألف جنيه سنوياً للفرد، وبالمثل متوسط نصيب الفرد في محافظة المنيا.
- مما يشير إلى التفاوت الشديد والحاد وعدم التوازن في مستويات التنمية وفقاً لمؤشر متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة.

وفيما يلي جدول يُقارن بين أعلى وأقل خمس محافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للمحافظة:

جدول رقم (2-8) أكبر وأقل خمس محافظات
من حيث نصيب الفرد من القيمة المضافة عام 2018/2017

القيمة بالآلاف جنيه

أقل خمس محافظات		أكبر خمس محافظات	
٣,٩	سوهاج	٥٠٢,٨	جنوب سيناء
٣,٩	المنيا	٢٣٦,٤	مطروح
٥,٤	بني سويف	١٦٧,٤	البحر الأحمر
٥,٩	أسيوط	١٣٧,٩	بور سعيد
٦,٤	كفر الشيخ	٧٩,٧	السويس

المصدر: اعداد الباحث.

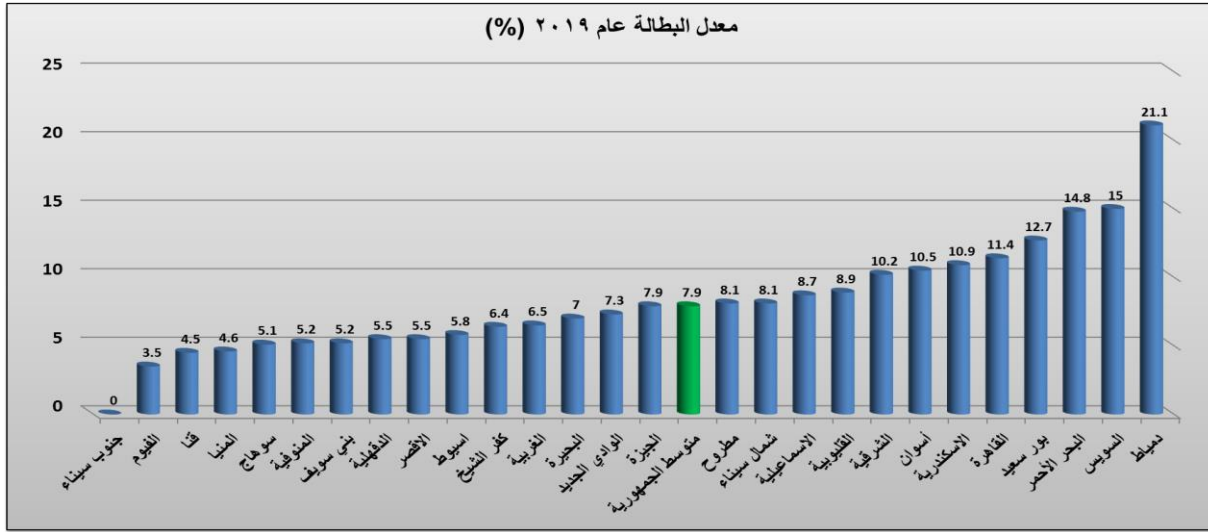
يشير تحليل القيمة المضافة إلى التفاوت الشديد والحاد بين محافظات الجمهورية، حيث أن أغلب المحافظات الحدودية مواطنوها هم الأعلى من حيث متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة وقد يعزي ذلك أيضاً إلى الثروات الطبيعية، وانخفاض اعداد السكان مقارنة بباقي المحافظات، بينما المحافظات الأقل أكثرها في جنوب مصر (الصعيد).

2- معدل البطالة:

بلغ معدل البطالة على مستوى الجمهورية عام 2019 نحو 7,9%، وعلى مستوى التوزيع الجغرافي للبطالة على المحافظات فنجد أن أعلى معدل بطالة عام 2019 كان في محافظة دمياط إذ بلغت المعدل بها نحو 21.1% تعادل نحو 2.7 مرة ضعف المعدل على مستوى الجمهورية، تليها محافظة السويس بمعدل 15% ثم محافظة البحر الأحمر بمعدل 14.8%، ثم في المرتبة الرابعة من حيث أعلى معدلات البطالة تأتي محافظة بورسعيد ثم محافظة القاهرة بمعدل 12.7%، 11.4% على التوالي.

ومن حيث أقل المحافظات في معدل البطالة عام 2019 كانت محافظات جنوب سيناء التي تلاشت البطالة فيها تقريباً، ثم الفيوم 3.5%، وقنا 4.5% والمنيا 4.6% وفي الترتيب الخامس من حيث أقل المحافظات بطالة كان من نصيب محافظة سوهاج بمعدل بلغ نحو 5.1%، ويوضح الشكل معدل البطالة بالمحافظات المصرية عام 2019:

شكل رقم (2-6) معدل البطالة في المحافظات المصرية عام 2019 (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، النشر السنوي المجمع لبحث القوى العاملة 2019، اصدار ابريل 2020، ص 241.

ويرى الباحث أن ارتفاع معدل البطالة في محافظة دمياط قد يرجع الى توجه المستهلكين في السنوات الأخيرة نحو الأثاث الجاهز الذي يعتمد على الأخشاب المصنعة مما كان له بالغ الأثر على صناعة الأثاث في محافظة دمياط التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على تلك الصناعة، وفي محافظة جنوب سيناء قد يرجع تلاشي نسبة البطالة بها الى تعافي السياحة المصرية.

ووفقاً لهذا المؤشر تتأكد الفوارق التنموية بين المحافظات المصرية المختلفة حتى في نفس الإقليم ففي سيناء المنقسمة إلى محافظتين شمال وجنوب، نجد أن معدل البطالة في شمالها عام 2019 بلغ نحو (8.1%) بينما في جنوبها تلاشت البطالة تقريباً.

3- نسبة الفقر:

يمثل الفقر عقبة أساسية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث يشكل الفقر والحرمان خطراً على السلام والاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني.

ومؤشر نسبة الفقر يقيس مجالات / تأثيرات كثيرة للتنمية أولها جودة الحياة حيث أن الفقير لا يحظى بأي جانب من جوانب جودة الحياة، كما يُشير أيضاً مؤشر الفقر الى دخل الفرد وهو ما يعبر انخفاضه عن أن الكثير من المواطنين لا يحصلون على الدخل الكافي في المحافظات الأعلى في نسبة الفقر مقارنة بالمحافظات المتقدمة أو الأقل في نسبة الفقر.

ويعرف الفقر بأنه "هو عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد/الأسرة"⁽¹⁾.

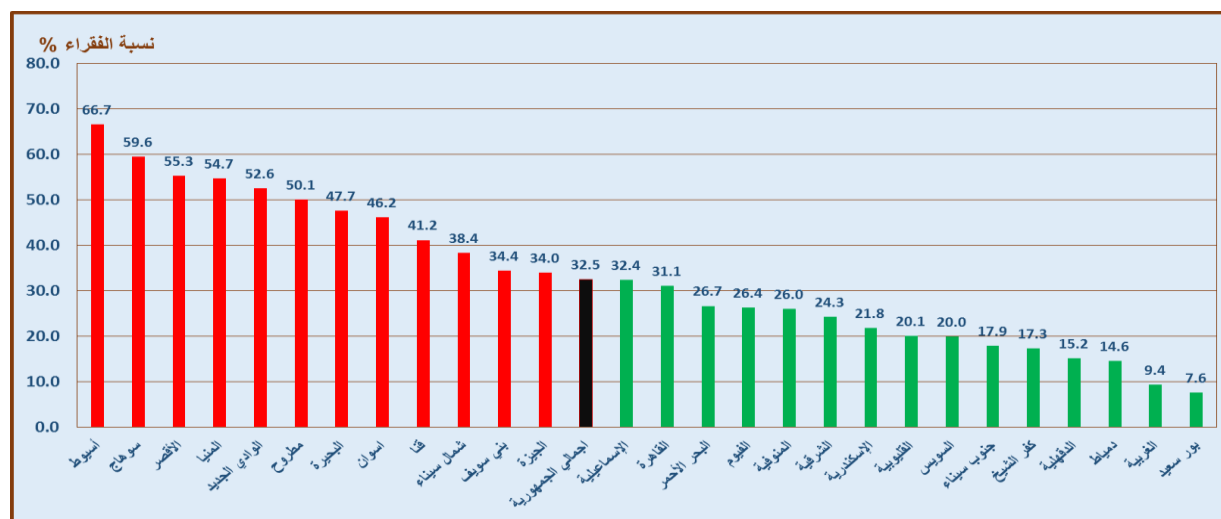
وبلغ معدل الفقر في مصر عام 2018/2017 نحو 32,5% من السكان، ويوضح الجدول التالي المحافظات وفق معدل الفقر كما يلي:

جدول رقم (2-9) نسبة الفقر في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2018/2017

المحافظة	القاهرة	الاسكندرية	بور سعيد	الاسماعيلية	السويس	القليوبية	الشرقية
نسبة الفقر %	31,1	21,8	7,6	32,4	20,0	20,1	24,3
المحافظة	الدقهلية	دمياط	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	البحيرة	الجيزة
نسبة الفقر %	15,2	14,6	26,0	9,4	17,3	47,7	34,0
المحافظة	الفيوم	بني سويف	المنيا	اسيوط	سوهاج	قنا	أسوان
نسبة الفقر %	26,4	34,4	54,7	66,7	59,6	41,2	46,2
المحافظة	مطروح	الوادي الجديد	البحر الأحمر	شمال سيناء	جنوب سيناء	الاقصر	اجمالي الجمهورية
نسبة الفقر %	50,1	52,6	26,7	38,4	17,9	55,3	32,5

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (مطوية الفقر) 2018/2017، 2020، ص 4.

شكل رقم (2-7) نسبة الفقراء في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2018/2017 (%).



المصدر: اعداد البحث بالاعتماد على بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (مطوية الفقر) 2018/2017.

ونستنتج من الشكل السابق الآتي:

¹ أنظر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مؤشر الفقر، بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2020/2019، ص 1. وحدد الجهاز متوسط خط الفقر الشهري للفرد نحو 857 جنيه.

- محافظة أسيوط هي المحافظة التي يصل نسبة الفقر بها إلى أعلى مستوياته حيث نسبة الفقراء بها نحو 66,7% من سكان المحافظة تليها محافظة سوهاج بنحو 59,6% ثم الأقصر بنحو 55,3% وهكذا كما هو موضح بالشكل.
- بينما محافظة بورسعيد هي المحافظة الأقل على مستوى محافظات الجمهورية من حيث نسبة الفقر حيث بلغ نحو 7,6% ثم محافظة الغربية بنحو 9,4% ثم دمياط بنحو 14,6%.
- وتصل نسبة الفقر في العاصمة القاهرة نحو 31,1% وهو اقل بقليل من متوسط نسبة الفقر في مصر.

وبالإضافة إلى المؤشرات السابقة يؤكد الشكل السابق الذي يوضح نسبة الفقراء طبقاً لمحافظات الجمهورية على الفوارق التنموية الحادة بين المحافظات المصرية حيث أعلى نسبة فقر تبلغ 66,7% بمحافظة أسيوط، بينما أقل نسبة فقر في محافظة بورسعيد تبلغ نحو 7,6%.

وبالرجوع إلى المؤشر السابق وهو معدل البطالة نجد بعض المحافظات بالرغم أن معدل البطالة بها مرتفعاً إلا أن نسبة الفقر بها منخفضة مثل محافظة دمياط الأعلى في معدل البطالة عام 2019 نحو (21.1%) نجد أن نسبة الفقر بها نحو (14.6%)، وأيضاً محافظة بورسعيد رابع أعلى محافظات الجمهورية في معدل البطالة عام 2019 نحو (15%) بينما نسبة الفقر بها نحو (7.6%)، والعكس في بعض المحافظات ففي محافظة جنوب سيناء التي تلاشت بها البطالة تقريباً عام 2019 إلا أن نسبة الفقر بها بلغت نحو (17.9%)، وفي محافظة أسيوط معدل البطالة بها بلغ نحو (5.8%) عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقر بها نحو (66.7%) وهي الأعلى بين محافظات الجمهورية عام 2018/2017.

وهذا ما يُعبر أحياناً عن نوع العمل الذي يقوم به الشخص وبالتالي الكثير من الأعمال التي يقوم بها الأشخاص في المحافظات الأعلى في نسبة الفقر هي أعمال ذات كفاءة متدنية، أي أنهم يقبلون بأي عمل مما ينعكس على معدل البطالة بها إذ يؤدي ذلك إلى إنخفاضه.

ومن اللافت من تحليل الفقر في مصر عام 2018/2017 أن محافظات الصعيد نسبة الفقر في أغلبها أعلى من نسبة الفقر على مستوى الجمهورية، وهو ما يتطابق مع تحليل القيمة المضافة السابق.

ومن الملاحظ أن بعض المحافظات ذات القيمة المضافة الأعلى من متوسط الجمهورية مثل محافظتي مطروح وشمال سيناء كانت نسبة الفقر بهما أعلى من متوسط الجمهورية، وهو ما يُشير إلى التوزيع غير العادل للموارد حتى داخل المحافظة أو المنطقة الجغرافية نفسها.

4- متوسط أجر العامل الشهري:

يُعد مؤشر الأجر الشهري للعامل أحد مؤشرات الفوارق وعدم المساواة والعدالة بين المحافظات، ونجد أن متوسط أجر العامل الشهري على مستوى الجمهورية عام 2018/2017 بلغ نحو 3496 جنيه في الشهر، وبمقارنة ذلك بما هو موجود بالمحافظات نجد أن عشر محافظات يحصلون على أكبر من متوسط الجمهورية.

حيث المركز الأول من نصيب محافظة جنوب سيناء إذ يبلغ متوسط أجر العامل الشهري بها نحو 6952 جنيهاً، بينما محافظة سوهاج في المركز الأخير (كما كان في معظم المؤشرات الأربعة السابقة) إذ يبلغ متوسط أجر العامل الشهري بها نحو 2061 جنيهاً.

وذلك يشير إلى أن المتوسط الشهري لأجر العامل في جنوب سيناء نحو 3.4 ضعف متوسط أجر العامل في محافظة سوهاج عام 2018/2017، ما يؤكد على ما أوضحته المؤشرات السابقة من التفاوت الحاد بين محافظات الجمهورية.

جدول رقم (2-10) متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر عام 2018/2017

القيمة بالجنيه

المحافظة	القاهرة	الاسكندرية	بور سعيد	الاسماعيلية	السويس	القليوبية	الشرقية
متوسط الأجر	٤١٥٦	٣٨٣١	٤٥٧٩	٣٢٥٧	٦١٢٦	٢٩٩١	٢٨٠٣
المحافظة	الدقهلية	دمياط	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	البحيرة	الجيزة
متوسط الأجر	٢٥٩٢	٢٥٢٩	٢٧٠٥٠	٢٦٢٢	٢٣٩٤	٢٥٨٥	٣٧٦٦,٠
المحافظة	الفيوم	بني سويف	المنيا	اسيوط	سوهاج	قنا	أسوان
متوسط الأجر	٣١٩٠	٢٣٩٤	٢٢٠٧	٢٨٢٢	٢٠٦١	٣٠٠٧	٣٨٠٨
المحافظة	مطروح	الوادي الجديد	البحر الأحمر	شمال سيناء	جنوب سيناء	الاقصر	اجمالي الجمهورية
متوسط الأجر	٦٤٤٦	٢٦٨١	٦٦٨١	٦٠٥٣	٦٩٥٢	٢٢٠٥	٣٤٩٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نتائج التعداد الاقتصادي، مصر 2018، ص 19.

ويوضح الجدول رقم (2-11) ترتيب المحافظات حسب متوسط الأجر الشهري للعامل، ويوضح الجدول التالي أكبر وأقل خمس محافظات من حيث متوسط من حيث المتوسط الشهري لأجر العامل بها عام 2018/2017:

جدول رقم (2-11) أكبر وأقل خمس محافظات من حيث متوسط الأجر الشهري للعامل عام 2018/2017

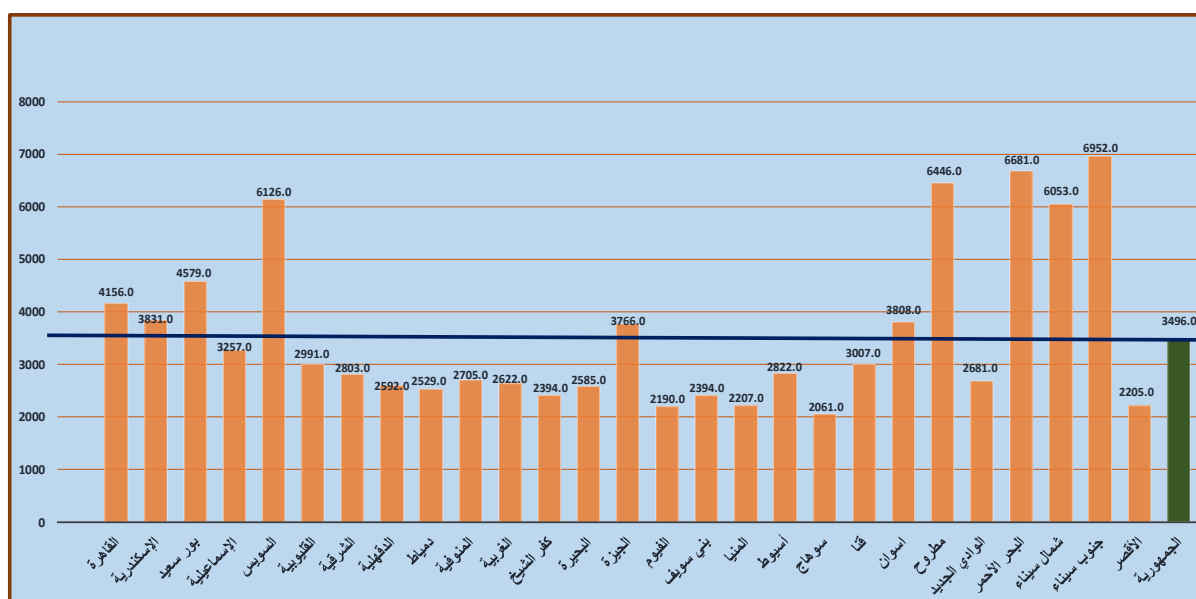
أكبر خمس محافظات (جنيه)	أقل خمس محافظات (جنيه)
جنوب سيناء	سوهاج ٢٠٦١,٠
البحر الأحمر	الفيوم ٢١٩٠,٠
مطروح	المنيا ٢٢٠٧,٠
السويس	الفيوم ٢١٩٠,٠
شمال سيناء	كفر الشيخ ٢٣٩٤,٠

المصدر: اعداد البحث بالاعتماد على المرجع السابق.

كما يوضح الشكل التالي المتوسط الشهري لأجر العامل (للمشتغلين بأجر) طبقاً لمحافظات الجمهورية المختلفة عام 2018/2017 مقارنة مع متوسط الجمهورية:

شكل رقم (2-8) متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر

في كل محافظة من محافظات الجمهورية عام 2018/2017 (جنيه)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على المرجع السابق.

وكما هو موضح بالشكل السابق التفاوت الواضح والحاد بين محافظات الجمهورية من حيث المتوسط الشهري لأجر العامل مقارنة مع متوسط الجمهورية أيضاً.

5- التعليم أقل من المتوسط (ملحق رقم 2):

يشمل التعليم أقل من المتوسط الفئات التالية:

-52-

الحكومية والخاصة من عدد السكان، حيث أن عدد الاسرة بمستشفيات القطاع الحكومي تشمل "وزارة الصحة والسكان - جهات تابعة لوزارة الصحة والسكان - جهات حكومية أخرى".

ويوضح الجدول التالي متوسط نصيب السرير من عدد السكان بكل محافظة من محافظات الجمهورية على النحو التالي:

جدول رقم (2-12) متوسط نصيب الأسرة الصحية

من عدد السكان (نسمة لكل سرير) عام 2019

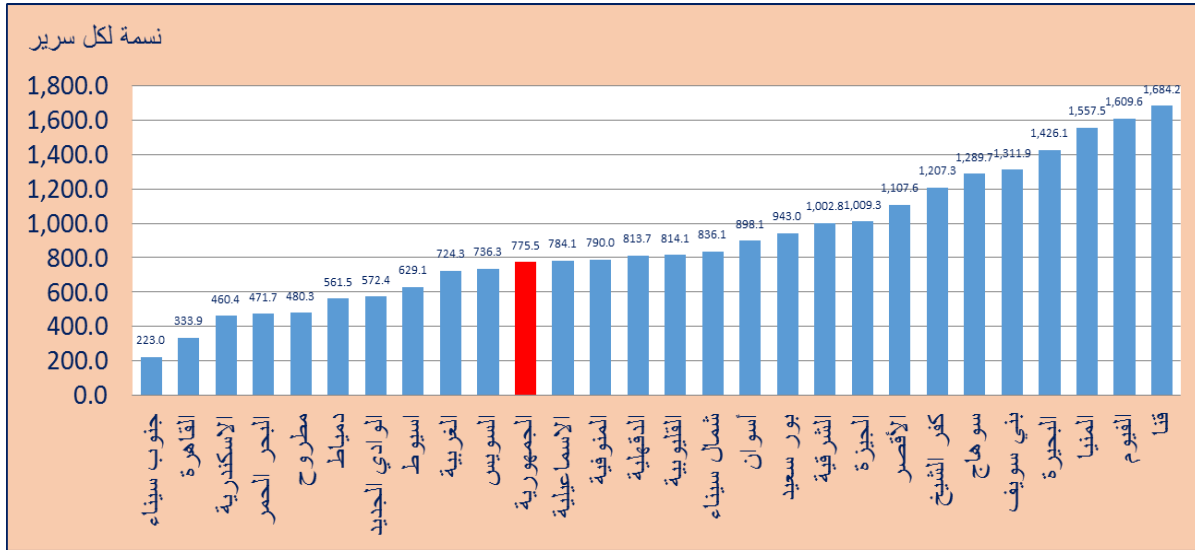
المحافظة	القاهرة	الاسكندرية	بور سعيد	الاسماعيلية	السويس	القليوبية	الشرقية
عدد السكان لكل سرير	٣٣٤	٤٦٠	٩٤٣	٧٨٤	٧٣٦	٨١٤	١,٠٠٣
المحافظة	الدقهلية	دمياط	المنوفية	الغربية	كفر الشيخ	البحيرة	الجيزة
عدد السكان لكل سرير	٨١٤	٥٦٢	٧٩٠	٧٢٤	١,٢٠٧	١,٤٢٦	١,٠٠٩
المحافظة	الفيوم	بني سويف	المنيا	اسيوط	سوهاج	قنا	أسوان
عدد السكان لكل سرير	١,٦١٠	١,٣١٢	١,٥٥٨	٦٢٩	١,٢٩٠	١,٦٨٤	٨٩٨
المحافظة	مطروح	الوادي الجديد	البحر الأحمر	شمال سيناء	جنوب سيناء	الاقصر	اجمالي الجمهورية
عدد السكان لكل سرير	٤٨٠	٥٧٢	٤٧٢	٨٣٦	٢٢٣	١,١٠٨	٧٧٦

المصدر: مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، 2021، ص 157.

حيث يُلاحظ من الجدول السابق أن أغلب محافظات الصعيد هي الأسوأ من حيث متوسط نصيب السرير من عدد السكان، حيث محافظة قنا الاعلى 1684 نسمة لكل سرير، يليها محافظة الفيوم 1610 نسمة لكل سرير ثم محافظة المنيا 1558 نسمة لكل سرير.

بينما محافظات جنوب سيناء، القاهرة، الاسكندرية هي الأوفر حظاً 223، 334، 460 نسمة لكل سرير على التوالي.

شكل رقم (2-10) متوسط نصيب كل سرير من الأسرة الصحية من عدد السكان بالمحافظة (نسمة/سرير) مقارنة بمتوسط الجمهورية عام 2019



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وصف مصر بالمعلومات، 2021.

وتجدر الإشارة الى أن مؤشر الفقر يُعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لرصد الفجوة التنموية بين المحافظات والأماكن المختلفة، وأن ارتفاع نسبة الفقر تعد مشكلة رئيسية، وبجانب مؤشر نسبة الفقر فقد رأى البحث استخدام المؤشرات الخمسة الأخرى لكونها تُعد من أهم مسببات تلك المشكلة وأن معالجتها والعمل على تحسينها يُساهم بشكل كبير في الحد من نسبة الفقر بل وتقاربها بين المحافظات المصرية، وبالتالي سد الفجوات التنموية.

ويُبين الجدول التالي وضع المحافظات المصرية وفق المؤشرات الستة المستخدمة في رصد الفجوة التنموية بين تلك المحافظات:

جدول رقم (2-13) ترتيب المحافظات

وفق المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الستة

المتغيرات المؤشرات	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر (٢٠١٨/٢٠١٧) جنيه	ترتيب المحافظة	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة
القاهرة	٥٣,٧	٧	٣١,١	١٤	٤١٥٦,٠	٧	١١,٤	٢٣	٣٤,١%	٤	٣٣٣,٩	٢
الاسكندرية	٤٣,٨	٨	٢١,٨	٩	٣٨٣١,٠	٨	١٠,٩	٢٢	٣٩,٠%	٩	٤٦٠,٤	٣
بور سعيد	١٣٧,٩	٤	٧,٦	١	٤٥٧٩,٠	٦	١٢,٧	٢٤	٣١,٣%	١	٩٤٣	١٧
الاسماعيلية	٢٤,٩	١٠	٣٢,٤	١٥	٣٢٥٧,٠	١١	٨,٧	١٨	٣٨,٠%	٦	٧٨٤,١	١١
السويس	٧٩,٧	٥	٢٠	٧	٦١٢٦,٠	٧	١٥	٢٦	٣٢,٠%	٢	٧٣٦,٣	١٠
القليوبية	٢٤,١	١٢	٢٠,١	٨	٢٩٩١,٠	٨	٨,٩	١٩	٤٠,٧%	١٤	٨١٤,١	١٤
الشرقية	١٤,٤	١٤	٢٤,٣	١٠	٢٨٠٣,٠	١٠	١٠,٢	٢٠	٤٠,٦%	١٢	١٠٠٢,٨	١٨
الدقهلية	١٤,٩	١٣	١٥,٢	٤	٢٥٩٢,٠	٤	٥,٥	١٩	٤٠,٢%	١١	٨١٣,٧	١٣
دمياط	٢٤,٤	١١	١٤,٦	٣	٢٥٢٩,٠	٣	٢١,١	٢١	٤٠,٦%	١٣	٥٦١,٥	٦
المنوفية	١٠	١٨	٢٦	١١	٢٧٠٥,٠	١١	٥,٢	١٦	٣٩,١%	١٠	٧٩٠	١٢
الغربية	٨,٦	٢١	٩,٤	٢	٢٦٢٢,٠	٢	٦,٥	١٨	٣٩,٠%	٨	٧٢٤,٣	٩
كفر الشيخ	٦,٤	٢٢	١٧,٣	٥	٢٣٩٤,٠	٥	٦,٤	٢٢	٤٢,٠%	١٩	١٢٠٧,٣	٢١
البحيرة	١٠,١	١٧	٤٧,٧	٢١	٢٥٨٥,٠	٢١	٧	١٣	٤٦,٦%	٢٣	١٤٢٦,١	٢٤
الجيزة	٢٩,٤	٩	٣٤	١٦	٣٧٦٦,٠	١٦	٧,٩	١٥	٤٠,٩%	١٥	١٠٠٩,٣	١٩
الفيوم	١٣,١	١٥	٢٦,٤	١٢	٢١٩٠,٠	١٢	٣,٥	٢٦	٤٥,١%	٢١	١٦٠٩,٦	٢٦
بني سويف	٥,٤	٢٥	٣٤,٤	١٧	٢٣٩٤,٠	١٧	٥,٢	٢٣	٤٦,٤%	٢٢	١٣١١,٩	٢٣
المنيا	٣,٩	٢٦	٥٤,٧	٢٤	٢٢٠٧,٠	٢٤	٤,٦	٢٤	٤٧,٨%	٢٦	١٥٥٧,٥	٢٥
اسيوط	٥,٩	٢٤	٦٦,٧	٢٧	٢٨٢٢,٠	٢٧	٥,٨	١٤	٤٧,١%	٢٤	٦٢٩,١	٨
سوهاج	٣,٩	٢٧	٥٩,٦	٢٦	٢٠٦١,٠	٢٦	٥,١	٢٧	٤٧,١%	٢٥	١٢٨٩,٧	٢٢
قنا	٦,١	٢٣	٤١,٢	١٩	٣٠٠٧,٠	١٩	٤,٥	١٢	٤٤,٣%	٢٠	١٦٨٤,٢	٢٧
أسوان	١٣,١	١٦	٤٦,٢	٢٠	٣٨٠٨,٠	٢٠	١٠,٥	٩	٣٨,٤%	٧	٨٩٨,١	١٦
مطروح	٢٣٦,٤	٢	٥٠,١	٢٢	٦٤٤٦,٠	٢٢	٨,١	١٦	٥٠,٤%	٢٧	٤٨٠,٣	٥
الوادي الجديد	٨,٩	١٩	٥٢,٦	٢٣	٢٦٨١,٠	٢٣	٧,٣	١٧	٣٥,٥%	٥	٥٧٢,٤	٧
البحر الأحمر	١٦٧,٤	٣	٢٦,٧	١٣	٦٦٨١,٠	١٣	١٤,٨	٢٥	٣٢,٦%	٣	٤٧١,٧	٤
شمال سيناء	٧١,٦	٦	٣٨,٤	١٨	٦٠٥٣,٠	١٨	٨,١	١٦	٤٢,٠%	١٧	٨٣٦,١	١٥
جنوب سيناء	٥٠٢,٨	١	١٧,٩	٦	٦٩٥٢,٠	٦	٠	١	٤١,٣%	١٦	٢٢٣	١
الأقصر	٦,٩	٢١	٥٥,٣	٢٥	٢٢٠٥,٠	٢٥	٥,٥	٢٥	٤٢,٠%	١٨	١١٠٧,٦	٢٠
متوسط الجمهورية	٢٢,٧		٣٢,٥%		٣٤٩٦		٧,٩%		٤١,٥%		٧٧٥,٥	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجداول " (2-7)، (2-9)، (2-10) و (2-12)، والاشكال أرقام (2-6) و (2-9).

خلاصة الفصل الثاني:

بعد دراسة عدد من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية، يتضح أن هناك جهود حكومية مبذولة ومستمرة من أجل تحقيق جودة الحياة للمواطنين في جميع المناطق الجغرافية والمحافظات المصرية، وذلك من خلال توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي الذي بالرغم من محدوديته، إلا أنه قد تحققت طفرة هائلة في حجمه خلال العشر سنوات محل الدراسة 2011/2010 – 2020/2019، غير

أن تلك الجهود لم تحقق التنمية المتوازنة أو العدالة النسبية بين المحافظات المصرية أو التقارب النسبي بين تلك المحافظات في مستويات التنمية كما هو منشود.

ووفقاً للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الستة السابق الإشارة إليهم في هذا الفصل، يتضح التفاوت الشديد بين المحافظات في مستويات التنمية، وتُعد محافظتي جنوب سيناء والبحر الأحمر من أفضل المحافظات المصرية في مستوى التنمية بهما، بينما محافظات المنيا واسيوط وسوهاج أقل المحافظات في مستويات التنمية بها مقارنة بمتوسط الجمهورية.

ف نجد مثلاً بالنسبة لمؤشر القيمة المضافة محافظة سوهاج متوسط نصيب الفرد بها من القيمة المضافة بها نحو 3.9 ألف جنيه بينما محافظة جنوب سيناء متوسط نصيب الفرد بها نحو 502.8 ألف جنيه.

وبالنسبة لمؤشر نسبة الفقر ففي محافظة أسيوط نسبة الفقر بها نحو 66.7% بينما في محافظة بورسعيد نحو 7.6%.

ووفق مؤشر متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر نجد أن هذا المتوسط في محافظة سوهاج يبلغ نحو 2061 جنيه، بينما في محافظة جنوب سيناء نحو 6952 جنيه.

وأيضاً مؤشر معدل البطالة يبلغ في محافظة دمياط نحو 21.1% بينما في تلاشى تقريباً في محافظة جنوب سيناء.

ويدل أيضاً مؤشر نسبة التعليم أقل من المتوسط على الفروق التنموية بين المحافظات المصرية حيث بلغ نحو 50.4% في محافظة مطروح، وينخفض في محافظة بورسعيد ليصل الى 31.3%.

ويأتي مؤشر المنشآت الصحية (نسمة لكل سرير) ليؤكد على تلك الفروق التنموية بين المحافظات المصرية حيث يبلغ نحو 1684.2 نسمة لكل سرير في محافظة قنا، بينما ينخفض ذلك انخفاضاً شديداً في محافظة جنوب سيناء ليبلغ نحو 223.0 نسمة لكل سرير.

الفصل الثالث

تخطيط الإنفاق الاستثماري الحكومي

لتحقيق التنمية المتوازنة

تمهيد:

يتناول هذا الفصل دور الانفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق التنمية المتوازنة بين المحافظات المصرية بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس كنموذج مصغر يمكن تعميمه على باقي المحافظات المصرية، وتم اختيار إقليم قناة السويس لما تتميز به محافظات من تكامل اقتصادي وترابط اجتماعي، حيث تتمتع كل محافظة من محافظات الإقليم بميزة نسبية أو أكثر والتي من خلال تلك المميزات النسبية تحقيق قدر من الترابط والتكامل فيما بين محافظات إقليم قناة السويس بعضها البعض بما يعود بالنفع على أبناء الإقليم وتثبيت دعائم التنمية المستدامة به.

حيث يكون دور الانفاق الاستثماري الحكومي هو انشاء بنية قومية مناسبة لكل محافظة لتكون بمثابة قاعدة لجذب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية في كل محافظة والمناسبة لها، وبما يحقق أقصى استفادة من إمكانيات المحافظة ومميزاتها النسبية بالإضافة الى دعم تلك المميزات النسبية، وذلك بهدف سد الفجوات التنموية بين محافظات الإقليم وتحقيق جودة الحياة لأبنائه، فضلاً عن تحقيق زيادة مساهمة الإقليم في الناتج المحلي الإجمالي لمصر.

وبالتالي سوف يحاول هذا الفصل اقتراح معادلة أو صيغة تمويلية تُمكن من استخدام الإنفاق الاستثماري الحكومي من وضع بنية تحتية تنموية شاملة حديثة تعمل على تعزيز الميزة التنافسية وهيئة بيئة ومناخ الأعمال للمستثمرين، فضلاً عن تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين في كافة القطاعات، وفي مختلف المناطق الجغرافية عامة وبمحافظات إقليم قناة السويس خاصة تُمكنها من الوصول الى النمو الذي يُحسن من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بتلك المحافظات ومنها على سبيل المثال البطالة والفقر والصحة والتعليم..... الخ.

أولاً: موقف التنمية بالأقاليم المصرية السبعة:

تُقسم مصر اقتصادياً وتخطيطياً إلى سبعة أقاليم هي (1):

- إقليم القاهرة: ويتكون من محافظات " القاهرة - الجيزة - القليوبية".
- إقليم الإسكندرية: ويتكون من محافظات " الإسكندرية - مطروح - البحيرة "
- إقليم قناة السويس: ويتكون من محافظات "السويس - الإسماعيلية - بورسعيد - شمال سيناء - جنوب سيناء - الشرقية".
- إقليم الدلتا: ويتكون من محافظات " الغربية - الدقهلية - دمياط - كفر الشيخ - المنوفية".
- إقليم شمال الصعيد: ويتكون من محافظات "بني سويف - المنيا - الفيوم".
- إقليم أسيوط: ويتكون من محافظات "أسيوط - الوادي الجديد".
- إقليم جنوب الصعيد: ويتكون من محافظات "سوهاج - قنا - الأقصر - أسوان - البحر الأحمر".

وفيما يلي مستوى التنمية بمحافظات كل إقليم من الأقاليم السبعة، وتم تقييم المحافظات بجمع ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية داخل كل مؤشر من المؤشرات الستة المستخدمة في عملية تقييم مستوى التنمية بالمحافظات المصرية وبناء عليه تم ترتيب المحافظات وفق هذا المجموع، وأمكن من الجدول رقم (2-13) التوصل الى مستويات التنمية في محافظات تلك الأقاليم عى النحو التالي:

1- إقليم القاهرة الكبرى:

جدول رقم (3-1) مستويات التنمية بمحافظات إقليم القاهرة الكبرى

المؤشر المحافظة	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٧/٢٠١٨) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة الفقراء (٢٠١٧/٢٠١٨) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر جنيه (٢٠١٧/٢٠١٨)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط مستوى التنمية على مستوى الست مؤشرات *	ترتيب المحافظة داخل الأقاليم	نسبة متوسط مستوى التنمية
القاهرة	٥٣,٧	٧	٣١,١	١٤	٤١٥٦,٠	٧	١١,٤	٢٣	٣٤,١ %	٤	٣٣٣,٩	٢	٩,٥	الأول	٢٦ %
الجيزة	٢٩,٤	٩	٣٤	١٦	٣٧٦٦,٠	١٠	٧,٩	١٥	٤٠,٩ %	١٥	١٠٠٩,٣	١٩	١٤,٠	الثالث	٣٨ %
القليوبية	٢٤,١	١٢	٢٠,١	٨	٢٩٩١,٠	١٣	٨,٩	١٩	٤٠,٧ %	١٤	٨١٤,١	١٤	١٣,٣	الثاني	٣٦ %
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠ %		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠ %		٤١,٥٠ %		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٣٦,٨		١٠٠ %

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

(١) القرار الجمهوري رقم 495 لسنة 1977، قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 وتعديلاته.

* متوسط ترتيب المحافظة = مجموع ترتيب المحافظة في كل مؤشر من المؤشرات التي تم دراستها مقسومة على عدد تلك المؤشرات.

طبقاً للمؤشرات الستة كانت محافظة القاهرة في المرتبة الأولى ثم محافظة القليوبية التي حلت في المركز الثاني وفي المركز الثالث كانت محافظة الجيزة.

2- إقليم الإسكندرية:

جدول رقم (2-3) مستويات التنمية بمحافظات إقليم الإسكندرية

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر جنيه	ترتيب المحافظة	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة	متوسط مستوى التنمية على مستوى المحافظات	ترتيب المحافظة	نسبة متوسط التنمية
الإسكندرية	٤٣,٨	٨	٣١,١	٩	٣٨٣١,٠	٨	١٠,٩	٢٢	٣٩,٠	٩	٤٦٠,٤	٣	٩,٨	الأول	٢٣%
مطروح	٢٣٦,٤	٢	٥٠,١	٢٢	٦٤٤٦,٠	٣	٧	١٣	٥٠,٤	٢٧	٤٨٠,٣	٥	١٢,٠	الثاني	٢٩%
البحيرة	١٠,١	١٧	٤٧,٧	٢١	٢٥٨٥,٠	٢٠	٧,١	١٦	٤٦,٦	٢٣	١٤٢٦,١	٢٤	٢٠,٢	الثالث	٤٨%
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠%		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠%		٤١,٥٠%		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٤٢,٠		١٠٠%

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

وأيضاً طبقاً للمؤشرات الستة حلت محافظة الاسكندرية في المرتبة الأولى ثم محافظة مطروح وبفارق كبير جاءت في المركز الثالث محافظة البحيرة.

3- إقليم قناة السويس:

جدول رقم (3-3) مستويات التنمية بمحافظات إقليم قناة السويس

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر جنيه	ترتيب المحافظة	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة	متوسط مستوى التنمية على مستوى المحافظات	ترتيب المحافظة	نسبة متوسط التنمية
بور سعيد	١٣٧,٩	٤	٧,٦	١	٤٥٧٩,٠	٦	١٢,٧	٢٤	٣١,٣	١	٩٤٣	١٧	٨,٨	الثاني	١٤,٣%
الإسماعيلية	٢٤,٩	١٠	٣٢,٤	١٥	٣٢٥٧,٠	١١	٨,٧	١٨	٣٨,٠	٦	٧٨٤,١	١١	١١,٨	الرابع	١٩,٢%
السويس	٧٩,٧	٥	٢٠	٧	٦١٢٦,٠	٤	١٥	٢٦	٣٢,٠	٢	٧٣٦,٣	١٠	٩,٠	الثالث	١٤,٦%
الشرقية	١٤,٤	١٤	٢٤,٣	١٠	٢٨٠٣,٠	١٥	١٠,٢	٢٠	٤٠,٦	١٢	١٠٠٢,٨	١٨	١٤,٨	السادس	٢٤,١%
شمال سيناء	٧١,٦	٦	٣٨,٤	١٨	٦٠٥٣,٠	٥	٨,١	١٦	٤٢,٠	١٧	٨٣٦,١	١٥	١٢,٨	الخامس	٢٠,٨%
جنوب سيناء	٥٠,٨	١	١٧,٩	٦	٦٩٥٢,٠	١	٠	١	٤١,٣	١٦	٢٢٣	١	٤,٣	الأول	٧,٠%
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠%		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠%		٤١,٥٠%		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٦١,٧		١٠٠,٠%

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

إقليم قناة السويس هو أكبر الأقاليم المصرية من حيث عدد المحافظات التابعة له إذ تبلغ (6) محافظات، وطبقاً للمؤشرات الست المستخدمة في تقييم مستوى التنمية بالمحافظات المصرية جاء في الترتيب الأول محافظة جنوب سيناء ثم محافظة بورسعيد وحلت ثالثاً محافظة السويس ورابعاً محافظة الإسماعيلية ثم محافظة شمال سيناء في المركز الخامس وفي المركز السادس والأخير كانت محافظة الشرقية.

4- إقليم الدلتا:

جدول رقم (3-4) مستويات التنمية بمحافظات إقليم الدلتا

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر (٢٠١٨/٢٠١٧) جنيه	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط مستوى التنمية على مستوى الست مؤشرات *	ترتيب المحافظة داخل الإقليم	نسبة متوسط مستوى التنمية
الغربية	٨,٦	١٣	٩,٤	٢	٢٦٢٢,٠	١٨	٦,٥	١٢	٣٩,٠ %	٨	٧٢٤,٣	٩	١٠,٣	الأول	١٦ %
الدقهلية	١٤,٩	٢١	١٥,٢	٤	٢٥٩٢,٠	١٩	٥,٥	٨	٤٠,٢ %	١١	٨١٣,٧	١٣	١٢,٧	الثالث	١٩ %
دمياط	٢٤,٤	١١	١٤,٦	٣	٢٥٢٩,٠	٢١	٢١,١	٢٧	٤٠,٦ %	١٣	٥٦١,٥	٦	١٣,٥	الثالث	٢١ %
كفر الشيخ	٦,٤	٢٢	١٧,٣	٥	٢٣٩٤,٠	٢٢	٦,٤	١١	٤٢,٠ %	١٩	١٢٠٧,٣	٢١	١٦,٧	الرابع	٢٦ %
المنوفية	١٠	١٨	٢٦	١١	٢٧٠٥,٠	١٦	٥,٢	٦	٣٩,١ %	١٠	٧٩٠	١٢	١٢,٢	الثاني	١٩ %
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠ %		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠ %		٤١,٥٠ %		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٦٥,٣		١٠٠ %

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

جاءت في المرتبة الأولى من حيث مستوى التنمية بمحافظات إقليم الدلتا محافظة الغربية والثاني كانت محافظة المنوفية وفي المرتبة الثالثة محافظة دمياط وفي الرابعة محافظة الدقهلية وفي المرتبة الخامسة والأخيرة كانت محافظة كفر الشيخ.

5- إقليم أسيوط:

جدول رقم (3-5) مستويات التنمية بمحافظات إقليم أسيوط

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر (٢٠١٨/٢٠١٧) جنيه	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط مستوى التنمية على مستوى الست مؤشرات *	ترتيب المحافظة داخل الإقليم	نسبة متوسط مستوى التنمية
أسيوط	٥,٩	٢٤	٦٦,٧	٢٧	٢٨٢٢,٠	١٤	٥,٨	١٠	٤٧,١ %	٢٤	٦٢٩,١	٨	١٧,٨	الثاني	٥٦ %
الوادى الجديد	٨,٩	١٩	٥٢,٦	٢٣	٢٦٨١,٠	١٧	٧,٣	١٤	٣٥,٥ %	٥	٥٧٢,٤	٧	١٤,٢	الأول	٤٤ %
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠ %		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠ %		٤١,٥٠ %		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٣٢,٠		١٠٠ %

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

يتكون إقليم أسيوط من محافظتي أسيوط والوادى الجديد وقد حلت محافظة الوادى الجديد في المركز الأول من حيث مستوى التنمية على مستوى الإقليم ثم محافظة أسيوط.

6- إقليم شمال الصعيد:

جدول رقم (3-6) مستويات التنمية بمحافظات إقليم شمال الصعيد

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة الفقراء (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر (٢٠١٨/٢٠١٧) جنيه	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية	متوسط مستوى التنمية على مستوى الست مؤشرات *	ترتيب المحافظة داخل الإقليم	نسبة متوسط مستوى التنمية
بني سويف	٥,٤	٢٥	٣٤,٤	١٧	٢٣٩٤,٠	٢٣	٥,٢	٦	٤٦,٤ %	٢٢	١٣١١,٩	٢٣	١٩,٣	الثاني	٣٣ %
المنيا	٣,٩	٢٦	٥٤,٧	٢٤	٢٢٠٧,٠	٢٤	٤,٦	٤	٤٧,٨ %	٢٦	١٥٥٧,٥	٢٥	٢١,٥	الثالث	٣٧ %
الفيوم	١٣,١	١٥	٢٦,٤	١٢	٢١٩٠,٠	٢٦	٣,٥	٢	٤٥,١ %	٢١	١٦٠٩,٦	٢٦	١٧,٠	الأول	٢٩ %
متوسط الجمهورية	٢٢,٧ ألف جنيه للفرد		٣٢,٥٠ %		٣٤٩٦ جنيه		٧,٩٠ %		٤١,٥٠ %		٧٧٥,٥ نسمة لكل سرير		٥٧,٨		١٠٠ %

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

جاءت محافظة الفيوم في المركز الأول من حيث مستوى التنمية داخل الإقليم ثم محافظة بني سويف وفي المركز الثالث والأخير كانت محافظة المنيا.

7- إقليم جنوب الصعيد:

جدول رقم (3-7) مستويات التنمية بمحافظات إقليم جنوب الصعيد

المؤشر	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة (٢٠١٨/٢٠١٧) (الف جنيه)	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	نسبة الفقر (٢٠١٨/٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر (٢٠١٨/٢٠١٧) جنيه	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	معدل البطالة (٢٠١٩) %	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	نسبة التعليم أقل من المتوسط (٢٠١٧) %	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	المنشآت الصحية (تسمة/سرير) (٢٠١٩)	ترتيب المحافظة على المستوى الجمهورية	متوسط مستوى التنمية على مستوى الست مؤشرات *	ترتيب المحافظة داخل الإقليم	نسبة متوسط مستوى التنمية
سوهاج	٣,٩	٢٧	٥٩,٦	٢٦	٢٠٦١,٠	٢٧	٥,١	٥	٤٧,١ %	٢٥	١٢٨٩,٧	٢٢	٢٢,٠	الخامس	٢٧ %
قنا	٦,١	٢٣	٤١,٢	١٩	٣٠٠٧,٠	١٢	٤,٥	٣	٤٤,٣ %	٢٠	١٦٨٤,٢	٢٧	١٧,٣	الثالث	٢١ %
الأقصر	٦,٩	٢١	٥٥,٣	٢٥	٢٢٠٥,٠	٢٥	٥,٥	٨	٤٢,٠ %	١٨	١١٠٧,٦	٢٠	١٩,٥	الرابع	٢٤ %
أسوان	١٣,١	١٦	٤٦,٢	٢٠	٣٨٠٨,٠	٩	١٠,٥	٢١	٣٨,٤ %	٧	٨٩٨,١	١٦	١٤,٨	الثاني	١٨ %
البحر الأحمر	١٦٧,٤	٣	٢٦,٧	١٣	٦٦٨١,٠	٢	١٤,٨	٢٥	٣٢,٦ %	٣	٤٧١,٧	٤	٨,٣	الأول	١٠ %
متوسط الجمهورية	٢٢,٧	٢٢	٣٢,٥ %	١٣	٣٤٩٦ جنيه	٢٥	٧,٩ %	٢٥	٤١,٥ %	٢٥	٧٧٥,٥	٢٢	٨٢,٠		١٠٠ %

* متوسط مستوى التنمية = ترتيب المحافظة في كل مؤشر / عدد المؤشرات

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

ومن حيث ترتيب محافظات إقليم جنوب الصعيد وفق مستوى التنمية جاءت محافظة البحر الأحمر في المركز الأول ثم في المركز الثاني كانت محافظة أسوان وفي المركز الثالث محافظة قنا والرابع محافظة الأقصر وفي المركز الثالث ولخير كانت محافظة سوهاج.

8- الانحراف المعياري كمقياس لمدى التفاوت التنموي داخل الأقاليم السبعة:

الانحراف المعياري لمجموعة من البيانات يُعبر عن مدى تشتت البيانات عن وسطها الحسابي، فكلما زادت قيمة الانحراف المعياري زاد تشتت البيانات عن الوسط الحسابي، والعكس كلما قلت قيمة الانحراف المعياري قل تشتت البيانات عن وسطها الحسابي.

جدول رقم (3-8) الانحراف المعياري والتفاوت التنموي داخل محافظات الأقاليم السبعة

المسلسل	الأقاليم المصرية	الانحراف المعياري σ
1	إقليم القاهرة	1.3
2	إقليم الإسكندرية	2.9
3	إقليم قناة السويس	3.1
4	إقليم الدلتا	1.8
5	إقليم شمال الصعيد	1.2
6	إقليم أسيوط	1.0
7	إقليم جنوب الصعيد	4.0

المصدر: اعداد الباحث.

ومن الجدول السابق يتضح أن إقليم جنوب الصعيد هو أعلى الأقاليم المصرية من حيث التفاوت التنموي بين محافظات الإقليم، يليه إقليم قناة السويس، في حين كان إقليمي أسيوط وشمال الصعيد أفضل الأقاليم من حيث التقارب في مستويات التنمية بين محافظات.

وحيث أن إقليم قناة السويس أحد أهم الأقاليم المصرية، لقربها من العاصمة ومشروع العاصمة الإدارية، فضلاً عن سهولة اتصالها بالعالم الخارجي من خلال موانئها على البحرين المتوسط والأحمر وقناة السويس (فريد عبد العال، 2015، ص: 81)، بالإضافة الى وجود بعض الثروات الطبيعية في شبه جزيرة سيناء، كما أن محافظة الشرقية من أكبر المحافظات المصرية من حيث الرقعة الزراعية والأيدي العاملة، كل ذلك وغيره يمثل قوة دافعة لإنشاء البنى التحتية اللازمة بتلك المحافظات ليكون الإقليم قاطرة النمو لمصر.

وقد ارتأى البحث اختياره كنموذج مصغر للمحافظات المصرية يمكن من خلاله التوصل الى دور الانفاق الاستثماري الحكومي لتحقيق التنمية المتوازنة بين محافظات الإقليم وتعميمه على باقي المحافظات.

ثانياً: الاستثمارات العامة والمميزات النسبية والمشاركة بمحافظات إقليم قناة السويس:

تبذل الحكومة جهوداً على جميع المستويات لسد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية (الـ27)، ومن تلك الجهود توفير التمويل اللازم لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسد الفجوات التنموية ودعم المميزات النسبية للمحافظات المصرية، ويسلط البحث الضوء على محافظات إقليم قناة السويس الست "بورسعيد - الإسماعيلية - السويس - شمال سيناء - جنوب سيناء - الشرقية" التي بالرغم من كثرة المميزات النسبية بها إلا أنها محافظات يوجد بها فجوات تنموية واضحة فيما بينها.

وتتمتع تلك المحافظات بمميزات نسبية اقتصادية واجتماعية تنفرد بها كل محافظة عن باقي محافظات الإقليم، ما يجعله إقليماً متجانساً ومتكاملاً، وفيما يلي مختصر لجهود الدولة التمويلية لسد الفجوات التنموية وعرض لبعض المميزات النسبية في كل محافظة من محافظات الإقليم الست:

1- محافظة بورسعيد:

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 151 مشروع، قيمتها الاستثمارية نحو 18.1 مليار جنيه تمثل نحو 7.1% من اجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، وأغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع قناة السويس بنحو 11.6 مليار جنيه ثم قطاع الإسكان وتطوير العشوائيات بنحو 4.4 مليار جنيه (منها 1.3 مليار جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي) وقطاع التنمية المحلية بنحو 924.9 مليون جنيه وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بنحو 650 مليون جنيه وقطاع الصحة يخصه نحو 488.0 مليون جنيه والباقي وقدره 541.3

مليون جنيهه للقطاعات الأخرى، وذلك وفقاً خطة المواطن الاستثمارية في محافظة بورسعيد (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).

- ويتميز ميناء بورسعيد بموقعه المتميز حيث إنه بوابة العبور بين الشرق والغرب، ومنذ انشائه اشتهر ميناء بورسعيد بأنه الميناء الأمثل لتجارة الترانزيت (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات).
- ومنذ بدء اكتشافات الغاز الطبيعي بالبحر المتوسط أسهمت هذه الاكتشافات في تحويل المحافظة الى منطقة تنمية للغاز وأصبح بها أكبر محطة معالجة وإسالة للغاز الطبيعي في الشرق الأوسط على مساحة 452 فداناً غرب بورسعيد (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات).

2- محافظة الإسماعيلية:

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 222 مشروع، قيمتها الاستثمارية نحو 7.2 مليار جنيه تمثل نحو 2.8% من إجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، وأغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع قناة السويس بنحو 4.7 مليار جنيه ثم قطاع الإسكان وتطوير العشوائيات بنحو 903.3 مليون جنيه (منها 569 مليون جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي) و351 مليون جنيه لقطاع التنمية المحلية ويخص قطاع الصحة نحو 329.7 مليون جنيه وقطاع التعليم العالي والبحث العلمي بنحو 271 مليون جنيه والباقي وقدره 645 مليون جنيه للقطاعات الأخرى، وذلك وفقاً لخطة المواطن الاستثمارية في محافظة الإسماعيلية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).
- وتحظى محافظة الإسماعيلية بشهرة واسعة في زراعة محاصيل الخضر والفاكهة (المانجو - الموالح - الفراولة - الفول السوداني - الطماطم - السمسم)، كما أنها تتميز بالحدائق الخضراء، وتتميز أراضي المحافظة بارتفاع درجة الخصوبة والإنتاجية (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات).
- الجزء الأكبر من قناة السويس (أهم ممر مائي عالمي) يمر في المحافظة كما أنها تحتضن أجمل بحيرات العالم وهي بحيرة التمساح وقناة السويس (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات).

3- محافظة السويس:

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 163 مشروع، قيمتها الاستثمارية نحو 15.7 مليار جنيه تمثل نحو 6% من إجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، وأغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع البترول بنحو 10.16 مليار جنيه ثم قطاع النقل بنحو 1.86 مليار جنيه يليه قطاع قناة السويس بنحو 1.08 مليار جنيه، ثم قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بنحو 820 مليون جنيه ونحو 546.56 مليون جنيه لقطاع الإسكان وتطوير

العشوائيات والباقي وقدره 1.25 مليار جنيه للقطاعات الأخرى، وذلك وفقاً لخطة المواطن الاستثمارية في محافظة السويس (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).

- محافظة السويس هي المدخل الجنوبي لقناة السويس، كما أنه يتواجد بها الكثير من مشروعات الاستزراع السمكي، ومحافظة السويس تضم أكبر المشروعات التنموية العملاقة حيث المنطقة الاقتصادية، ويوجد بها عدد من الموانئ البحرية والموانئ المتخصصة (السويس - الأدبية - العين السخنة - ميناء الاتكة للصيد - ميناء سوميد - ميناء السخنة - ميناء الزيتيات للبترول)، كما يوجد بها العديد من أبار البترول بالإضافة الى الفوسفات والجير الحجري والطفلة بأنواعها (الموقع الإلكتروني لمحافظة السويس).

4- محافظة شمال سيناء :

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 170 مشروعاً، قيمتها الاستثمارية نحو 4.58 مليار جنيه تمثل نحو 1.8% من إجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، واغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع الاسكان وتطوير العشوائيات بنحو 1.81 مليار جنيه (منها نحو 646.7 مليون جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي)، ثم قطاع الري بنحو 565.6 مليون جنيه، و 400 مليون جنيه لقطاع الكهرباء، و 286.6 لقطاع التنمية المحلية، و 250 مليون جنيه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والباقي وقدره 1.26 مليار جنيه للقطاعات الأخرى، وذلك وفقاً لخطة المواطن الاستثمارية في محافظة شمال سيناء (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).

- تعتمد محافظة شمال سيناء بشكل أساسي على التنمية الزراعية حيث يبلغ اجمالي الأراضي الزراعية بالمحافظة نحو 164 ألف فدان (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات)، كما أن للمحافظة شواطئ ممتدة على البحر المتوسط وبحيرة البردويل والتي يتجاوز الانتاج السمكي منها نحو 4500 طن سنوياً (الموقع الإلكتروني لمحافظة شمال سيناء)، والمحافظة تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية.

5- محافظة جنوب سيناء :

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 169 مشروع، قيمتها الاستثمارية نحو 3.76 مليار جنيه تمثل نحو 1.4% من اجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، واغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع الاسكان وتطوير العشوائيات بنحو 1.4 مليار جنيه (منها نحو 350 مليون جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي)، ثم قطاع التعليم العالي بنحو 450 مليون جنيه، و 327 مليون جنيه لقطاع النقل، و 322.6 لقطاع السياحة والآثار، و 305 مليون جنيه لقطاع الموارد المائية والري، والباقي وقدره 965 مليار جنيه للقطاعات الأخرى،

وذلك وفقاً لخطة المواطن الاستثمارية في محافظة جنوب سيناء (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).

- وهي أقل المحافظات المصرية المأهولة بالسكان، وتعتبر المحافظة مركزاً عالمياً للسياحة بأنواعها حيث يقع بها العديد من المزارات الدينية والسياحية الترفيهية ومنها دير سانت كاترين ومشروع التجلي الأعظم في محيط جبلي موسى وسانت كاترين ومدينة شرم الشيخ مدينة السلام ذات السياحة الترفيهية، والعديد من المحميات الطبيعية (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات)، وتنتج المحافظة نحو 30% من انتاج مصر من البترول.

وتعد شبه جزيرة سيناء المورد الأول للثروة المعدنية في مصر حيث يتدفق من أطرافها الغربية البترول ومن شرقها النحاس والفوسفات والحديد والفحم والمنجنيز واليورانيوم، كما يوجد بها رمل الزجاج الذي يستخدم في صناعة الزجاج والمسابوكات والخزف الصيني والبويات وفي بعض الأحيان يستخدم في حفر ابار البترول.

6- محافظة الشرقية:

- بلغ عدد المشروعات التنموية بالمحافظة بخطة عام 2021/2020 نحو 401 مشروع، قيمتها الاستثمارية نحو 6.37 مليار جنيه تمثل نحو 2.5% من اجمالي الاستثمارات العامة الموزعة، واغلب تلك الاستثمارات موجهة لقطاع الاسكان وتطوير العشوائيات بنحو 3.5 مليار جنيه (منها نحو 1.6 مليار جنيه لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي)، ثم قطاع التعليم قبل الجامعي بنحو 984.5 مليون جنيه، و606.4 مليون جنيه لقطاع التنمية المحلية و 389.2 مليون جنيه لقطاع النقل، و316 مليون جنيه لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والباقي وقدره 555.8 مليار جنيه للقطاعات الأخرى، وذلك وفقاً لخطة المواطن الاستثمارية في محافظة الشرقية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، 2021/2020).

- تستمد محافظة الشرقية أهميتها الانمائية من العديد من العوامل، حيث تقع الشرقية شمال شرق مصر وقربها وتبعيتها اقتصادياً لإقليم قناة السويس، والشرقية ذات مكانة اقتصادية زراعية عظيمة، وتمتد محافظات مصر بأهم وأكثر مراكز المحاصيل الزراعية الرئيسية، بل وتساهم بقوة في الصادرات الزراعية المصرية، ويوجد بها مدينة العاشر من رمضان أحد أهم وأكبر المدن الصناعية في مصر، حيث تنتوع الصناعات بها ما بين الصناعات الثقيلة والخفيفة.

وتشترك محافظات إقليم قناة السويس في العديد من السمات والروابط حيث يمر بها أكبر ممر مائي عالمي كما تربطها شبكة مواصلات متنوعة حيث شبكة الطرق ومنها محور 30 يونيو، وأكبر شبكة من خطوط السكك الحديدية، فضلاً عن مجموعة أنفاق قناة السويس والتي حققت مزيد من الترابط بين محافظات الإقليم فضلاً عن العلاقات الاجتماعية والقبلية الممتدة بين أبناء الإقليم.

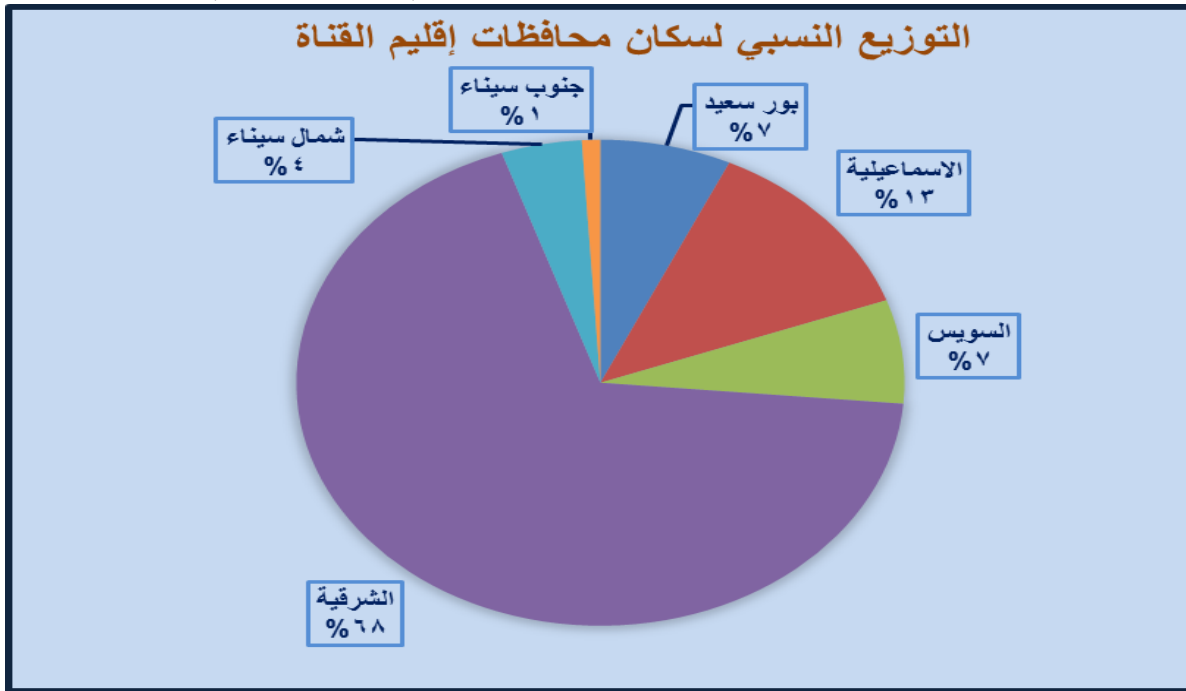
ثالثاً: الفوارق بين محافظات إقليم قناة السويس:

أشار الفصل الثاني إلى الفوارق بين المحافظات المصرية بعضها البعض، وفي هذا الجزء سوف يتم التركيز بشكل مبسط على الفوارق بين محافظات اقليم قناة السويس على النحو التالي:

1- توزيع السكان بين محافظات الاقليم:

بلغ عدد سكان محافظات إقليم قناة السويس نحو 11.2 مليون نسمة في 2021/1/1 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021) وبنسبة نحو 11% من سكان مصر البالغ نحو 101.5 مليون نسمة في 2021/1/1، ويقطن العدد الأكبر من سكان الإقليم بمحافظة الشرقية اذ تبلغ نسبة سكانها لباقي الإقليم نحو 68% من اجمالي سكان الإقليم، يليها وبفارق كبير محافظة الإسماعيلية اذ تبلغ نسبة سكانها نحو 13% من سكان الإقليم، ويوضح الشكل التالي نسبة سكان كل محافظة من محافظات الاقليم لاجمالي الإقليم:

شكل رقم (3-1) نسبة سكان محافظات إقليم قناة السويس لإجمالي سكان الإقليم في 2021/1/1



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، 2021. ويتضح أيضاً من الشكل السابق أن محافظة جنوب سيناء الأقل في تعداد السكان اذ تبلغ نسبة سكانها نحو 1% من سكان الإقليم.

جدول رقم (3-9) التوزيع النوعي للسكان داخل محافظات إقليم القناة في 2021/1/1

المحافظة	السكان (الف نسمة)						
	تعداد السكان (الف نسمة)	النسبة للاجمالي	ذكر	أنثى	حضر	نسبة الحضر	نسبة الريف
بور سعيد	٧٧٨,٨	٧,٠%	٣٧٩,١	٣٩٩,٧	٧٧٨,٨	١٠٠,٠%	٠,٠%
الاسماعيلية	١,٤٠٠,٣	١٢,٥%	٧٢١,٥	٦٧٨,٨	٦٤٢,٣	٤٥,٩%	٥٤,١%
السويس	٧٧٠,٥	٦,٩%	٣٩٥,٠	٣٧٥,٥	٧٧٠,٥	١٠٠,٠%	٠,٠%
الشرقية	٧,٦٤٢,٧	٦٨,٤%	٣٩٣٠,٠	٣٧١٢,٧	١٩٦٩,٢	٢٥,٨%	٧٤,٢%
شمال سيناء	٤٧٨,٢	٤,٣%	٢٤٣,٢	٢٣٥,٠	٢٩٨,٦	٦٢,٤%	٣٧,٦%
جنوب سيناء	١١٠,٠	١,٠%	٥٦,٦	٥٣,٤	٦٠,٩	٥٥,٤%	٤٤,٦%
اجمالي الإقليم	١١,١٨٠,٥	١٠٠,٠%	٥٧٢٥,٤	٥٤٥٥,١	٤٥٢٠,٣	٤٠,٤%	٥٩,٦%
اجمالي الجمهورية	١٠١,٤٧٨,٦	١١,٠%	٥٢٢٣٧,٤	٤٩٢٤١,٢	٤٣٥٦٧,٩	١٠,٤%	٨٩,٦%

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، 2021، ص 4-5.

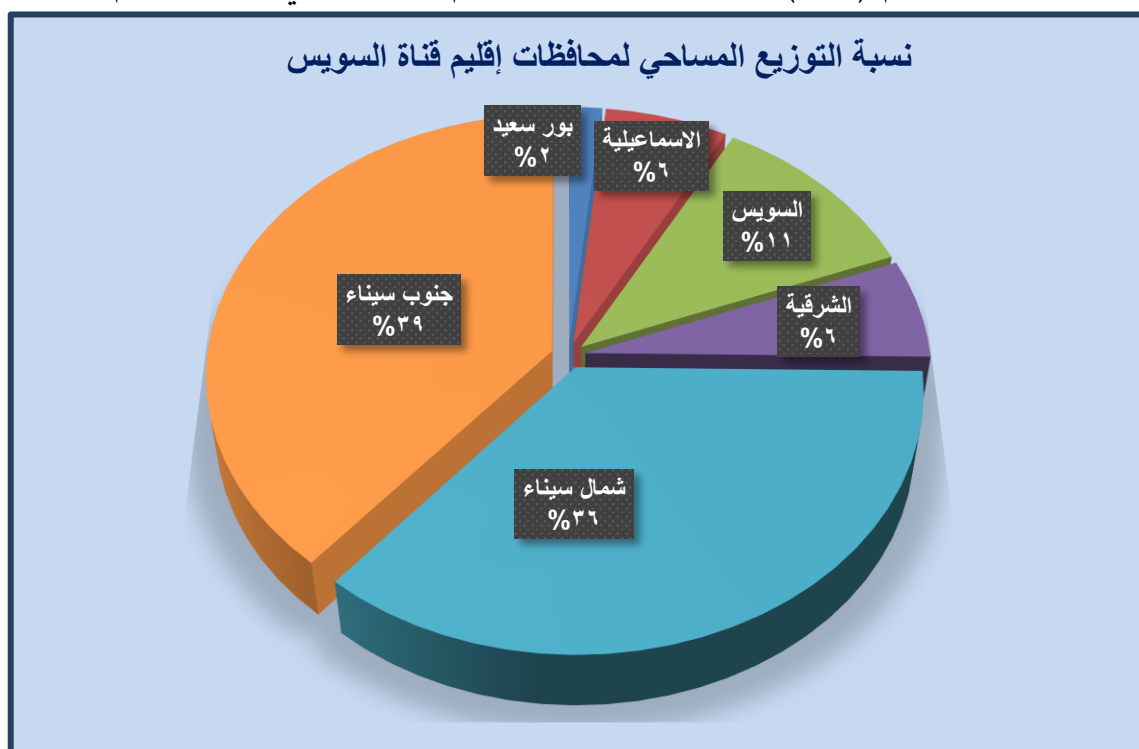
ويتضح من الجدول السابق تساوي تقريباً السكان من الذكور مع الإناث، غير أن سكان الريف يغلبون سكان الحضر إذ يبلغ سكان الريف في الإقليم نحو 59.6% بينما سكان الحضر نحو 40.4%، وفي محافظة الشرقية يوضح الجدول أن نسبة سكان الريف نحو 74.2% بينما نسبة سكان الحضر نحو 25.8% وقد يكون ذلك أمراً طبيعياً إذ أن محافظة الشرقية تعد من أكبر محافظات الجمهورية الزراعية، كما يوضح الجدول السابق أيضاً إلى أن محافظتي بورسعيد والسويس محافظتان حضريتان بالكامل.

ويتضح مما سبق الخلل في التركيبة السكانية سواء بين محافظات الإقليم فيما بينها من حيث التعداد ومن حيث الريف والحضر، وحتى داخل المحافظة من حيث الريف والحضر.

2- التوزيع المساحي والكثافة السكانية لمحافظة إقليم قناة السويس:

تبلغ المساحة الكلية لإقليم قناة السويس نحو 80589.2 كم² ونسبة نحو 8% من مساحة مصر البالغة نحو 1010408 كم² (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2021)، وتأتي مساحة محافظة جنوب سيناء في المركز الأول إذ تبلغ مساحتها نحو 31272 كم² بنسبة نحو 39% من مساحة الإقليم، يليها محافظة شمال سيناء بمساحة بلغت نحو 28992 كم² بنسبة نحو 36% من مساحة الإقليم، ويوضح الشكل التالي نسبة مساحة كل محافظة من محافظات إقليم قناة السويس من إجمالي مساحة الإقليم على النحو التالي:

شكل رقم (3-2) نسبة مساحة محافظات إقليم القناة لاجمالي مساحة الاقليم



المصدر: اعداد الباحث بالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام.

ويوضح الجدول التالي الكثافة السكانية لمحافظة إقليم قناة السويس:

جدول رقم (3-10) الكثافة السكانية لمحافظة إقليم قناة السويس في 2021/1/1

الكثافة السكانية (نسمة/كم ²)						المحافظة
تعداد السكان (نسمة)	المساحة (كم ²)	الكثافة السكانية (نسمة/كم ²)	المساحة المأهولة	نسبة المساحة المأهولة للمساحة الكلية	الكثافة السكانية للمساحة المأهولة	
٧٧٨,٨٣٤	١,٣٤٥,٠	٥٧٩,١	١,٣٢٠,٧	٩٨,٢%	٥٨٩,٧	بور سعيد
١,٤٠٠,٢٧٥	٥,٠٦٧,٠	٢٧٦,٤	٥,٠٦٧,٠	١٠٠,٠%	٢٧٦,٤	الاسماعيلية
٧٧٠,٥٢٦	٩,٠٠٢,٢	٨٥,٦	٢٠٦,٢	٢,٣%	٣,٧٣٦,٨	السويس
٧,٦٤٢,٦٨٩	٤,٩١١,٠	١٥٥٦,٢	٤,٩١١,٠	١٠٠,٠%	١,٥٥٦,٢	الشرقية
٤٧٨,٢٠٢	٢٨,٩٩٢,٠	١٦,٥	٢,١٠٠,٨	٧,٢%	٢٢٧,٦	شمال سيناء
١٠٩,٩٧٦	٣١,٢٧٢,٠	٣,٥	١٦,٧٩١,٠	٥٣,٧%	٦,٥	جنوب سيناء
١١,١٨٠,٥٠٢,٠	٨٠,٥٨٩,٢	١٣٨,٧	٣٠,٣٩٦,٧	٣٧,٧%	٣٦٧,٨	اجمالي الإقليم
١٠١,٤٧٨,٥٨١,٠	١,٠١٠,٤٠٨,٠	١٠٠,٤	٦٨,٣٠٣,٠	٦,٨%	١,٤٨٥,٧	الجمهورية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام، 2021، ص14.

ويتضح من الجدول السابق أن محافظة الشرقية ذات كثافة سكانية مرتفعة جداً إذ تبلغ الكثافة السكانية بها نحو 1556.2 نسمة/كم² مقارنة بنحو 138.7 نسمة/كم² الكثافة السكانية لإقليم القناة بشكل عام، يليها بفارق كبير محافظة بورسعيد إذ تبلغ الكثافة السكانية بها نحو 579.1 نسمة/كم²،

ثم محافظة الإسماعيلية بنحو 276.4 نسمة/كم²، بينما تقل محافظات السويس وشمال سيناء وجنوب سيناء عن كثافة الإقليم إذ تبلغ نحو 85.6 و16.5 و3.5 نسمة/كم² بهم على التوالي. وبالنسبة للمساحة المأهولة فكما هو موضح بالجدول السابق نجد أن محافظة الشرقية تمثل تلك المساحة بها 100% من إجمالي مساحة المحافظة في حين أن محافظتي السويس وشمال سيناء تمثل المساحة المأهولة بهما نحو 2.3% و7.2% على التوالي، وتلاحظ أن محافظة السويس الكثافة السكانية للمساحة المأهولة بها مرتفعة جداً إذ تبلغ نحو 3736.8 نسمة/كم².

وتلك الأرقام توضح التباعد الواضح والكبير جداً في الكثافة السكانية بين محافظات الإقليم مما يُشير إلى الحاجة لإعادة التوزيع السكاني وتشجيع الهجرة الإيجابية من المحافظات عالية الكثافة السكانية نحو المحافظات الأقل والتوجه من المعمور إلى اللامعمور سواء على مستوى الإقليم أو حتى داخل المحافظة نفسها (كما في حالة محافظة السويس إذ أن المساحة المأهولة بها تمثل نحو 2.3% من مساحة المحافظة والكثافة السكانية للمساحة المأهولة نحو 3736.8 نسمة/كم² مما يستدعي توجيه المجهودات الحكومية نحو إعادة النظر في استخدامات الأراضي).

وهذا ما يتطلب المزيد والكثير من المجهودات التي تحقق التوازن النسبي للتوزيع السكاني بين محافظات الإقليم أو الكثافة السكانية المناسبة في كل محافظة من محافظات الإقليم وبما يحقق الفاعلية والكفاءة للإنفاق الاستثماري الحكومي وتحقيق ما يُسمى باقتصاديات الإنتاج لتعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق الاستثماري الحكومي.

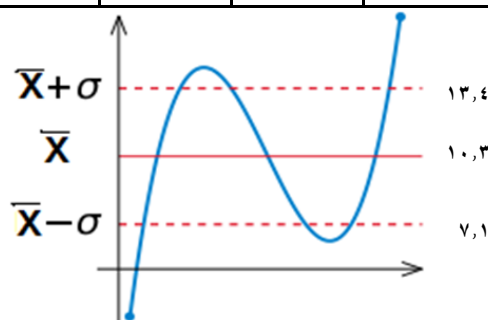
هذا وينبغي التأكيد على أن دور الإنفاق الاستثماري الحكومي يكمن بشكل كبير في تحسين جودة الحياة وسد الفجوات التنموية، وأن ذلك الإنفاق قد يحقق هدفه في المناطق ضعيفة الكثافة السكانية، ولكن قد تكون التكلفة عالية بالنسبة للسكان (قلة عدد السكان المستفيدة)، في حين أن المناطق المكتظة سكانياً قد يرتفع الإنفاق الاستثماري الحكومي به غير أنه قد لا يحقق الهدف منه نتيجة وصول البنى التحتية في تلك المناطق للطاقة الاستيعابية القصوى وبالتالي عدم قدرتها على استيعاب أي استثمارات أخرى تستهدفها مشروعات البنية التحتية الممولة من هذا الإنفاق.

3- الفجوة التنموية بمحافظات إقليم قناة السويس:

تم استخدام الانحراف المعياري للتوصل إلى الفجوة التنموية في محافظات إقليم قناة السويس حيث من الجدول رقم (3-3) تم حساب الانحراف المعياري لإقليم قناة السويس على النحو التالي:

شكل رقم (3-3) مدى التفاوت في مستويات التنمية بين محافظات إقليم قناة السويس

إقليم قناة السويس						بيان
بور سعيد	الإسماعيلية	السويس	الشرقية	شمال سيناء	جنوب سيناء	
٨,٨	١١,٨	٩,٠	١٤,٨	١٢,٨	٤,٣	الدرجة (X)
١٠,٢٨						الوسط الحسابي ($\bar{X}$)
١,٤-	١,٦	١,٣-	٤,٦	٢,٦	٥,٩-	انحرافات القيم عن وسطها الحسابي ($X - \bar{X}$)
٢,١	٢,٤	١,٦	٢٠,٨	٦,٥	٣٥,٣	مربع انحرافات القيم



٦٨,٨	مجموع مربع انحرافات القيم عن وسطها الحسابي (E)
٩,٨	التباين
٣,١	الانحراف المعياري (6)
١٠,٣	$\bar{X}$
١٣,٤	$\bar{X} + 6$
٧,١	$\bar{X} - 6$

المصدر: اعداد الباحث

ويُشير الشكل السابق إلى أن عملية التنمية هي عملية مستمرة، وتوصف دائماً بأنها في حالة اللاتوازن حيث إن التباعد والتباين في مستويات التنمية بين المحافظات يستدعي أن توجه الدولة مجهوداتها الاستثمارية نحو المحافظات ذات مستويات التنمية الأقل في محاولة لرفعها والتوجه نحو حالة التوازن، وعلى الرغم من أن ذلك قد يؤدي إلى تضيق فجوة التنمية بين المحافظات وارتفاع مستوى التنمية في الجمهورية بشكل عام إلا أن ذلك قد يؤدي إلى الدخول في حالة لا توازن جديدة ومختلفة، ولكن أعلى في مستوى التنمية عن سابقتها وهكذا.

رابعاً: مقترح لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي بين محافظات إقليم القناة وداخل كل محافظة لسد الفجوات التنموية:

معادلة توزيع الإنفاق الاستثماري الحكومي على المحافظة / المكان والمشروعات القومية داخلها:

يتم ذلك على ثلاث خطوات على النحو التالي:

الخطوة الأولى: وضع استراتيجية تنمية لإقليم قناة السويس:

يرى الباحث أنه لتحقيق التنمية المتوازنة بمحافظة إقليم قناة السويس لابد من وضع استراتيجية تنموية جديدة^(١) للإقليم في ضوء رؤية مصر 2030 والمستجدات على الساحة العالمية والمتغيرات الإقليمية والمحلية، يتم من خلالها تحديد أولويات الانفاق الاستثماري الحكومي اللازم لخلق المناخ الملائم والبيئة المحفزة لجذب الاستثمارات والمشروعات المتنوعة التي تعمل على رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وبما يعمل على تقارب تلك المؤشرات بين محافظات الإقليم الست حيث أمكن صياغة استراتيجية تنمية على النحو التالي:

(١) شهد إقليم قناة السويس وبخاصة شبه جزيرة سيناء منذ تحريرها في عام 1982 وضع مجموعة من الرؤي والخطط الاستراتيجية بهدف تعمير الإقليم والاستفادة من المميزات التنافسية التي يتمتع بها، إلا أن أي من هذه الاستراتيجيات لم تحقق المأمول منها.

(التصنيع من أجل التصدير)

حيث يسعى إقليم قناة السويس لأن يكون قاطرة النمو في مصر من خلال جذب الاستثمارات المتنوعة والمتعددة الجنسيات التي تحقق طموحات أبناء الإقليم في جودة الحياة وتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي بما يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الذاتي التلقائي بالإقليم، مع تحسين تنافسية الاقتصاد المصري وتعزيز الريادة المصرية والمساهمة في تحقيق ورؤية مصر 2030 من خلال المرتكزات التالية:

- 1- انشاء مجمعات صناعية متكاملة ما بين صناعات كثيفة العمل ورأس المال وصناعات خفيفة وأخرى ثقيلة تستهدف التصدير للخارج وتلبي احتياجات مصر وتعظيم القيمة المضافة لثروات مصر الطبيعية، وبما يساهم في تعزيز القدرات التصديرية للإقليم خاصة وللدولة المصرية عامة.
- 2- أن يكون محور قناة السويس مركزاً لوجستياً عالمياً قوياً بحيث يكون أحد أهم مراكز سلاسل الامداد.
- 3- تعظيم القيمة المضافة لامكانيات الإقليم (موقع الإقليم، قناة السويس أكبر ممر ملاحى عالمي، المناطق السياحية والترفيهية والدينية، اكتشافات الغاز والبترو، الاراضي الزراعية...الخ).
- 4- التنمية البشرية، حيث تُمثل الركيزة الاساسية لعملية التنمية كونها مفتاح التنمية، وتحقيق التخطيط الجيد للقوى العاملة، وذلك بربط التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل.
- 5- رفع مستوى خصائص البيئة العمرانية من خلال زيادة نسبة المساحة المأهولة بالإقليم بانشاء مناطق جذب سكاني لمعالجة التكدس السكاني ببعض مدن الإقليم، وتنمية المجتمع الريفي بالإقليم لتقليل الفجوة بين الريف والحضر.
- 6- تدعيم البعد الاستراتيجي للدولة المصرية لمواكبة التغيرات الاقليمية والدولية.
- 7- الانتهاء من المشروعات المفتوحة والمتوقفة أو المتعثرة حتى يمكن الاستفادة منها وتحسين العائد على الانفاق الاستثماري الحكومي.

وتختص الخطوتين الأولى والثانية بكيفية تحقيق تلك المرتكزات للوصول للهدف الاستراتيجي

التموي لإقليم قناة السويس.

الخطوة الثانية: توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على محافظات إقليم القناة:

تهدف تلك الخطوة الوصول الى الكيفية التي يتم بموجبها توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على محافظات إقليم قناة السويس، وحتى داخل الأماكن أو الوحدات المحلية بالمحافظة.

1-المعادلة التمويلية المستخدمة لتوزيع استثمارات الإدارة المحلية على المحافظات: جرت محاولات سابقة بغرض الوصول إلى التوزيع المُنصف للانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات المصرية بما يحقق تقدماً في سد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية. وآخرها ما تم في إطار أعمال لجنة وضع المعايير الخاصة بتوزيع استثمارات التنمية المحلية⁽¹⁾ تم صياغة معادلة تمويلية لتوزيع الاستثمارات على المحافظات على النحو التالي: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير غير منشور)

- الهدف من المعادلة التمويلية: توزيع الاستثمارات على المحافظات بصورة عادلة وموضوعية وفق عدد من المعايير والمحددات بما يحقق سد الفجوات التنموية بين المحافظات المصرية، وزيادة الشفافية وتدعيم مفهوم اللامركزية.
- محددات المعادلة التمويلية:

جدول رقم (3-11) محددات المعادلة التمويلية التي وضعتها

لجنة المعادلة التمويلية المشكلة بقرار من وزيرة التخطيط

م	متغيرات الصيغة التمويلية	الوزن النسبي	مصدر البيانات
1	متوسط نصيب المحافظة من اجمالي استثمارات الخزانة الموجه لبرامج التنمية المحلية (%) (١٧/١٦ - ١٩/١٨)	0.35	وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
2	نسبة السكان في المحافظة من اجمالي السكان (%)	0.245	الجهاز المركزي للتعبة العامة والحصاء
3	(نسبة السكان في المحافظة من اجمالي السكان) (%) ²	0.005	
4	معدل الفقر في المحافظة (%)	0.35	
5	موقع المحافظة (محافظات حدودية أو غير حدودية)	0.05	

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير لجنة المعادلة التويلية (غير منشور).

ملاحظات على المعادلة التمويلية السابقة:

- ركزت المعادلة على الاستثمارات الموجهة لقطاع أو برامج التنمية المحلية فقط في حين أنها تمثل نحو 9.2% فقط من استثمارات الخزانة العامة بخطة عام 2022/2021 وفقاً لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2022/2021 (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

^١ انظر: (قرار وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رقم 52 لسنة 2019)

- بالرغم من اهتمام المعادلة بمتغير السكان إلا أنها تجاهلت متغير المساحة.
- على الرغم من أن معدل الفقر ذات أهمية عالية في تحديد مستوى التنمية، إلا أنه كان يجب اخذ مجموعة من المؤشرات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بجانب معدل الفقر وكان يمكن إعطاء وزن نسبي أكبر لمعدل الفقر داخل تلك المؤشرات.
- أعطت المعادلة وزن نسبي للمحافظات الحدودية على أساس أنها محافظات ذات مستوى تنمية متدني وهذا أمر غير ثابت فقد تتبدل الأدوار بين المحافظات والاماكن كون أن عملية التنمية عملية مستمرة تنتقل من مرحلة لاتوازن الى أخرى ولكن أعلى منها في مستوى التنمية وهكذا⁽¹⁾.
- أغفلت المعادلة توزيع التمويل أو الاعتمادات الاستثمارية على مشروعات البنية التحتية المتنوعة.

2- المعادلة المقترحة لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي:

وفي محاولة من الباحث لتطوير الصيغة الحالية أو طرح معادلة / صيغة تمويلية أخرى تحقق الانصاف بين السكان وسد الفجوات التنموية الى جانب إعادة استخدامات الأراضي بما يحقق إعادة الانتشار السكاني ومواجهة التكدس السكاني وتعميم العائد على الانفاق الاستثماري الحكومي فقد قام البحث بوضع صيغة تمويلية أخرى تأخذ في الاعتبار الملاحظات على الصيغة التمويلية السابقة ويتم بموجبها توزيع الاستثمارات الحكومية على مرحلتين على النحو التالي:

• المرحلة الأولى: معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات:

تتكون تلك المعادلة من ثلاث متغيرات على النحو التالي:

المتغير الأول: المساحة بهدف خلق نقاط تركز عمراني جديدة (توسعة المساحة المأهولة) للحد من الاكتظاظ والتكدس السكاني بتوجيه الفائض السكاني نحو مناطق الاحتياج السكاني والمجتمعات العمرانية الجديدة بالاقليم.

المتغير الثاني: السكان بهدف المحافظة على البنية التحتية الموجودة بالمحافظة (صيانة وتحديث).

المتغير الثالث: مستوى التنمية ويستهدف معالجة المؤشرات التنموية المتدنية بالمحافظة للمضي نحو سد الفجوات التنموية، حيث يهتم هذا المتغير بتحديد نوعية مشروعات البنية التحتية اللازمة لتحسين مؤشرات التنمية الأقل من المتوسط العام للجمهورية.

ويعطي البحث للثلاث متغيرات السابقة أهمية نسبية متساوية، ويمكن أن تختلف تلك الأهمية النسبية لكل متغير حسب الإطار العام للتوجه التنموي للدولة في كل مرحلة زمنية.

وبالنسبة لمتغير التنمية بأنه يعتمد على مجموعة من المؤشرات التنموية التي قد تتغير وقد يزداد عددها أو ينقص وأيضاً قد يتم وضع أهمية نسبية متساوية أو مختلفة وفقاً للملاحظات التي يمكن

¹ انظر: ص 74، شكل رقم (3-3).

استخلاصها عند التطبيق، وقد اعتمد البحث على المؤشرات التنموية الست السابقة مع إعطائها أهمية نسبية متساوية.

ويمكن صياغة تلك المعادلة على النحو التالي:

جدول رقم (3-12) متغيرات أو محددات المعادلة التمويلية المقترحة والوزن النسبي لكل متغير

م	متغيرات المعادلة التمويلية	الوزن النسبي	مصدر البيانات
1	المساحة	0.333	الجهاز المركزي
2	السكان	0.333	للتعبئة العامة
3	مستوى التنمية	0.333	والإحصاء

وبالنسبة للمتغيرين الأول والثاني يمكن الوصول إليهما بشكل مباشر، بينما المتغير الثالث يحتاج إلى معرفة مستوى التنمية بالمحافظات.

وعند تطبيق المعادلة قد ترى الدولة تغيير الأوزان النسبية، أو إضافة أو حذف متغير وفق نتائج التطبيق الفعلي، حسب التوجه العام للدولة وبما يحقق الأهداف العامة، كما أنه يمكن تجنب مثلاً نسبة من الاستثمارات الحكومية كاحتياجات عامة غير موزعة لمواجهة الأزمات والطوارئ وغيرها، والتي قد تحدث أثناء العام المالي وذلك وفقاً لما يحدده القانون والتأثيرات العامة للموازنة، وتوزيع النسبة المتبقية وفقاً للمعادلة التمويلية المقترحة بالنسب التي تتفق والتوجه العام للدولة وفق المتغيرات الثلاثة.

• كيفية الوصول لكل متغير من تلك المتغيرات:

- 1- متغير المساحة: يتم تخصيص ثلث الإنفاق الاستثماري الحكومي لمتغير المساحة وتوزيعه على المحافظات كل محافظة ونسبة مساحتها إلى إجمالي مساحة مصر.
- 2- متغير السكان: يتم تخصيص ثلث الإنفاق الاستثماري الحكومي لمتغير السكان وتوزيعه على المحافظات كل محافظة ونسبة السكان بها إلى إجمالي تعداد مصر.
- 3- متغير مستوى التنمية: يتم تخصيص ثلث الإنفاق الاستثماري الحكومي لمتغير مستوى التنمية وقد تم حسابه لإقليم قناة السويس بالجدول رقم (3-3) الصف الأخير، ففي الجدول التالي تم التوصل إلى مستويات التنمية بمحافظات إقليم قناة السويس كما يلي:

جدول رقم (3-13) مستويات التنمية بمحافظات اقليم قناة السويس

المحافظة	مستوى التنمية بالمحافظة
بور سعيد	١٤,٣%
الإسماعيلية	١٩,٢%
السويس	١٤,٦%
الشرقية	٢٤,١%
شمال سيناء	٢٠,٨٠%
جنوب سيناء	٧,٠٠%

المصدر: جدول رقم (3-3)

ملاحظة: المستوى الأقل يدل على تقدم التنمية بالمحافظة، والأعلى يدل على تراجع مستوى التنمية بالمحافظة (التخلف التنموي).

ويمكن صياغة المعادلة التمويلية المقترحة على النحو التالي:

جدول رقم (3-14) معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات

المحافظة	مساحة المحافظة		عدد سكان المحافظة		مستوى التنمية بالمحافظة (من الجدول السابق) (٣)	الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يمكن تخصيصه للمحافظة
	كم ^٢	النسبة للاجمالي (١)	نسمة	النسبة للاجمالي (٢)		
المحافظة M	مساحة	%	عدد	%	%	(ث.ج. ١*٠,٣٣* + (ث.ج. ٢*٠,٣٣) + (ث.ج. ٣*٠,٣٣)

* حيث (ث.ج.) الإعتمادات الاستثمارية الحكومية السنوية.

وإذا ما كان التوجه العام للدولة اعطاء 50% للمساحة (بغرض توسيع المساحة المأهولة وإعادة الانتشار السكان) مع تقاسم مستوى التنمية و السكان النسبة المتبقية 25% لكل منهما تكون المعادلة التمويلية على النحو التالي:

المحافظة	مساحة المحافظة		عدد سكان المحافظة		مستوى التنمية بالمحافظة (من الجدول السابق) (٣)	الإنفاق الاستثماري الحكومي الذي يمكن تخصيصه للمحافظة
	كم ^٢	النسبة للاجمالي	نسمة	النسبة للاجمالي		
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
المحافظة M	مساحة	%	عدد	%	%	(ث.ج. ١٠٠,٥*) (ث.ج. ٢٠٠,٢٥) (ث.ج. ٣٠٠,٢٥*)

وهكذا....، كما أنه يمكن تجنب نحو 5% مثلاً من الاعتمادات الاستثمارية الحكومية السنوية لمواجهة حالات الطوارئ وتوزيع النسبة المتبقية (95%) وفق المتغيرات الثلاثة.

كما أنه يمكن تجنب نحو 10% من جملة الاعتمادات الاستثمارية كخطة طوارئ، وكذلك يمكن تجنب نحو 20% كمشروعات مشتركة بين المحافظات.

ومع التجريب الفعلي لتلك المعادلة التمويلية يمكن اجراء بعض التعديلات على الاوزان النسبية وكذلك نسبة خطة الطوارئ، وبما يحقق الأهداف التنموية من الانفاق الاستثماري الحكومي.

مثال افتراضي لمحافظات اقليم قناة السويس:

جدول رقم (3-15) مثال افتراضي يوضح

تطبيق معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المحافظات/المكان

الانفاق الاستثماري الحكومي المستهدف (على سبيل المثال) (مائة مليار جنيه)	النسبة لاجمالي الاقليم	١٠٠	مستوى التنمية (٣)	السكان (٢٠١٧/٢٠١٨)		المساحة		المتغير المحافظة
				النسبة لاجمالي الاقليم (٢)	التعداد السكاني (الف نسمة)	النسبة لاجمالي الاقليم (١)	المساحة (كم مربع)	
								بور سعيد
								الاسماعيلية
								السويس
								الشرقية
								شمال سيناء
								جنوب سيناء
								الاجمالي

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء والجدول رقم (3-3) (3-10).

(النسبة الأعلى تعني أن هناك تخلف تنموي أو تراجع في عملية التنمية بالمحافظة)

مع الأخذ في الاعتبار أن اقليم قناة السويس على سبيل المثال كنموذج مصغر ويمكن أن يكون ذلك

على مستوى محافظات الجمهورية وأيضاً على مستوى الاحياء والمراكز والمدن داخل المحافظة نفسها.

ويُلاحظ أنه نظراً للوزن النسبي الكبير للسكان بمحافظة الشرقية كان له تأثير واضح على نصيب المحافظة من الانفاق الاستثماري الحكومي، كما أن محافظتي شمال وجنوب سيناء بالرغم من أن الوزن النسبي للسكان بهما هو الأقل من بين محافظات الإقليم إلا أنهما يأتيان بعد محافظة الشرقية من حيث نصيبهما من الانفاق الاستثماري الحكومي، ذلك نتيجة تأثير المساحة حيث إنهما يستحوذان على نحو 74.3% من مساحة الإقليم.

ويعتبر الجزء المخصص للمساحة هو لإنشاء بنية تحتية تنمية شاملة وحديثة لاقامة تجمعات عمرانية جديدة تهدف الى إعادة استخدام الأراضي والتوجه من المعمور الى اللامعمور وتوسعة المساحة المأهولة بهدف المحافظة على الأراضي الزراعية والحد من الاكتظاظ أو التكدس السكاني. وعندما تزداد المساحة المأهولة بالمحافظات الأقل في الكثافة السكانية والأكثر في المساحة سوف تجذب اليها تدريجياً السكان من مناطق التكدس مما يعني أنه المحافظات الأقل في السكان والأعلى في المساحة حالياً سيزداد نصيبها ونسبتها تدريجياً من الانفاق الاستثماري الحكومي السنوي، وسيساهم ذلك في سد الفجوات التنموية.

المرحلة الثانية: توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على مشروعات البنية التحتية المختلفة داخل المحافظة:

تهدف تلك الخطوة للوصول الى الكيفية أو الألية التي يتم من خلالها توزيع مخصصات المحافظة / المكان من الانفاق الاستثماري الحكومي على المشروعات التنموية المختلفة لتكون قاعدة جذب لنوعية معينة من الاستثمارات تساعد على الارتقاء بالمؤشرات التنموية الضعيفة بالمحافظة / المكان، مع الاخذ في الاعتبار المحافظة على المؤشرات الجيدة بالمحافظة / المكان. معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المشروعات القومية أو مشروعات البنية التحتية داخل المحافظة/المكان:

ومتغيرات تلك المعادلة هي المؤشرات التنموية الـ (6) السابق تناولهم في الفصل الثاني وتكون معادلة توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المشروعات القومية على النحو التالي:

- الانفاق الاستثماري الحكومي الذي يجب تخصيصه للمشروعات القومية الهادفة لتحسين مؤشر تنموي:

$$= (\text{ترتيب المحافظة وفق المؤشر} / \text{مجموع ترتيب المحافظة وفق كافة المؤشرات} (\%))$$

× الانفاق الاستثماري الحكومي الذي تم تخصيصه للمحافظة.

وهكذا لباقي المؤشرات...

جدول رقم (3-16) معادلة توزيع الاعتمادات الاستثمارية الحكومية

على مشروعات البنية التحتية داخل المحافظة

الأنشطة التنموية	ترتيب مؤشر التنمية بالمحافظة مقارنة بباقي محافظات	الوزن النسبي لترتيب المؤشرات	توزيع الاعتمادات الاستثمارية على مشروعات البنية التحتية المختلفة
القيمة المضافة	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
نسبة الفقراء	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
معدل البطالة	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
نسبة التعليم أقل من المتوسط	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
الصحة	ترتيب المؤشر / المجموع	= الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة x الوزن النسبي	
مجموع ترتيب المؤشرات	المجموع	100%	اجمالي الاعتمادات الاستثمارية للمحافظة

وفيما يلي مثال لكيفية تطبيق تلك المعادلة:

جدول رقم (3-17) مثال توضيحي لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على مشروعات البنية التحتية

م	المؤشر	ترتيب المحافظة على مستوى الجمهورية (الشرقية)	نسبة ترتيب المؤشر من مجموع ترتيب المؤشرات	المخصص للمحافظة (من الجدول السابق طبقاً للمعادلة التمويلية) مثلاً ٣٢
١	متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة	١٤	١٥,٧%	٥,٠
٢	نسبة الفقراء	١٠	١١,٢%	٣,٦
٣	متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر	١٥	١٦,٩%	٥,٤
٤	معدل البطالة	٢٠	٢٢,٥%	٧,٢
٥	نسبة التعليم أقل من المتوسط	١٢	١٣,٥%	٤,٣
٦	المنشآت الصحية (نسمة/سرير)	١٨	٢٠,٢%	٦,٥
	المجموع	٨٩	١٠٠,٠%	٣٢,٠

المصدر: إعداد الباحث

أي أنه الـ 32 مليار جنية التي تم تخصيصها في الجدول الافتراضي رقم (3-14) لمحافظة الشرقية تم توزيعها كالتالي "5 مليار جنية على مشروعات البنية التحتية الجاذبة للاستثمارات التي تعمل

على زيادة انتاجية المحافظة كمشروعات بنية تحتية جاذبة لصناعة معينة، و3.6 مليار جنيه لمشروعات قومية تستهدف بشكل مباشر تراجع نسبة الفقر"، وهكذا.

والجدير بالذكر أن توزيع الانفاق الاستثماري الحكومي على المشروعات القومية داخل المكان لتحسين المؤشرات التنموية لا يعني أن الدولة تقوم بذلك بشكل مباشر، بل تقوم بالانفاق على مشروعات بنية أساسية ذات نوعية معينة تُمهّد الطريق لتوفر المناخ الملائم والبيئة المحفزة لنوعية معينة من الاستثمارات الخاصة تكون قادرة على تحسين تلك المؤشرات فمثلا في حالة ارتفاع معدل البطالة نجد أن تخصيص الانفاق الاستثماري الحكومي ينحاز للمشروعات القومية الهادفة لخفض معدل البطالة وهكذا. غير أن اختيار وتنفيذ المشروعات القومية بمكان أو محافظة ما قد يجد الفرص أو المقومات الاقتصادية والاجتماعية بالمكان تساعد على تحقيق أهدافها، أو قد تواجه بالتحديات والمعوقات التي قد تقلل من فرص المشروعات القومية في تحقيق أهدافها.

وقد ارتأى البحث أن الأسلوب المناسب أو الطريقة المناسبة لاستغلال الميزة النسبية بالمكان ومواجهة التحديات والتغلب على المعوقات لتحقيق أهداف المشروعات القومية هو استخدام التحليل الرباعي SWOT، وتم اختيار محافظة الشرقية على سبيل المثال لعمل التحليل الرباعي بها.

3- الأهداف المرجوة من المعادلة المقترحة:

- رفع مستوى الشفافية المالية.
- رفع كفاءة وفعالية تنفيذ الموارد المالية، وتحقيق الرشادة في استخدامها.
- قياس مدى استدامة النتائج واستمراريتها.
- تحقيق تكامل وترابط الأهداف مع بعضها، وقياس مدى انجاز الأهداف المحددة.
- تحقيق أهداف التنمية المستدامة باتاحة قدر كبير من الشفافية في عملية تنفيذ مشروعات الخطة الاستثمارية للدولة.
- تطوير عمليات المتابعة والتقييم الخاصة بالمشروعات الاستثمارية وتطوير تقارير المتابعات بصورة تساعد على اتخاذ القرارات.

خامساً: محافظة الشرقية كمثال لتوضيح فعالية الإنفاق الاستثماري الحكومي في تحقيق التنمية:

وقد قام البحث باختيار محافظة الشرقية كنموذج يوضح من خلاله دور الإنفاق الاستثماري الحكومي في النهوض بمستوى التنمية بالمحافظة وزيادة قدرتها وتأثيرها الإيجابي في اقتصاد إقليم القناة خاصة ومصر عامة حيث يستند هذا الاختيار الى سببين:

الأول: محافظة الشرقية يُشكل تعداد سكانها نحو 68% من سكان إقليم قناة السويس، كما أنها ثالث محافظات الجمهورية من حيث التعداد السكاني بعد محافظتي القاهرة والجيزة.

الثاني: محافظة الشرقية من محافظات الاقليم المتواضعة في مستوى التنمية عن باقي محافظات الاقليم.

1- التقسيم الاداري لمحافظة الشرقية:

تنقسم محافظة الشرقية إداريا إلى 13 مركز + 4 مدينة وحي (أول وثاني الزقازيق) و 107 وحدة محلية قروية، و 509 قرية و 3890 كفر وعزبة ومدينتين صناعيتين (العاشر من رمضان - الصالحية الجديدة) كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (3-18) التقسيم الإداري لمحافظة الشرقية

البيان	مراكز ومدن المحافظة	احياء	قري وحدات محلية	قرية	كفر وعزبة
العدد	13	2	107	509	3890

المصدر: محافظة الشرقية، الموقع الالكتروني.

هذا وقد تم اتخاذ إجراءات تبعية مدينة العاشر من رمضان الصناعية إلى محافظة الشرقية، حيث ترتبط مع الشرقية بكثير من الخدمات والطرق والامن، كما أنه تمتص الكثير من قوة العمل بمحافظة الشرقية.

2- مستوى التنمية بمحافظه الشرقية مقارنة مع المتوسط العام للجمهورية:

في الفصل الثاني من هذا البحث تم رصد مستوى التنمية بمحافظات الجمهورية من خلال (6) مؤشرات اقتصادية واجتماعية (نصيب الفرد من القيمة المضافة - معدل البطالة - نسبة الفقر - متوسط الاجر الشهري للمشتغلين بأجر - نسبة التعليم أقل من المتوسط - المنشآت الصحية "نسمة/سرير").

ويشير الجدول التالي الى موقف محافظة الشرقية من تلك المؤشرات مقارنة مع المتوسط العام للجمهورية:

جدول رقم (3-19) مقارنة بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

بمحافظة الشرقية مع المتوسط العام للجمهورية

المؤشر	الشرقية	متوسط الجمهورية
متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة	١٤,٤ ألف جنيه	٢٢,٧ ألف جنيه
معدل البطالة	١٠,٢٠٪	٧,٩٠٪
معدل الفقر	٢٤,٣٠٪	٣٢,٥٠٪
متوسط الاجر الشهري للمشتغلين بأجر	٢٨٠٣ جنيه	٣٤٩٦ جنيه
نسبة التعليم أقل من المتوسط	٤٠,٦٠٪	٤١,٥٠٪
المنشآت الصحية (نسمة/ سرير)	١٠٠٢,٧٦ نسمة / سرير	٧٧٥,٥٤ نسمة / سرير

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2-13).

من الجدول السابق يتضح أن هناك (4) مؤشرات من المؤشرات الـ(6) السابقة تحتاج إلى تحسين حيث إنها أقل من متوسط الجمهورية وهي مؤشر القيمة المضافة حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد في محافظة الشرقية من القيمة المضافة نحو 14.4 ألف جنيه مقابل نحو 22.7 ألف جنيه متوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة على مستوى الجمهورية، وبلغ معدل البطالة نحو 10.2% في حين بلغ المتوسط العام للجمهورية نحو 7.9%، كما بلغ متوسط الأجر الشهري للمشتغلين بأجر بالمحافظة نحو 2803 جنيه مقابل نحو 3496 جنيه متوسط الجمهورية، وكذلك متوسط نصيب السرير بالمنشآت الصحية من الافراد بالمحافظة نحو 1002.76 نسمة/ سرير مقابل نحو 775.54 نسمة / سرير على مستوى الجمهورية.

وبناء عليه عند ترتيب أولوية تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمحافظة والممولة من الانفاق الاستثماري الحكومي ستكون الأولوية للمشروعات التي ترفع من المؤشرات المتراجعة بالمحافظة عن متوسط الجمهورية وذلك على النحو الذي سيتم توضيحه لاحقاً.

3- موقف المشروعات المتعثرة بالمحافظة:

محافظة الشرقية كغيرها من المحافظات يوجد بها الكثير من المشروعات المتعثرة والتي تم رصدها للسعي نحو تذليل العقبات التي أدت الى توقفها لسرعة الانتهاء منها ودخولها الخدمة حتى يمكن الاستفادة منها ورفع معدل العائد على الاستثمار الحكومي ومن المشروعات المتوقفة أو المتعثرة ما يلي:

جدول رقم (3-20) بعض المشروعات المتعثرة بمحافظة الشرقية وأسباب التعثر

إسم المشروع	تاريخ بدء المشروع	نسبة التنفيذ	تكلفة المشروع	أهم المعوقات	المطلوب لإزالة أسباب التعثر
1- مستشفى كفر صقر المركزي (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	2004	60%	غير متوفرة	عدم توافر الدعم المطلوب لنهوض الأعمال حيث أن المستشفى منذ عام 2004 يتم تنفيذه على مراحل طبقاً للاعتمادات المالية المتوفرة مما أدى إلى زيادة القيمة التعاقدية للمشروع طبقاً لمتغيرات أسعار السوق.	توفير التمويل المطلوب بنحو 100 مليون جنيه لاستكمال الأعمال
2- مستشفى طب وجراحة العيون بالزقازيق (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	2005	65%	غير متوفرة	عدم توافر الدعم المطلوب لنهوض الأعمال حيث أن المستشفى منذ عام 2005 يتم تنفيذه على مراحل طبقاً للاعتمادات المالية المتوفرة مما أدى إلى زيادة القيمة التعاقدية للمشروع طبقاً لمتغيرات أسعار السوق.	توفير التمويل المطلوب بنحو 72 مليون جنيه لاستكمال الأعمال
3- مستشفى حميات السعيدية بأبو حماد (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	غير متوفر	60%	106 مليون جنيه	عدم توافر الدعم المالي المطلوب لنهوض الأعمال	توفير التمويل المطلوب لاستكمال الأعمال

أسم المشروع	تاريخ بدء المشروع	نسبة التنفيذ	تكلفة المشروع	أهم المعوقات	المطلوب لإزالة أسباب التعثر
4- مستشفى حميات فاقوس (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	غير متوفر	60%	150 مليون جنيه	عدم توافر الدعم المالي المطلوب لنهوا الأعمال	توفير التمويل المطلوب لاستكمال الأعمال
5- مشروع إنشاء محطة مياه أبو كبير بطاقة 34 ألف م ³ /يوم (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	غير متوفر	28.1%	غير متوفرة	عدم انتهاء الأعمال الخاصة بالشبكات	سرعة التنسيق مع المقاوليين وتوفير الموارد المالية اللازمة لاستكمال المشروع
6- مشروع المنطقة اللوجستية (الزقازيق - العسلوجي) (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	2018	35%	14 مليون جنيه	استخراج التراخيص	التنسيق مع الجهات المعنية لسرعة استخراج التراخيص
7- مشروع الطرق الداخلية (رئاسة مجلس الوزراء، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، تقرير غير منشور، 2020)	غير متوفر	غير متوفرة	226 مليون جنيه	عدم التنسيق بين الجهات المعنية	مطلوب قيام المحافظة بالتنسيق بين الجهات المختصة بالمرافق وبين الهيئة العامة للطرق والكباري لضمان نهو أعمال المرافق قبل تنفيذ أعمال الصرف

إسم المشروع	تاريخ بدء المشروع	نسبة التنفيذ	تكلفة المشروع	أهم المعوقات	المطلوب لإزالة أسباب التعثر
8- معهد الأورام بمدينة الزقازيق (محافظة الشرقية)	2007	غير متوفرة	300 مليون جنيهه (بخلاف الأجهزة والمعدات)	عدم توافر الدعم المالي المطلوب لنهوض الاعمال	توفير التمويل المطلوب لإستكمال الاعمال
9- معهد الكبد بهييا (محافظة الشرقية)	2004	غير متوفرة	غير متوفرة	عدم توافر الدعم المالي المطلوب لنهوض الاعمال	توفير التمويل المطلوب بنحو 93 مليون جنيهه لنهوض الاعمال
10- نفق أحمد عربي بمدينة الزقازيق (محافظة الشرقية)	2018	غير متوفرة	130 مليون جنيهه	وجود بعض التحفظات من الهيئة القومية لسكك الحديد مصر، حيث يمر النفق أسفل محطة قطارات الزقازيق لمسافة نحو 350م	تم التوافق بين المحافظ والهيئة القومية لسكك حديد مصر وتم استكمال تنفيذ المشروع وجاري الانتهاء منه
11- مشروع توسعات محطة معالجة صرف صحي الزقازيق 80-172 ألف م ³ /يوم (بنك الاستثمار القومي، تقرير المتابعة الميدانية عن خطة 2022/20 بمحافظة الشرقية، تقرير غير منشور، 2022)	2003	97%	600 مليون جنيهه	- أهم المعوقات: رفض شركة مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الشرقية استلام محطة المعالجة رغم نهوض أعمالها في 2018/12 لوجود بعض الملاحظات الفنية بالمحطة وطلب استيفائها. - تأخر تنفيذ أعمال محطة رفع الحسنية وهي محطة رئيسية بالمشروع وتستقبل الصرف من عدد (3) قرى، ويرجع التأخير الى وجود مشاكل في استلام الأرض المخصصة للمحطة وتعدي بعض الأهالي عليها.	سرعة التنسيق بين الجهات المعنية لإدراك الملاحظات والعمل على حلها. مخاطبة الجهات الأمنية لإزالة التعديات على أرض المحطة لسرعة نهوض الاعمال والاستفادة منها.

4-المزايا التنافسية لمحافظة الشرقية:

وتُعد محافظة الشرقية ذات اقتصادي زراعي متقدم نسبياً حيث تسجل المحافظة أرقاماً قياسية في انتاج كثير من المحاصيل وكذا تنوع كبير في الإنتاج الزراعي والحيواني والداجني والسمكي وهي قطاعات زراعية تقوم عليها كثير من الصناعات، هذا ويستوعب أيضاً قطاع الصناعة في الشرقية قوة عمل كبيرة نسبياً لوجود أحد أهم قلاع الصناعة في مصر وهي مدينة العاشر من رمضان، كما يوجد بالمحافظة كم كبير من المواد الخام الزراعية ودورها في نمو التصنيع الزراعي، هذا وقد أضاف إنشاء مدينة العاشر من رمضان صناعات اخري كثيرة غير زراعية ويمثل قطاع الصناعة في العاشر من رمضان إضافة تكنولوجية لاقتصاد محافظة الشرقية ساعد بقوة علي استيعاب قسم كبير من قوة العمل الزراعية في المحافظة وأثر إيجابيا علي خفض نسبة البطالة.

- تبلغ مساحة الأراضي الزراعية في الشرقية حوالي 814.5 ألف فدان، فهي محافظة ذات تربة زراعية خصبة من الدرجة الثانية والثالثة، هذا وتعتبر الشرقية مركز زراعي كبير لمصر بصفة عامة كما تعتبر المحافظة الزراعية الكبرى في اقليم قناة السويس مقارنة بالمحافظات الخمس الأخرى والذي يغلب عليهم الطبيعة الصحراوية وخاصة محافظتي سيناء.

- أضفى قطاع الزراعة أثره القوي على قطاع الإنتاج الحيواني والداجني وهو ما يوفر نسبة كبيرة جدا من احتياجات السكان في إقليم قناة السويس وخاصة البروتينية بالإضافة إلى الأرز والقمح.

- تُعد أحد محافظات اقليم قناة السويس الذي يتمتع بالعديد من المقومات والموارد وأهمها، الموقع الاستراتيجي، حيث يمر بهذا الاقليم أهم قناة بحرية على مستوى العالم لكونها تربط بين الشرق والغرب، وترتبط ملاحياً بالعالم الخارجي من خلال مينائي العين السخنة وبورسعيد (وزارة التنمية المحلية، 2016).

- تُعد مركزاً زراعياً كما أنها تمثل الظهير الزراعي لإقليم قناة السويس حيث إن 67% من المساحة المأهولة أراضي زراعية داخل الزمام والتي توفر فرص عمل لنسبة كبيرة من سكان المحافظة (وزارة التنمية المحلية، 2016).

- تتوفر بها الأيدي العاملة أحد أهم مقومات العملية الإنتاجية.

- كما يوجد بها مدن ذات أهمية اقتصادية، ومن أهمها مدينة العاشر من رمضان والتي بها العديد من الصناعات التي منها كثيفة رأس المال وكثيفة العمالة.

- 83,6% من المساحة المأهولة تستخدم في أنشطة اقتصادية، وهو ما يُفيد تشغيل الحيز المتاح للمحافظة تشغيلاً كثيفاً نسبياً يعود على قوة العمل بالمحافظة بنتاج محلي كبير (صناعي - زراعي - تجاري)، مما يوفر الإمكانات لمواطني الشرقية في توسيع خياراتهم سواء في الحصول على التعليم أو العناية بالصحية (وزارة التنمية المحلية، 2016).

- توفر المياه وخاصة للري الزراعي في الشرقية من بحر موسى وترعة الإسماعيلية (مياه النيل) وشبكة كبيرة من قنوات الري أدت إلى تفوق محافظة الشرقية في زراعة الأرز في مصر، هذا بالإضافة للمحاصيل الحقلية الكبرى التجارية مثل القطن والقمح والبقول والذرة والتي يُستخدم منها محلياً نسبة كبيرة ويصدر من بعضها كذلك نسبة كبيرة.
- محافظة الشرقية غنية أيضاً ببعض الموارد المحجرية الهامة من رمال وزلط وطفل وحجر جيري والدوليمتي وهو يستخدم في صناعات كثيرة في قطاع التشييد والبناء.
- تعتبر محافظة الشرقية في امتدادها من الشمال إلى الجنوب حتى القاهرة ملتقى وتقاطع شبكة كبيرة من الطرق وخطوط النقل ووسائل المواصلات التي تربطها بجميع المحافظات الأخرى سواء النقل بالسيارات أو السكك الحديدية.

النقاط السابقة وعناصر أخرى كثيرة تمثل نقاط قوة لمحافظة الشرقية، بل وفرص تنمية مستقبلية عظيمة كما يواجهها مخاطر وتحديات أخرى فيما يلي التحليل الرباعي الذي يوضح ذلك.

5- التحليل الرباعي لمحافظة الشرقية (SWOT)⁽¹⁾:

⁽¹⁾ ظهر تحليل (SWOT) للمرة الأولى في الفترة من 1960 - 1970 في مجموعة من الأبحاث، وأنداك فشلت الكثير من العمليات الاستثمارية لمجموعة من المنشآت في الولايات المتحدة من تطبيق التخطيط الاستراتيجي الخاص بأعمالها الإنتاجية، مما حفّز الكثير من المنشآت للتوجه بقوة نحو طريقة تساعد على تجنب الفشل وكانت هذه الطريقة هي تحليل (SWOT)، ويُعتبر هذا البحث من أوائل الأبحاث في مصر الذي طبق هذا التحليل على إدارة حكومية محلية، بعد أن كان يقتصر استخدامه في أغلب الأحيان على مؤسسات القطاع الخاص أو ما شابهه من القطاع العام.

شكل رقم (3-4)

تحليل swot لمحافظة الشرقية
(نقاط القوة والضعف - الفرص والتهديدات)

نقاط القوة	نقاط الضعف
١ - الموقع ضمن إقليم قناة السويس ومزاياه التنافسية اقليمياً وعالمياً بفضل قناة السويس وشبكة الموانى . ٢ - المساحة الكبيرة المأهولة حيث تمثل سوق زراعي تجاري كبير يخدم إقليم القناة . ٣ - تنوع الانتاج الزراعي الكبير حيث المحاصيل الزراعية العالمية مثل القمح واقطن والأرز. ٤ - سهولة الحركة للسكان والبضائع حيث شبكة نقل من طرق وموانى ووسائل متنوعة . ٥ - وفرة الأيدي العاملة وكذا التعليم والتدريب . ٦ - وجود مدينة صناعية كبيرة - نواة لإنتشار الصناعات الزراعية وتطويرها تكنولوجياً - . ٧ - توفر قدر كبير نسبياً من الخامات الحجرية . ٨ - توفر مراكز تربية الحيوانات والدواجن ومنتجاتها المتعددة . ٩ - قوة قطاع التعليم وخاصة الجامعي والعالي لتوفير قوة عمل عالية الكفاءة والمهارة ١٠ - ما زال هناك نسبة ولو صغيرة من الأراضي الفضاء غير المأهولة ذات مزايا نسبية . ١٠ - وجود مزايا كثيرة لدفع المحافظة على طريق السياحة كمقصد سياحي ديني رياضي طبيعي .	١ - الكثافة السكانية على وحدة المساحة وخاصة الأراضي الزراعية . ٢ - ضيق الطرق وصعوبة نقل المحاصيل للأسواق وكذا الطرق الترابية . ٣ - انخفاض الكفاءة الإنتاجية الزراعية نسبياً بسبب كثافة العمليات الزراعية ضعيفة التكنولوجيا . ٤ - قصور الاستثمار الحكومي وخاصة الصناعية التكنولوجي الحديث. ٥ - قصور التنسيق بين بين الدوائر الحكومية المركزية وادارات المحافظة المختلفة. ٦ - ارتفاع نسبة الأمية نسبياً وخاصة بين أهل الريف من النساء . ٧ - انخفاض اشتراك المرأة في سوف العمل رغم عملها المنزلي والمجتمعي . ٨ - الانخفاض النسبي في المستوي العام للصحة نتيجة الفقر والأمراض المزمنة.
الفرص	التهديدات (التحديات)
١- تطوير الانتاج الزراعي الحديث ٢- امكانيات هائلة لتصدير الانتاج الزراعي. ٣- تكانيات التصنيع وخاصة التصنيع الزراعي. ٤- توافر قوة عمل عالية التعليم والكفاءة للتطوير التكنولوجي. ٥- توافر عوامل التكامل الاقتصادي الكبيرة في محافظات اقليم قناة السويس.	١- التعدي على الاراضي الزراعية. ٢- الارهاب الموجود بسيما. ٣- الفساد وتجارة المخدرات. عدم وجود ظهير صحراوي للتوسع العمراني الجديد.

المصدر: إعداد الباحث

6- تخطيط الانفاق الاستثماري الحكومي في محافظة الشرقية:

تعاني المحافظة من عدم التوازن في متوسط نصيب الفرد من الأجر مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية، وقد يرجع ذلك إلى أن مستوى الأجور في قطاع الزراعة منخفض نسبياً عن باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما أنها تعاني من الانخفاض النسبي لمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة مقارنة بالمتوسط العام للجمهورية، ويرجع ذلك إلى أن تكلفة الانتاج العالية نسبياً في قطاع الزراعة وانخفاض نسبي في العائد مما يجعل مستوى القيمة المضافة أقل كما أن معدل البطالة بها مرتفع عن

متوسط الجمهورية، وهذا ما يدعو الى وصف محافظة الشرقية بأنها في مرحلة النمو "نامية" مما يجعلها في حاجة إلى دفعة قوية نسبياً في قطاع الصناعة وتبدأ بمرحلة التصنيع الزراعي الحديث. وتتمر عملية الارتقاء بمسئول التنمية وتحقيق جودة الحياة لمواطني محافظة الشرقية بعدد من الخطوات على النحو التالي:

١- الرؤية:

محور التنمية الرئيسي لتنمية محافظة الشرقية هو الاستثمار الحكومي، حيث إن الاستثمار الحكومي سوف يدفع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي للعمل في محافظة الشرقية في حالة توجيه قدر نوعي وكمي جيد من الانفاق الاستثماري الحكومي للبنية القومية الجاذبة للصناعات التحويلية بفروعها المختلفة، وبذلك تكون الرؤية:

(تهيئة البنية القومية بالمحافظة لتكون قادرة على جذب

الاستثمارات في قطاع الصناعات التحويلية بحلول عام 2030)

ب- ركائز الرؤية:

ولتحقيق أهداف تلك الرؤية فإنها تعتمد على ثلاث ركائز أساسية تتكامل وتتسق مع بعضها من أجل تحقيق أهدافها: على النحو التالي:

- تخصيص نسبة 50% من الانفاق الاستثماري الحكومي المخصص للمحافظة في المستقبل وحتى عام 2030.

- إزالة أسباب التعثر، بمشاركة المبادرات التنموية مثل المبادرة الحالية "حياة كريمة".

- استخدام التحليل الرباعي SWOT:

إن التحليل الرباعي SWOT يُمكن القائمين على عملية التنمية من تعزيز الميزة التنافسية للمكان أو المحافظة.

حيث يوضح نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات (التحديات) لذلك يجب دراسة هذه النقاط جيداً وهي التي سوف تُحدد نظرية التنمية والنمو الصناعي، حيث تختلف هذه النظريات ومن بينها نظرية القاعدة التصديرية، ونظرية المراحل، ونظرية القطاع ونظرية قطب النمو، كما يقدم الفكر الاقتصادي مع النظريات استراتيجيات التغلب على مشاكل التنمية وقهر التخلف والانطلاق وهي استراتيجيات النمو المتوازن وغير المتوازن، ونظريات الدفع، ونظريات التصدير والحد من الواردات.

وتُعد أفضل التوجهات لتنمية محافظة الشرقية هي التوجه القطاعي إذ أن اقتصاد الشرقية في أوائل مرحلة تصنيع من 10% - 12.5% وهي نسبة منخفضة لذلك يجب تحويل اقتصاد المحافظة إلى قطاع الصناعة ليحقق 25% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للمحافظة، وهو يحتاج الى ما

يقرب من 50% من الاستثمارات الحكومية خلال الفترة المقبلة ليدخل مرحلة التصنيع بمراحلها المختلفة.

ج- هدف الرؤية:

تهدف رؤية تنمية محافظة الشرقية الى رفع مستوى التنمية بالمحافظة وفق كافة المؤشرات الاقتصادية ومنها مؤشرات القيمة المضافة ومتوسط أجر الفرد ومستوى فقر لا يزيد عن 5% من سكانها، تنمية ذات نمو احتوائي وشامل لتحقيق العدالة وإزالة نسبة كبيرة من الفوارق بين المواطنين.

د- المراحل الزمنية لتنفيذ تلك الرؤية:

تنقسم هذه الفترة الى قسمين:

- القسم الأول: 4 سنوات من 2023/2022 الى 2026/2025.

- القسم الثاني: 4 سنوات من 2027/2026 الى 2030/2029.

ويقسم الاستثمار الحكومي بتخصيص 50% لتمويل البنية التحتية اللازمة لتهيئة المناخ الملائم لقطاع الصناعة التمويلية خلال الفترة حتى 2030 حيث يقسم كالآتي:

- القسم الأول: توجيه نسبة 25% للصناعات الزراعية "تحديث الزراعة" - الري، والبذور، والزراعة، والحصاد.

- القسم الثاني: توجيه نسبة 25% لتصنيع الخامات الزراعية وتحويلها إلى سلع وسيطه أو خامات صناعية (التصنيع الزراعي).

بعد هذه الفترة تبدأ مرحلة التصنيع المتوسط والثقيل أي صناعة العدد والآلات والمعدات اللازمة لنوعية الصناعات التي ارتفع عائدها.

7- برامج التنفيذ والمشروعات:

أ- البرنامج التأهيلي للتصنيع:

- إحياء مراكز التدريب المهني.
- إنشاء مصانع للمواد الغذائية والعصائر ومنتجات السمسم بمدينة الصالحية الجديدة.
- دعم مبادرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقرى المحافظة الأكثر فقراً قائمة على تلك المشروعات يجب أن تكون مغذية للصناعات بالعاشر من رمضان، وفي إطار المحافظة على البيئة.

- إعادة تأهيل المدارس الفنية بالمحافظة، وخاصة الزراعية والصناعية منها لرفع كفاءة خريجها وتناسبهم مع سوق العمل سواء المحلى أو الخارجي، ويمكن ذلك من خلال إقامة بروتوكولات بين المحافظة ومصانع العاشر من رمضان الواقعة في نطاق المحافظة، على غرار التجربة اليابانية في هذا الشأن¹، فضلاً عن مراجعة مراكز التدريب المهني بالمحافظة ووضعها على طريق النجاح بمدىها بالإمكانيات والكفاءات اللازمة لرفع قدرتها على تأهيل قوة العمل بالمحافظة لسوق العمل.

ب- التنشيط السياحي:

- عمل سباقات عالمية دورية لسباقات الخيل.
- انشاء قرى سياحية على الطراز الريفي.
- إعادة تأهيل المناطق الأثرية بالمحافظة.

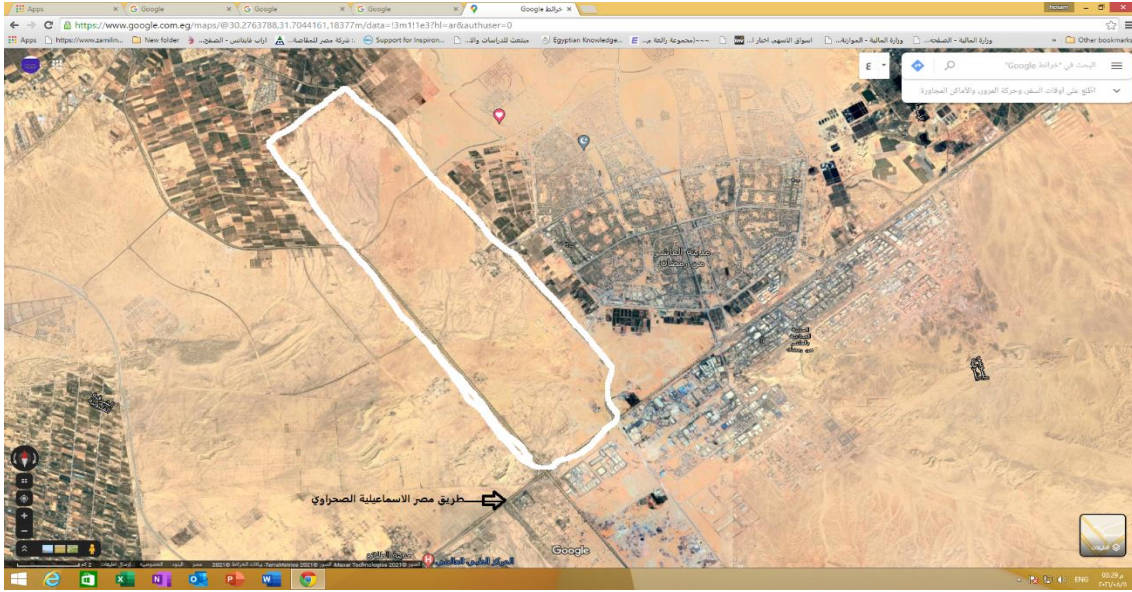
ج- المشروعات الخدمية واللوجستية:

- سرعة الانتهاء من ازدواج طريق الصالحية - فاقوس - أبو كبير - الزقازيق.
 - انشاء طريق جديد بين مدينتي الزقازيق ومدينة العاشر من رمضان.
 - سرعة الانتهاء من طريق المنصوره الزقازيق (الجزء الخاص بمحافظة الشرقية) والذي بدأ عمله من عام 2008 ولم ينته حتى الآن.
 - إعادة تأهيل الطرق الداخلية الواصلة بين القرى.
 - مراجعة شبكات البنية التحتية للمدن القائمة تمهيداً لإعادة تأهيلها وإعداد قائمة بالمواصفات لجعلها قادرة على الصمود.
 - إنشاء منطقة متخصصة في الخدمات الصحية والتعليمية:
- وتعتبر المنطقة الواقعة بين مدينة العاشر من رمضان والطريق الدائري الاقليمي هي الأنسب لقربها من أهم المحاور المرورية المصرية (محور 30 يونيو - الطريق الدائري الاقليمي - الطريق الدائري الأوسطى - طريق الاسماعيلية القاهرة، لتوسطها بين المدن القديمة والمدن الجديدة بالمحافظة (العاشر من رمضان - الصالحية الجديدة) وكذلك ايضاً قرب تلك المنطقة من أهم المدن الجديدة الاخرى وهي مدينتي بدر الواقعة ضمن نطاق محافظة القاهرة والعبور التابعة لمحافظة القليوبية.

¹ حيث تتبنى المصانع في اليابان الجامعات والمدارس الفنية لتأهيل خريجها للعمل بتلك المصانع أو سوق العمل بشكل عام.

ويمكن بالتعاون مع المصانع الموجودة بتلك المناطق عمل بروتوكولات تمكن تلك المصانع من المساهمة في انشاء وإدارة تلك المنطقة بما يمكن من مدها بالعمالة المناسبة كماً ونوعاً، وكذلك حاجة تلك المصانع إلى مستشفيات قريبة تخدمها وتخدم أيضاً المدن والمناطق السكانية القريبة. وتبلغ مساحة تلك المنطقة حوالي 50 كم مربع، وتلك المنطقة داخل الخط الابيض وموضحة بالشكل التالي:

شكل رقم (3-5) منطقة يمكن إعادة تخطيطها لتكون مركز لوجستي وتعليمي لخدمة المنطقة الصناعية بمدينة العاشر من رمضان - محافظة الشرقية



المصدر : خرائط جوجل.

د-مشروعات أخرى:

- مشروع القضاء على العشوائيات وإنشاء محاور مرورية جديدة داخل مدينة الزقازيق:

يدخل هذا المشروع ضمن مبادرة تطوير عواصم المحافظات حيث خصصت محافظة الشرقية منطقتين بمدينة الزقازيق مساحتهما نحو 106 فدان (445,2 ألف متر مربع) بهدف إنشاء وحدات سكنية يتم تخصيصها لقاطني المناطق العشوائية بمدينة الزقازيق على أن يتم إعادة استخدام المناطق العشوائية بعد اخلائها لإقامة منتزهات ومحاور مرورية جديدة، ومن المتوقع أن تستوعب المنطقتين الجديدتين نحو 37 ألف نسمة، كما تضم المنطقتين حي حكومي على غرار الموجود بالعاصمة الادارية حيث سينتقل اليه جميع مديريات الخدمات بالمحافظة (الموقع الالكتروني لمحافظة الشرقية).

خلاصة الفصل الثالث:

في ختام هذا الفصل يأمل الباحث أن يكون قد قدم آلية تساعد في سد الفجوات التنوية من خلال الإنفاق الاستثماري الحكومي أحد أهم أدوات العملية التنوية حيث تم التوصل إلى معادلتين، المعادلة الأولى لتوزيع هذا الانفاق على المحافظات وحتى داخل المناطق الجغرافية بالمحافظة، والمعادلة الثانية لتوزيع النوعي لتلك الاستثمارات على مشاريع البنية التحتية المختلفة داخل المحافظة أو حتى داخل أجزائها.

وتعتمد المعادلة الأولى على الوزن النسبي للسكان بهدف المحافظة على المؤشرات الجيدة وتحديث البنية التحتية، والمساحة بهدف معالجة الاكتظاظ أو التكدس السكاني، بالإضافة إلى رصد جزء من الانفاق الاستثماري الحكومي السنوي لتحسين المؤشرات التنوية الضعيفة بالمحافظة.

وقد تكون تلك المعادلة التمويلية أداة مهمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء لضبط الانفاق العام وترشيده، من خلال تحديد الأولويات بدقة والمساهمة في تطبيق نظم الميكنة الحديثة⁽¹⁾.

وتناول الفصل محافظة الشرقية كمثال تطبيقي أمكن من خلاله تسليط الضوء على المشروعات المتعثرة بالمحافظة واستكشاف إمكانيات المحافظة وقوتها الكامنة لاستغلالها في عملية التنمية بالمحافظة، وكيف لمحافظة الشرقية أن تستغل قربها من قناة السويس لتُنشئ مناطق لوجستية تُساهم في رفع الناتج المحلي للمحافظة وخلق فرص عمل، وكيف يُمكن لمحافظة الشرقية أن تُصبح الظهير الزراعي لمدن القناة وتحقيقها للأمن الغذائي بتشجيعها للأبحاث العلمية الهادفة إلى تنويع ورفع إنتاجية الأرض الزراعية وللتغلب أيضاً على مشكلة نقص المياه المحتملة نتيجة بناء سد النهضة الاثيوبي.

وتم استخدام التحليل الرباعي (SWOT) للوقوف على امكانيات المحافظة وقدراتها التنوية، وتم تحديد احتياجات المحافظة من بنية أساسية وغيرها، كنواة أو قاعدة لجذب الاستثمار الإنتاجي من القطاع الخاص المحلي والأجنبي لإعادة هيكلة مساهمة المحافظات في الناتج المحلي الإجمالي، ولتحقيق معدل مقبول من التشغيل في مسعى لتوطين التنمية المستدامة بالمحافظة.

وانتهى الفصل بوضع مجموعة من البرامج والمشروعات التي يُمكن تنفيذها لتحسين المؤشرات الاقتصادية داخل محافظة الشرقية ورفع مستوى التنمية بها، وتلك البرامج منها القصير والمتوسط وطويل الأجل والتي يُمكن البناء عليها لرفع مستوى التنمية بالمحافظة بما يحقق الحياة الكريمة لأبنائها.

¹ انظر: القانون رقم 6 لسنة 2022 بإصدار قانون المالية العامة الموحد.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

- 1- الدولة المصرية تبذل جهوداً كبيرة لتدبير الموارد اللازمة للإنفاق الاستثماري الحكومي لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية من أجل تحقيق الاستراتيجية التنموية لمصر (رؤية مصر 2030)، سواء من خلال اصدار القوانين الملزمة⁽¹⁾، أو مما تُنفقه الدولة من استثمارات، حيث ارتفع الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى نحو 297.9 مليار جنيه عام 2020/2019 مقابل نحو 62.5 مليار جنيه عام 2011/2010.
- 2- إن زيادة الإنفاق العام يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والذي بدوره يساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع خاصة إذا كان المجتمع يعمل عند مستوى أقل من التوظيف الكامل، أو أن العرض الكلي يتمتع بمرونة بحيث يستجيب لزيادة الطلب، أما إذا كان الوضع غير ذلك فسوف يظهر التضخم وارتفاع الأسعار.
- 3- لم يعد النمو هدفاً في حد ذاته، بل أصبح أحد مؤشرات عملية التنمية وهي عملية شاملة متعددة الأبعاد (اقتصادية - اجتماعية - بيئية) بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر، بما يضمن التحسن المتزايد في جودة الحياة لكل أفراد ذلك المجتمع.
- 4- إن التفاوتات الاقتصادية بين الأقاليم المختلفة الناتجة عن توزيع الاستثمارات وخاصة الحكومية أدت إلى ظهور أقاليم طاردة للسكان وأخرى جاذبة، حيث إن السكان ينجذبون إلى الأقاليم التي تتوفر بها فرص العمل والخدمات وغيرهما، مما يمثل ضغط سكاني متزايد على مساحة أقاليم / إقليم الجذب السكاني.
- 5- وفقاً لتقارير بنك الاستثمار القومي، تواجه تنفيذ دواوين عموم المحافظات، ومديريات الخدمات، لخططها الاستثمارية طرح العمليات سنوياً في حدود الاعتمادات الاستثمارية المدرجة لها بخطة العام المالي الأمر الذي يؤدي إلى تأخر البدء في التنفيذ لحين الانتهاء من إجراءات الطرح والبت والترسية والتي يتم تكرار القيام بها سنوياً، فضلاً عن تكرار طرح بعض العمليات خلال العام في ضوء توافر اعتمادات جديدة الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مقاولي التنفيذ وبالتالي زيادة مدد التنفيذ وتأخر تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية المرجوة من العمليات الاستثمارية فضلاً عن مضاعفة التكلفة الاستثمارية للعمليات نتيجة تغير الأسعار.
- 6- كذلك استمرار توزيع قدر من الاعتمادات الاستثمارية على كافة الوحدات المحلية لمراكز المدن التي تقوم بدورها بتوزيعها على القرى والتوابع مما يؤدي لتفتيت الاعتمادات على عدد كبير من العمليات عبارة عن أجزاء متناثرة تتهالك قبل الانتهاء من باقي الطرق والشوارع.
- 7- تلاحظ أن محافظات "الوادي الجديد - البحر الأحمر - جنوب سيناء" هي أكبر المحافظات من حيث متوسط نصيب الفرد من الدخل خلال سنوات الدراسة العشر، بينما محافظات "الدقهلية -

¹ أنظر القانون رقم 18 لسنة 2022 بإصدار قانون التخطيط العام للدولة.

الغربية - البحيرة" هي الأقل، وقد يرجع السبب في ذلك الى أن المحافظات الأكبر في متوسط نصيب الفرد أغلبها محافظات حدودية ذات مساحات كبيرة وتعداد سكانها هو الأقل، بينما المحافظات الأقل في متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستثماري الحكومي هي محافظة أغلبها مكتظة سكانياً.

8- تستحوذ أربع محافظات على أكثر من 52% من إجمالي القيمة المضافة لمصر عام 2018/2017، وهي "القاهرة - الجيزة - الإسكندرية - القليوبية" حيث تستحوذ محافظة القاهرة وحدها على ربع القيمة المضافة لمصر تقريباً، بينما هناك عشر محافظات لم يتعد مجموع القيمة المضافة لهم 9% وهم "الوادي الجديد - الأقصر - سوهاج - أسوان - قنا - بني سويف - المنيا - كفر الشيخ - أسيوط - شمال سيناء".

9- بعض المحافظات بالرغم أن معدل البطالة بها مرتفع إلا أن نسبة الفقر بها منخفضة مثل محافظة دمياط الأعلى في معدل البطالة عام 2019 نحو (21.1%) نجد أن نسبة الفقر بها نحو (14.6%)، وأيضاً محافظة بورسعيد رابع أعلى محافظات الجمهورية في معدل البطالة عام 2019 نحو (15%) بينما نسبة الفقر بها نحو (7.6%)، والعكس في بعض المحافظات ففي محافظة جنوب سيناء التي تلاشت بها البطالة تقريباً عام 2019 إلا أن نسبة الفقر بها بلغت نحو (17.9%)، وفي محافظة أسيوط معدل البطالة بها بلغ نحو (5.8%) عام 2019 بينما بلغت نسبة الفقر بها نحو (66.7%) وهي الأعلى بين محافظات الجمهورية عام 2018/2017، وهذا ما يُعبر أحياناً عن نوع العمل الذي يقوم به الشخص وبالتالي الكثير من الأعمال التي يقوم بها الأشخاص في المحافظات الأعلى في نسبة الفقر هي أعمال ذات كفاءة متدنية، أي أنهم يقبلون بأي عمل مما ينعكس على معدل البطالة بها اذ يؤدي ذلك الى انخفاضه.

10- إقليم جنوب الصعيد هو أعلى الأقاليم المصرية من حيث التفاوت التتموي بين محافظات، يليه إقليم قناة السويس، وتعاني محافظات بني سويف، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج من تراجع مستويات التنمية بها.

11- لكل إقليم أو منطقة أو مدينة طاقة استيعابية من السكان، فإن زادت الكثافة السكانية عن تلك الطاقة الاستيعابية، صاحب ذلك جوانب سلبية منها ما هو اقتصادي واجتماعي وأمني ومن الممكن أن يؤدي التكديس والاحتفاظ السكاني الى ضغوطاً متزايدة على المرافق والخدمات العامة التي قد تؤدي الى خروج بعض المرافق من الخدمة وفقدان جدواها.

12- من الهام وجود صيغة تمويلية من مرحلتين لتوزيع الانفاق الاستثماري الحكومي، الأولى لتوزيع الانفاق على المحافظات، والثانية للتوزيع النوعي لهذا الانفاق أي توزيعه على المشروعات القومية وبما يؤدي الى تهيئة المناخ والبيئة المحفزة للاستثمارات الخاصة لتحقيق الهدف القومي وهو سد الفجوات التنموية بين المحافظات ووحداتها الإدارية.

ثانياً: التوصيات:

- 1- ضرورة عدم البدء في مشروعات جديدة قبل الانتهاء من العمليات المفتوحة بما يحقق المصلحة العامة وتحقيق كفاءة الانفاق الاستثماري الحكومي حيث يؤدي ذلك الى رفع العائد عليه بالإضافة الى خلق المزيد من فرص العمل.
- 2- يجب التنسيق مع مبادرة حياة كريمة، للاستفادة من مجهوداتها في الانتهاء من المشروعات المتعثرة لا سيما المشروعات التي تعاني من نقص في التمويل.
- 3- يجب إعطاء الأهمية للتخطيط الإقليمي حيث إنه أفضل الأساليب للتنمية المكانية وسد الفجوات التنموية لأسباب كثيرة منها:
 - قد يمتلك أحد الأقاليم موارد طبيعية غير مستغلة، أو يملك موقع ذو ميزة نسبية لإقامة نشاط اقتصادي قوي، وهو ما يتطلب تركيز جهود التنمية ويصبح له اعتبارات خاصة.
 - بعض أقاليم الدول قد تكون بدائية جداً (تُعاني من فقر شديد بالمقارنة ببقية أقاليم الدولة)، ويحتاج الأمر القيام بعمل خاص للإسراع بتنمية هذا الإقليم.
- 4- يُمكن وفق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة ونسبة الفقر ومستوى التعليم وغيرهم، ترتيب مستوى التنمية بمحافظات الجمهورية المختلفة وتحديد أولويات البرامج والمشروعات التي يُمكن تنفيذها داخل كل محافظة.
- 5- يجب تفعيل دور الاقاليم على أرض الواقع والانتقال من مجرد كونها تقسيم جغرافي الى هيكل اداري بصلاحيات وواجبات.
- 6- يحتاج إقليم قناة السويس الى إعادة النظر في استخدامات الأراضي به لزيادة نسبة المساحة المأهولة به والتوجه نحو اللامعمور.
- 7- انشاء شبكة ممرات تنموية في إقليم قناة السويس وخاصة شبه جزيرة سيناء ذات الكثافة السكانية التواضعة جداً، كون تلك الممرات أداة مهمة في إدارة التنمية العمرانية طويلة المدى، حيث سُسهم في تسهيل الجذب التدريجي للسكان من مراكز التكس وبالتالي المساعدة في تحقيق التنمية المتوازنة وارتفاع العائد على الانفاق الاستثماري الحكومي.
- 8- يجب تشجيع الدراسات التي تهدف لتحديد الكثافة السكانية المثلى للمكان (نسمة/كم²)، حيث إن عائد الاستثمارات العامة والخاصة يتأثر بارتفاع أو انخفاض الكثافة السكانية عن عدد معين.
- 9- التسويق والترويج للميزات النسبية بالمحافظات وتوجيه الاستثمارات اليها لتعزيز القيمة المضافة عليها، مع الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وجودتها.
- 10- الاهتمام بالبعد العمراني والبيئي في المناطق والمحافظات والاقاليم المصرية.
- 11- وضع بطاقات وصف لكل المشروعات الحكومية يوضح بها تفاصيل المشروع (تكلفة المشروع وعمره ودورية صيانتة...الخ).

12- يجب أن تكون عملية المتابعة للمشروعات مؤسسية وشاملة وليست انتقائية، وعدم قصرها على التنفيذ فقط وإنما يجب المتابعة البعدية أي شمول عملية المتابعة على قياس الأثر ومقارنته بدراسة الجدوى حتى يمكن وضع دليل للمشروعات يمكن الاستفادة منه في ترتيب الأولويات.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية:

أ- الكتب:

- أحمد موسى مختار الهبيري وآخرون (2021)، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المصري من 1990 إلى 2020، المركز الديمقراطي العربي.
- أبو بكر متولي (1993/1994)، مبادئ النظرية الاقتصادية، جامعة حلوان، مكتبة عين شمس، الطبعة الخامسة.
- أمينة عز الدين عبد الله، المالية العامة "أدواتها والسياسة المالية" (1996)، جامعة حلوان، مكتبة عين شمس.
- جعفر طالب أحمد الخزعلي (2020)، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، المكتب المصري للمطبوعات.
- جيمس جواتيني وريتشارد ستروب (1987)، الاقتصاد الجزئي العام والخاص، ترجمة محمد عبد الصبور علي، دار المريخ، الرياض، السعودية.
- حاتم فارس الطعان (2006)، بحث "الاستثمار أهدافه ودوافعه"، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد.
- رفعت المحجوب (1990)، المالية العامة، دار النهضة العربية.
- رمزي علي إبراهيم (1991)، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.
- سعيد عبد العزيز عثمان (2008)، المالية العامة مدخل تحليلي مُعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- سهام العيداني، محاضرات المالية العامة، جامعة قسنطينة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، بدون تاريخ.
- سوزي عدلي ناشد (2003)، أساسيات المالية العامة "النفقات العامة - الإيرادات العامة - الميزانية العامة"، منشورات الحلبي الحقوقية.
- سيد محمد عبد المقصود (2018)، أسس ومبادئ التخطيط الإقليمي والعمراني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- سيد محمد عبد المقصود (2010/2011)، محاضرات في التخطيط الإقليمي والخطة الإقليمية / المحلية، معهد التخطيط القومي، القاهرة.
- الطاهر عبدالله (2008)، مقدمة في اقتصاد المالية العامة، جامعة الملك سعود.
- عادل أحمد حشيش (1992)، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

- عادل العلي- طلال كداوي (1988)، اقتصاديات المالية العامة، مديرية دار الكتب للطباعة - العراق
- عبدالمحسن زيني (2011)، الحسابات القومية، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان-الأردن.
- عبد المنعم فوزي (1972)، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- عاطف صدقي (1972)، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية.
- فريد أحمد عبد العال (2015)، أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)، معهد التخطيط القومي.
- فؤاد محمد الصقار (1994)، التخطيط الإقليمي، الإسكندرية، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة.
- محمد سعد فرهود (1996)، مبادئ المالية العامة، جامعة حلب.
- محمد طاقة، د هدى العزاوي (2007)، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة للنشر، عمان.
- وليد عبد الحميد عايب (2010)، سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي - الاقتصاد الجزائري نموذجاً - دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت لبنان.

ب- الدوريات:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2020)، مؤشر الفقر - بحث الدخل والانفاق والاستهلاك (مطوية الفقر) 2018/2017.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2020)، النشرة السنوية المجمع لبحث القوى العاملة 2019.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2019)، النشرة السنوية لإحصاءات التوظيف والأجور وساعات العمل عام 2018.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء (2018)، نتائج التعداد الاقتصادي لمصر.
- جامعة الملك عبد العزيز، سلسلة نحو مجتمع المعرفة (1427هـ)، التنمية المستدامة في الوطن العربي .. بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، السعودية.
- عدنان رشيد حميشو (2012)، التخطيط الإقليمي (البدايات، المفهوم، الأبعاد، المتطلبات الأساسية لتحقيقه والأساليب)، نشرة التخطيط والتعاون الدولي، العدد التجريبي الأول، سوريا.
- محمد بن عزة (2015)، دور سياسة الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق العام وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر باستعمال نماذج الانحدار الذاتي V D R، مجلة رؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر، العدد 9 ديسمبر .
- محمود محمد داغر وعلي محمد علي (2010)، الانفاق على مشروعات البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51.

- منتدى أفريقيا للتنمية المستدامة (مايو 2016)، التحول الشامل للجميع من أجل التنمية المستدامة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاجتماع الثاني، الأمم المتحدة، القاهرة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة بورسعيد للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة الاسماعيلية للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة السويس للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة شمال سيناء للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة جنوب سيناء للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة المواطن الاستثمارية في محافظة الشرقية للعام المالي 2021/2020.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2022/2021.

ت- التقارير العلمية:

- بنك الاستثمار القومي، تقرير المتابعة الميدانية لبعض مشروعات الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي المدرجة بخطة عام 2022/2021 بمحافظة الشرقية، تقرير غير منشور.
- رئاسة مجلس الوزراء، المكتب الفني لرئيس الوزراء (سبتمبر 2020)، متابعة المشروعات القومية، الموقف التنفيذي للمشروعات الجارية، محافظة الشرقية، تقرير غير منشور.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2021)، وصف مصر بالمعلومات.

ث- الدراسات والاطروحات:

- ابراهيم فهمي محمد كردية (2014)، إطار مقترح لتطبيق موازنة البرامج والأداء لأنشطة وزارة النقل والمواصلات في قطاع غزة، .
- أمل حمدان خفاجة (2013)، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية على الاقتصاد الفلسطيني 1996 - 2011"، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين.
- سرين جميل حسن (2017)، الإنفاق الحكومي وأثره على الاقتصاد الفلسطيني (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.

- سلوى توفيق رمضان (1995)، تأثير تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية، رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة،
- طارق قدوي (2016/2015)، "مساهمة ترشيد الانفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر - دراسة تطبيقية للفترة (1990-2014)"، مذكرة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- عدة أسماء (2016/2015)، "أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة وهران 2، الجزائر.
- علي مكيد - عماد معوشي (2017)، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر (1970-2015)، جامعة المدية - الجزائر.
- محي الدين حمداني (2009/2008)، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل "دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
- مصطفى جليل إبراهيم (2008)، البنية المكانية وأثرها على سياسات التنمية "النظرية والتطبيق"، بحث مقدم الى جامعة بغداد، المجلد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي.
- مصطفى منصور جهان (2016)، التخطيط الإقليمي بين النظرية والتطبيق، العدد السادس، كلية الآداب/جامعة مصراتة.
- معهد التخطيط القومي (أغسطس 2016)، آليات تحقيق سياسة التنمية الإقليمية المتوازنة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (270)، القاهرة.
- معهد التخطيط القومي (سبتمبر 2016)، كفاءة الاستثمار العام في مصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (274)، القاهرة،
- نعيمة زعرور (2015)، أساليب مثلى لترشيد تكاليف الخدمات العامة دراسة حالة: مؤسسة اتصالات الجزائر - وكالة بسكرة - أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم.

ج- مقالات ومواقع الكترونية وأخرى:

- الأمم المتحدة، لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي، أهداف التنمية المستدامة، <https://uncitral.un.org/ar/about/sdg>.
- دينا عبد الفتاح (يناير 2021)، مقال بعنوان "النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والعدالة الاجتماعية"، الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/639/economic-growth-job-creation-and-social-justice>
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مذكرة توضيحية "المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات على المحافظات"، تقرير غير منشور، بدون تاريخ.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مذكرة توضيحية "المعادلة التمويلية لتوزيع الاستثمارات على المحافظات"، تقرير غير منشور، بدون تاريخ.

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية (2016)، رؤية مصر 2030.
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D8%B1%D9%88%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85
- <https://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=588158&IssueID=4760>
- بنك الاستثمار القومي.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.
- الهيئة العامة للاستعلامات.
- محافظة بورسعيد.
- محافظة السويس.
- محافظة الإسماعيلية.
- محافظة شمال سيناء.
- محافظة جنوب سيناء.
- محافظة الشرقية.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- القرار الجمهوري رقم 495 لسنة 1977، قانون الإدارة المحلية رقم 43 لسنة 1979 وتعديلاته.
- القانون رقم 18 لسنة 2022 بإصدار قانون التخطيط العام للدولة.
- القانون رقم 6 لسنة 2022 بإصدار قانون المالية العامة الموحد.
- خرائط جوجل.

ح- مراجع أجنبية:

- Conyers (1985), Rural Regional Planning– Towards an Operational Theory, wales.
- Gillie, F.B. (1967), Basic Thinking in Regional planning. Paris: Mouton & CO.,.
- Santiago Herrera (2007), Public expenditure and growth, Policy research working paper, N 4372, World bank.
- Scientific council of government policy(2008), Infrastructure – time to invest; WRR, Amsterdam 2008– Amsterdam.

الملاحق

ملحق رقم (١) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي موزعاً على المحافظات ونصيب الفرد منها خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٠ - ٢٠١٩/٢٠٢٠

م.نصيب الفرد	ع. السكان (الف نسمة)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	٢٠١١/٢٠١٠			المحافظة	م.نصيب الفرد	ع. السكان (الف نسمة)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	سلسل
			٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٠/٢٠٠٩					
١,٨٥٦,١	٨,٨٦٠,٠	١٦,٤٤٥,٢٩٨,٣	١,١٠٦,٧	٨,٦٧٢,٠	٩,٥٩٧,١٩٤,٠	القاهرة	١			
٧٢٢,٥	٤,٥٦٨,٠	٣,٣٠٠,٥٢٧,٠	٨٣٩,٠	٤,٤٩٦,٠	٣,٧٧٢,١٠٦,٠	الاسكندرية	٢			
١,٣٨٤,٥	٦٣٦,٠	٨٨٠,٥٥٦,٠	٥٦٣,٣	٦٢٤,٠	٣٥١,٥١٧,٠	بورسعيد	٣			
٨٦٢,٧	٥٨٣,٠	٥٠٢,٩٧٥,٠	٩١٢,٢	٥٦٩,٠	٥١٩,٠١٤,٠	السويس	٤			
٤٧٥,٤	١,٢٥٣,٠	٥٩٥,٧١٩,٠	٥٤٦,٢	١,٢٢٢,٠	٦٦٧,٤٤٤,٠	دمياط	٥			
١٨٧,٩	٥,٦٢٦,٠	١,٠٥٧,٠٦٢,٥	١٤٢,٢	٥,٤٩٩,٠	٧٨١,٧٤٧,٠	الدقهلية	٦			
٢٤٠,٨	٦,٠٧٩,٠	١,٤٦٣,٥٧٠,٠	٤٣٨,٩	٥,٩٣٣,٠	٢,٦٠٣,٨٤١,٠	الشرقية	٧			
٣٤٥,٣	٤,٨٠٨,٠	١,٦٦٠,٠٤٤,٠	٤٥١,٤	٤,٦٩٨,٠	٢,١٢٠,٨٩٢,٠	القليوبية	٨			
٢٤٤,١	٢,٩٧٤,٠	٧٢٦,٠٢٧,٠	٣٢٣,٦	٢,٩٠٤,٠	٩٣٩,٦٥١,٠	كفر الشيخ	٩			
١٨٢,٨	٤,٤٩٧,٠	٨٢٢,٠٢٥,٥	١٣٦,٤	٤,٤٠٠,٠	٦٠٠,١٩٧,٠	الغربية	١٠			
٢٠٠,٢	٣,٧٠١,٠	٧٤١,٠٤٢,٥	٢٦٢,٦	٣,٦١٣,٠	٩٤٨,٧٤٨,٠	المنوفية	١١			
١٦٢,٦	٥,٣٩٨,٠	٨٧٧,٩٣٦,٥	١٧٠,٠	٥,٢٦٣,٠	٨٩٤,٨١٩,٠	البحيرة	١٢			
٤٣٥,٧	١,٠٩٢,٠	٤٧٥,٨١٩,٠	٥٧٢,٥	١,٠٦٤,٠	٦٠٩,١٦٥,٠	الاسماعيلية	١٣			
٦١٣,٣	٧,٠٨٩,٠	٤,٣٤٧,٥٠٦,٠	٦٥٧,٥	٦,٩٠٨,٠	٤,٥٤١,٩٠٧,٠	الجيزة	١٤			
١٧٥,٣	٢,٦٢٨,٠	٤٦٠,٧٦٢,٠	٣١٥,٩	٢,٥٥٨,٠	٨٠٨,١٣٠,٠	بنى سويف	١٥			
١٧٧,٥	٢,٩١٠,٠	٥١٦,٥١٩,٥	٢٧١,٦	٢,٨٢٢,٠	٧٦٦,٣٣٧,٠	الفيوم	١٦			
٢٠٤,٣	٤,٧٦٨,٠	٩٧٣,٩٦٥,٥	٢٠٥,٨	٤,٦٣٧,٠	٩٥٤,١٧١,٠	المنيا	١٧			
٢٢٩,٩	٣,٩٣٧,٠	٩٠٥,٠٨٠,٠	٣٠٣,٧	٣,٨٣١,٠	١,١٦٣,٥٩١,٠	اسيوط	١٨			
١٨٩,٤	٤,٢٦٦,٠	٨٠٨,١٠١,٠	٢٥٨,١	٤,١٥٨,٠	١,٠٧٣,٠٤٨,٠	سوهاج	١٩			
٢٤٥,٠	٢,٨٣٠,٠	٦٩٣,٣٩٠,٠	٣٤٧,٥	٢,٧٦٧,٠	٩٦١,٥٠٢,٠	قنا	٢٠			
٦٧٧,١	١,٣٣٩,٠	٩٠٦,٥٨٢,٠	٧١١,١	١,٣٠٨,٠	٩٣٠,١٣٣,٠	اسوان	٢١			
٣١٠,٤	١,٠٨٠,٠	٣٣٥,١٩٥,٠	٧٣٩,٢	١,٠٥٦,٠	٧٨٠,٦٠٩,٠	الأقصر	٢٢			
٢,٦٤٣,٨	٣٢٤,٠	٨٥٦,٥٨٦,٠	٢,١٦٤,٦	٣١٧,٠	٦٨٦,١٩٢,٠	البحر الاحمر	٢٣			
٤,٠٦٩,٤	٢١٢,٠	٨٦٢,٧١٨,٠	٣,٣٧٢,٠	٢٠٦,٠	٦٩٤,٦٤٢,٠	الوادى الجديد	٢٤			
١,١٨٣,٦	٣٩١,٠	٤٦٢,٧٧٤,٠	١,١٥٦,٤	٣٧٥,٠	٤٣٣,٦٣٢,٠	مطروح	٢٥			
١,٥٢١,٥	٣٩٩,٠	٦٠٧,٠٩٣,٠	١,٥٣٠,٤	٣٨٨,٠	٥٩٣,٧٩٦,٠	شمال سيناء	٢٦			
١,٦٣٢,٩	١٦٢,٠	٢٦٤,٥٢٣,٥	١,٧٧٨,٩	١٦٠,٠	٢٨٤,٦١٩,٠	جنوب سيناء	٢٧			
		٢٣,٥٦٦,٥٦١,٠			٢٣,٤٥٩,٠٢٥,٠	استثمارات غير موزعه	٢٨			
	٨٢,٤١٠,٠	٦٦,١١٥,٩٥٨,٨		٨٠,٤٤٨,٠	٦٢,٥٣٧,٦٦٩,٠	الإجمالي				

* المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات.

** المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

ن.ث.ح. = الانفاق الاستثماري الحكومي، ع = عدد، م = متوسط

تابع: ملحق رقم (1) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي

موزعاً على المحافظات ونصيب الفرد منها خلال الفترة 2010-2011 - 2019/2020

م.نصيب الفرد (جنيه)	ع.السكان (الف نسمة)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	٢٠١٣/٢٠١٢			المحافظة	م.نصيب الفرد (جنيه)	ع.السكان (الف نسمة)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	م.نصيب الفرد (جنيه)	ع.السكان (الف نسمة)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	٢٠١٤/٢٠١٣
٢,١٢٧,٧	٩,١٩٨,٠	١٩,٥٧٠,٢٠٢,٠	١,٩١٢,٦	٩,٠٢٥,٠	١٧,٢٦١,٦٠٨,٠	القاهرة	١	٨٦٠,٦	٤,٧٥٩,٠	٤,٠٩٥,٧١٧,٠	٧١٢,٤	٤,٦٦٨,٠	٣,٣٢٥,٤٦٩,٠
٢,٠١٠,٨	٦٦٠,٠	١,٣٢٧,١٤٤,٠	٢,٠٦٨,٧	٦٤٨,٠	١,٣٤٠,٥١٦,٠	الاسكندرية	٢	١,٥٣١,٠	٦١٢,٠	٩٣٦,٩٩٣,٠	٧٥٧,٦	٥٩٧,٠	٤٥٢,٢٦٢,٠
٥٦١,٤	١,٣١٣,٠	٧٣٧,١٤٩,٠	٥٣٦,١	١,٢٨٣,٠	٦٨٧,٧٥٥,٠	بورسعيد	٣	١٩١,٠	٥,٨٧٣,٠	١,١٢١,٤٨٤,٠	٢٧٣,٤	٥,٧٥١,٠	١,٥٧٢,٣٥٧,٠
٢٩٤,٦	٦,٣٧٨,٠	١,٨٧٨,٦٧٤,٠	٤٦١,٧	٦,٢٢٩,٠	٢,٨٧٥,٨٨٧,٠	السويس	٤	٤٢٤,٣	٥,٠٣٣,٠	٢,١٣٥,٣١٠,٠	٣٤٣,٢	٤,٩٢١,٠	١,٦٨٩,٠٢٨,٠
٤٢٤,٣	٥,٠٣٣,٠	٢,١٣٥,٣١٠,٠	٣٤٣,٢	٤,٩٢١,٠	١,٦٨٩,٠٢٨,٠	دمياط	٥	٣٥٣,٦	٣,١٢١,٠	١,١٠٣,٧٢٤,٠	٣٥٧,٨	٣,٠٤٧,٠	١,٠٩٠,٠٩١,٠
٣٥٣,٦	٣,١٢١,٠	١,١٠٣,٧٢٤,٠	٣٥٧,٨	٣,٠٤٧,٠	١,٠٩٠,٠٩١,٠	الدقهلية	٦	٢١٧,٦	٤,٦٩٢,٠	١,٠٢١,٠٦٦,٠	٢٥٨,٠	٤,٥٩٤,٠	١,١٨٥,٠٢٤,٠
٢١٧,٦	٤,٦٩٢,٠	١,٠٢١,٠٦٦,٠	٢٥٨,٠	٤,٥٩٤,٠	١,١٨٥,٠٢٤,٠	الشرقية	٧	١٨١,٥	٣,٨٨١,٠	٧٠٤,٤٦٤,٠	٢٧٨,٣	٣,٧٩٠,٠	١,٠٥٤,٦١٨,٠
١٨١,٥	٣,٨٨١,٠	٧٠٤,٤٦٤,٠	٢٧٨,٣	٣,٧٩٠,٠	١,٠٥٤,٦١٨,٠	القليوبية	٨	٢٠٩,٤	٥,٦٨٤,٠	١,١٩٠,٤٠٠,٠	٢٣٤,٣	٥,٥٣٨,٠	١,٢٩٧,٦٧٤,٠
٢٠٩,٤	٥,٦٨٤,٠	١,١٩٠,٤٠٠,٠	٢٣٤,٣	٥,٥٣٨,٠	١,٢٩٧,٦٧٤,٠	كفر الشيخ	٩	١,٠٢١,٩	١,١٥٣,٠	١,١٧٨,٣٠٤,٠	٧٣٣,٣	١,١٢٢,٠	٨٢٢,٧٧٥,٠
١,٠٢١,٩	١,١٥٣,٠	١,١٧٨,٣٠٤,٠	٧٣٣,٣	١,١٢٢,٠	٨٢٢,٧٧٥,٠	الغربية	١٠	١,١٧٩,١	٧,٤٤٩,٠	٨,٧٨٣,٢٨١,٠	٨٠٦,١	٧,٢٦٦,٠	٥,٨٥٧,٣٧٩,٠
١,١٧٩,١	٧,٤٤٩,٠	٨,٧٨٣,٢٨١,٠	٨٠٦,١	٧,٢٦٦,٠	٥,٨٥٧,٣٧٩,٠	المنوفية	١١	٣١٩,٤	٢,٧٨٧,٠	٨٩٠,٢٧٣,٠	٢٩٨,٢	٢,٧٠٧,٠	٨٠٧,٣٣٩,٠
٣١٩,٤	٢,٧٨٧,٠	٨٩٠,٢٧٣,٠	٢٩٨,٢	٢,٧٠٧,٠	٨٠٧,٣٣٩,٠	البحيرة	١٢	١٨٥,٧	٣,٠٨٧,٠	٥٧٣,٤٠١,٠	٢٧٨,٧	٢,٩٩٦,٠	٨٣٤,٩٠٧,٠
١٨٥,٧	٣,٠٨٧,٠	٥٧٣,٤٠١,٠	٢٧٨,٧	٢,٩٩٦,٠	٨٣٤,٩٠٧,٠	الاسماعيلية	١٣	٢٤٦,٢	٥,٠٣٧,٠	١,٢٤٠,٣٠٩,٠	٢٤٤,٦	٤,٩٠١,٠	١,١٩٨,٨٦٣,٠
٢٤٦,٢	٥,٠٣٧,٠	١,٢٤٠,٣٠٩,٠	٢٤٤,٦	٤,٩٠١,٠	١,١٩٨,٨٦٣,٠	الحيزة	١٤	٣١٢,٠	٤,١٥١,٠	١,٢٩٥,٢٥١,٠	٣٣٦,٥	٤,٠٤٣,٠	١,٣٦٠,٣٣٢,٠
٣١٢,٠	٤,١٥١,٠	١,٢٩٥,٢٥١,٠	٣٣٦,٥	٤,٠٤٣,٠	١,٣٦٠,٣٣٢,٠	بنى سويف	١٥	٢٨٥,١	٤,٥٠٠,٠	١,٢٨٢,٧٨١,٠	٣١٤,٧	٤,٣٨١,٠	١,٣٧٨,٨٢٥,٠
٢٨٥,١	٤,٥٠٠,٠	١,٢٨٢,٧٨١,٠	٣١٤,٧	٤,٣٨١,٠	١,٣٧٨,٨٢٥,٠	الفيوم	١٦	٢٧٥,٠	٢,٩٨١,٠	٨١٩,٨٧٨,٠	٤٩٧,٠	٢,٩٠٥,٠	١,٤٤٣,٧٦٩,٠
٢٧٥,٠	٢,٩٨١,٠	٨١٩,٨٧٨,٠	٤٩٧,٠	٢,٩٠٥,٠	١,٤٤٣,٧٦٩,٠	المنيا	١٧	٩٩٥,٨	١,٤٠٥,٠	١,٣٩٩,١٢٧,٠	١,١٤٣,٣	١,٣٧١,٠	١,٥٦٧,٤٩١,٠
٩٩٥,٨	١,٤٠٥,٠	١,٣٩٩,١٢٧,٠	١,١٤٣,٣	١,٣٧١,٠	١,٥٦٧,٤٩١,٠	اسيوط	١٨	٧٧٩,٠	١,١٢٩,٠	٨٧٩,٥٢٥,٠	٥٩١,١	١,١٠٤,٠	٦٥٢,٥٢١,٠
٧٧٩,٠	١,١٢٩,٠	٨٧٩,٥٢٥,٠	٥٩١,١	١,١٠٤,٠	٦٥٢,٥٢١,٠	سوهاج	١٩	٣,٧٥٦,٥	٣٤٠,٠	١,٢٧٧,١٩٥,٠	٣,١٥٥,١	٣٣٢,٠	١,٠٤٧,٥٠٧,٠
٣,٧٥٦,٥	٣٤٠,٠	١,٢٧٧,١٩٥,٠	٣,١٥٥,١	٣٣٢,٠	١,٠٤٧,٥٠٧,٠	قنا	٢٠	٢,١٦٢,٤	٢٢١,٠	٤٧٧,٨٨٩,٠	٢,٤٤٨,٦	٢١٦,٠	٥٢٨,٩٠١,٠
٢,١٦٢,٤	٢٢١,٠	٤٧٧,٨٨٩,٠	٢,٤٤٨,٦	٢١٦,٠	٥٢٨,٩٠١,٠	اسوان	٢١	٣,١٢٦,٣	٤٢٦,٠	١,٣٣١,٧٩١,٠	٢,٤٩٩,١	٤٠٨,٠	١,٠١٩,٦١٤,٠
٣,١٢٦,٣	٤٢٦,٠	١,٣٣١,٧٩١,٠	٢,٤٩٩,١	٤٠٨,٠	١,٠١٩,٦١٤,٠	الأقصر	٢٢	٣,٥١٥,٠	٤٢٥,٠	١,٤٩٣,٨٧٢,٠	٢,٦٥٢,٨	٤١٢,٠	١,٠٩٢,٩٦٠,٠
٣,٥١٥,٠	٤٢٥,٠	١,٤٩٣,٨٧٢,٠	٢,٦٥٢,٨	٤١٢,٠	١,٠٩٢,٩٦٠,٠	البحر الاحمر	٢٣	٥,٩٧٦,٦	١٦٧,٠	٩٩٨,٠٨٧,٠	٢,١٤٦,٨	١٦٤,٠	٣٥٢,٠٦٨,٠
٥,٩٧٦,٦	١٦٧,٠	٩٩٨,٠٨٧,٠	٢,١٤٦,٨	١٦٤,٠	٣٥٢,٠٦٨,٠	الوادى الجديد	٢٤			٣٢,٧٨٢,٦٠٩,٠			٢٥,٦٧٥,٦٧٤,٠
		٣٢,٧٨٢,٦٠٩,٠			٢٥,٦٧٥,٦٧٤,٠	مطروح	٢٥						
						شمال سيناء	٢٦						
						جنوب سيناء	٢٧						
						استثمارات غير موزعه	٢٨						
						الإجمالي		٨٦,٤٦٢,٠	٩٢,٥٢٥,٩٠٠,٠		٨٤,٤١٩,٠	٧٩,٤٧٣,٢١٤,٠	

* المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات.
** المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

تابع: ملحق رقم (1) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي

موزعاً على المحافظات ونصيب الفرد منها خلال الفترة 2010-2011 - 2019/2020

م.نصيب الفرد (جنيه)	ع. السكان (الف نسمة)	ن. ث. ح. (الف جنيه)	٢٠١٥/٢٠١٤			المحافظة	م.نصيب الفرد (جنيه)	ع. السكان (الف نسمة)	ن. ث. ح. (الف جنيه)	٢٠١٦/٢٠١٥	مسلسل
			م.نصيب الفرد (جنيه)	ع. السكان (الف نسمة)	ن. ث. ح. (الف جنيه)						
١,٢١٦,٥	٩,٤٦٩,٠	١١,٥١٨,٦٠٦,٠	٩١٥,١	٩,٣٦٥,٠	٨,٥٦٩,٨٦٤,٠	القاهرة	٩١٥,١	٩,٣٦٥,٠	٨,٥٦٩,٨٦٤,٠	١,٢١٦,٥	١
٩٩٩,١	٤,٩١٧,٠	٤,٩١٢,٧٧٥,٠	٨٤٩,٣	٤,٨٥٤,٠	٤,١٢٢,٤٥٠,٠	الاسكندرية	٨٤٩,٣	٤,٨٥٤,٠	٤,١٢٢,٤٥٠,٠	٩٩٩,١	٢
٣,٨٥٨,٢	٦٨٠,٠	٢,٦٢٣,٦٠٥,٠	٣,٦٤٤,٣	٦٧٣,٠	٢,٤٥٢,٦٤٤,٠	بورسعيد	٣,٦٤٤,٣	٦٧٣,٠	٢,٤٥٢,٦٤٤,٠	٣,٨٥٨,٢	٣
٢٧,٧٢٠,٤	٦٤٠,٠	١٧,٧٤١,٠٧٤,٠	٢,٥٨٠,٢	٦٢٧,٠	١,٦١٧,٧٦٩,٠	السويس	٢,٥٨٠,٢	٦٢٧,٠	١,٦١٧,٧٦٩,٠	٢٧,٧٢٠,٤	٤
٨٧٥,٠	١,٣٦٧,٠	١,١٩٦,١٥٠,٠	٨٢١,٧	١,٣٤١,٠	١,١٠١,٨٦٩,٠	دمياط	٨٢١,٧	١,٣٤١,٠	١,١٠١,٨٦٩,٠	٨٧٥,٠	٥
٢٥٨,١	٦,١٠٣,٠	١,٥٧٥,٤٣٤,٠	٢٩٥,٤	٥,٩٩٧,٠	١,٧٧١,٤٣٥,٠	الدقهلية	٢٩٥,٤	٥,٩٩٧,٠	١,٧٧١,٤٣٥,٠	٢٥٨,١	٦
٣٢٢,٥	٦,٦٨٠,٠	٢,١٥٤,٠٠٥,٠	٤٥٨,٣	٦,٥٢٨,٠	٢,٩٩١,٧٥١,٠	الشرقية	٤٥٨,٣	٦,٥٢٨,٠	٢,٩٩١,٧٥١,٠	٣٢٢,٥	٧
٧٠١,٨	٥,٢٤١,٠	٣,٦٧٨,٢٥٠,٠	٧٠٢,١	٥,١٤٤,٠	٣,٦١١,٦٢٩,٠	القليوبية	٧٠٢,١	٥,١٤٤,٠	٣,٦١١,٦٢٩,٠	٧٠١,٨	٨
٤١٤,٠	٣,٢٧٠,٠	١,٣٥٣,٨٦٥,٠	٣٥٣,٦	٣,١٩٤,٠	١,١٢٩,٢٤٠,٠	كفر الشيخ	٣٥٣,٦	٣,١٩٤,٠	١,١٢٩,٢٤٠,٠	٤١٤,٠	٩
٢٩٧,٢	٤,٨٧٦,٠	١,٤٤٨,٩٨٢,٠	٢٥٥,٨	٤,٧٩١,٠	١,٢٢٥,٥٤٢,٠	الغربية	٢٥٥,٨	٤,٧٩١,٠	١,٢٢٥,٥٤٢,٠	٢٩٧,٢	١٠
٤٦٧,٩	٤,٠٥٩,٠	١,٨٩٩,٢٣١,٠	٣٨٩,٥	٣,٩٦٦,٠	١,٥٤٤,٨٢٧,٠	المنوفية	٣٨٩,٥	٣,٩٦٦,٠	١,٥٤٤,٨٢٧,٠	٤٦٧,٩	١١
٤٥٠,١	٦,٠٠٢,٠	٢,٧٠١,٢١٦,٠	٣١٠,٢	٥,٨٣٤,٠	١,٨٠٩,٦٠٩,٠	البحيرة	٣١٠,٢	٥,٨٣٤,٠	١,٨٠٩,٦٠٩,٠	٤٥٠,١	١٢
٢٠,٩٤٥,٠	١,٢١٨,٠	٢٥,٥١١,٠٧٠,٠	١,١٤٠,٢	١,١٨٤,٠	١,٣٤٩,٩٦٥,٠	الاسماعيلية	١,١٤٠,٢	١,١٨٤,٠	١,٣٤٩,٩٦٥,٠	٢٠,٩٤٥,٠	١٣
٥٢٠,٩	٧,٨١٠,٠	٤,٠٦٨,٢٩٤,٠	٩١٨,٧	٧,٦٣٤,٠	٧,٠١٣,٠٥٤,٠	الجيزة	٩١٨,٧	٧,٦٣٤,٠	٧,٠١٣,٠٥٤,٠	٥٢٠,٩	١٤
٤٠٧,٥	٢,٩٧١,٠	١,٢١٠,٦٤٣,٠	٢٨٧,٧	٢,٨٦٨,٠	٨٢٥,١٦٩,٠	بنى سويف	٢٨٧,٧	٢,٨٦٨,٠	٨٢٥,١٦٩,٠	٤٠٧,٥	١٥
٤٨٤,٨	٣,٢٩٨,٠	١,٥٩٩,٠٠٤,٠	٣١٨,٠	٣,١٨٠,٠	١,٠١١,٢١١,٠	الفيوم	٣١٨,٠	٣,١٨٠,٠	١,٠١١,٢١١,٠	٤٨٤,٨	١٦
٤٦٤,٨	٥,٣٥٦,٠	٢,٤٨٩,٥٧٢,٠	٢٧٣,٩	٥,١٧٧,٠	١,٤١٨,٠١٣,٠	المنيا	٢٧٣,٩	٥,١٧٧,٠	١,٤١٨,٠١٣,٠	٤٦٤,٨	١٧
٧٢٥,٦	٤,٣٩٨,٠	٣,١٩١,١٧٠,٠	٤٥٥,٤	٤,٢٦٤,٠	١,٩٤١,٦٧٤,٠	اسيوط	٤٥٥,٤	٤,٢٦٤,٠	١,٩٤١,٦٧٤,٠	٧٢٥,٦	١٨
٤٠٥,٢	٤,٧٧٥,٠	١,٩٣٤,٧٨١,٠	٣٩٠,٣	٤,٦٢٦,٠	١,٨٠٥,٤٢٧,٠	سوهاج	٣٩٠,٣	٤,٦٢٦,٠	١,٨٠٥,٤٢٧,٠	٤٠٥,٢	١٩
٦١٩,٣	٣,١٥٤,٠	١,٩٥٣,١٤٨,٠	٤٨٤,٤	٣,٠٦١,٠	١,٤٨٢,٦٤٩,٠	قنا	٤٨٤,٤	٣,٠٦١,٠	١,٤٨٢,٦٤٩,٠	٦١٩,٣	٢٠
١,١٤٣,٧	١,٤٧٦,٠	١,٦٨٨,١٦٠,٠	١,١٥٠,٨	١,٤٤٠,٠	١,٦٥٧,١٦٦,٠	اسوان	١,١٥٠,٨	١,٤٤٠,٠	١,٦٥٧,١٦٦,٠	١,١٤٣,٧	٢١
٧٦١,٢	١,١٨١,٠	٨٩٩,٠٣١,٠	٧٣٨,٤	١,١٥٥,٠	٨٥٢,٨١٣,٠	الأقصر	٧٣٨,٤	١,١٥٥,٠	٨٥٢,٨١٣,٠	٧٦١,٢	٢٢
٨,٦١٣,١	٣٥٧,٠	٣,٠٧٤,٨٦٥,٠	٦,١٧٩,٥	٣٤٨,٠	٢,١٥٠,٤٧٩,٠	البحر الاحمر	٦,١٧٩,٥	٣٤٨,٠	٢,١٥٠,٤٧٩,٠	٨,٦١٣,١	٢٣
١١,٥٠٠,٨	٢٣٢,٠	٢,٦٦٨,١٧٥,٠	٩,٢٠١,٩	٢٢٧,٠	٢,٠٨٨,٨٣٣,٠	الوادى الجديد	٩,٢٠١,٩	٢٢٧,٠	٢,٠٨٨,٨٣٣,٠	١١,٥٠٠,٨	٢٤
٣,٤٩٨,٦	٤٧٦,٠	١,٦٦٥,٣٤٥,٠	٣,٢٣٦,٧	٤٤٦,٠	١,٤٤٣,٥٦٧,٠	مطروح	٣,٢٣٦,٧	٤٤٦,٠	١,٤٤٣,٥٦٧,٠	٣,٤٩٨,٦	٢٥
٢,٨٤٤,٤	٤٤٨,٠	١,٢٧٤,٣١٠,٠	٢,٧٤٥,٥	٤٣٧,٠	١,١٩٩,٧٩٩,٠	شمال سيناء	٢,٧٤٥,٥	٤٣٧,٠	١,١٩٩,٧٩٩,٠	٢,٨٤٤,٤	٢٦
٨,٤٦٥,٠	١٧٠,٠	١,٤٣٩,٠٤٦,٠	٤,٥٤٤,٦	١٦٩,٠	٧٦٨,٠٣٥,٠	جنوب سيناء	٤,٥٤٤,٦	١٦٩,٠	٧٦٨,٠٣٥,٠	٨,٤٦٥,٠	٢٧
		٣٣,٦١٤,٠٢٨,٠			٣٤,٩٨٠,٩٤٧,٠	استثمارات غير موزعه			٣٤,٩٨٠,٩٤٧,٠		٢٨
	٩٠,٦٢٤,٠	١٤١,٠٨٣,٨٣٥,٠		٨٨,٥٣٠,٠	٩٣,٩٣٧,٤٣٠,٠	الإجمالي		٨٨,٥٣٠,٠	٩٣,٩٣٧,٤٣٠,٠	٩٠,٦٢٤,٠	

* المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات.
** المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

موزعاً على المحافظات ونصيب الفرد منها خلال الفترة 2010-2011 - 2019/2020

-109-

تابع: ملحق رقم (1) تطور الانفاق الاستثماري الحكومي

موزعاً على المحافظات ونصيب الفرد منها خلال الفترة 2010-2011 - 2019/2020

سلسلة	المحافظة	٢٠١٨/٢٠١٩			٢٠١٩/٢٠٢٠		
		ن.ث.ح. (الف جنيه)	ع.السكان (الف نسمة)	م.نصيب (الف جنيه)	ن.ث.ح. (الف جنيه)	ع.السكان (الف نسمة)	م.نصيب (الف جنيه)
١	القاهرة	٢٦,١٨٣,٧٨٠,٠	٩,٧١٧,٠	٢,٦٩٤,٦	٣٢,٤٩٨,٠٩٩,٠	٩,٨٤١,٠	٣,٣٠٢,٣
٢	الاسكندرية	٩,٨٠٦,٦٩٤,٠	٥,٢٦٠,٠	١,٨٦٤,٤	١٢,٣٠٠,٤٦١,٠	٥,٣٢٨,٠	٢,٣٠٨,٦
٣	بورسعيد	٥,٣١٤,٧٦٢,٠	٧٦٠,٠	٦,٩٩٣,١	٥,١٢٤,٩٦٦,٠	٧٦٩,٠	٦,٦٦٤,٥
٤	السويس	١٣,٢١٨,١١٩,٠	٧٤٣,٠	١٧,٧٩٠,٢	١٣,٦٢١,١٣٨,٠	٧٥٥,٠	١٨,٠٤١,٢
٥	دمياط	١,٩٧٨,٢٦٩,٠	١,٥٢٧,٠	١,٢٩٥,٥	٣,٢٧٨,٣٧٣,٠	١,٥٤٩,٠	٢,١١٦,٤
٦	الدقهلية	٣,١٣٩,٢٨٠,٠	٦,٦٢٦,٠	٤٧٣,٨	٤,٣٦٦,٦١٤,٠	٦,٧٢٥,٠	٦٤٩,٣
٧	الشرقية	٥,٢١٣,٨٤٦,٠	٧,٣٣٢,٠	٧١١,١	٧,٥٧٠,٠٦٨,٠	٧,٤٥٩,٠	١,٠١٤,٩
٨	القليوبية	٥,٥٣٣,٨٥٦,٠	٥,٧٤٤,٠	٩٦٣,٤	١٠,٧٤١,٧٦٤,٠	٥,٨٣٠,٠	١,٨٤٢,٥
٩	كفر الشيخ	١,٧٤٦,١٢٩,٠	٣,٤٤٥,٠	٥٠٦,٩	٢,٦٢٢,٦٩٢,٠	٣,٥٠٧,٠	٧٤٧,٨
١٠	الغربية	٢,٤٥٣,٠٣٢,٠	٥,١٠٥,٠	٤٨٠,٥	٣,١١٢,٨٥٣,٠	٥,١٨٢,٠	٦٠٠,٧
١١	المنوفية	٤,٥٢٩,٤١٢,٠	٤,٤٠١,٠	١,٠٢٩,٢	٤,٦٥٨,٢٤٦,٠	٤,٤٧٤,٠	١,٠٤١,٢
١٢	البحيرة	٣,٠٧٢,١٨٩,٠	٦,٣٣٧,٠	٤٨٤,٨	٣,٩٦١,٣٩٢,٠	٦,٤٦١,٠	٦١٣,١
١٣	الاسماعيلية	٦,١٣١,٢٢١,٠	١,٣٣٨,٠	٤,٥٨٢,٤	٩,٣٩١,٣٧٨,٠	١,٣٦٤,٠	٦,٨٨٥,٢
١٤	الجيزة	٢٠,٤١٠,٠٣٢,٠	٨,٨٣٢,٠	٢,٣١٠,٩	٢١,٦٦٠,٢٦٥,٠	٨,٩٨٢,٠	٢,٤١١,٥
١٥	بنى سويف	٢,٤٣٥,٣٦٨,٠	٣,٢٤٩,٠	٧٤٩,٦	٢,٧٩٥,٦٥٤,٠	٣,٣٢٢,٠	٨٤١,٦
١٦	الفيوم	١,٦٨٤,٥٩٣,٠	٣,٧٠٥,٠	٤٥٤,٧	٢,٠٤٦,٦٩٤,٠	٣,٧٨٥,٠	٥٤٠,٧
١٧	المنيا	٢,٨٦٧,٥٢٥,٠	٥,٦٧٤,٠	٥٠٥,٤	٣,٧١٤,٠٥٤,٠	٥,٨٠٩,٠	٦٣٩,٤
١٨	اسيوط	٨,٥٠٠,٦٧٧,٠	٤,٥٢٨,٠	١,٨٧٧,٤	٦,١٢٦,٨٧١,٠	٤,٦٣٩,٠	١,٣٢٠,٧
١٩	سوهاج	٣,٤٥١,٥٠٤,٠	٥,١٢٨,٠	٦٧٣,١	٣,٩٤٢,٧٣٢,٠	٥,٢٥٥,٠	٧٥٠,٣
٢٠	قنا	٢,٧٦٣,٣١١,٠	٣,٢٦٤,٠	٨٤٦,٦	٤,١٥٤,٢٦٤,٠	٣,٣٤٠,٠	١,٢٤٣,٨
٢١	اسوان	٥,٣٠٩,٨٩٨,٠	١,٥١٦,٠	٣,٥٠٢,٦	٤,٠١٣,٢٨٠,٠	١,٥٤٦,٠	٢,٥٩٥,٩
٢٢	الاقصر	١,٨٠٠,٣٨٤,٠	١,٢٨٣,٠	١,٤٠٣,٣	٢,٠٠٩,٢٨١,٠	١,٣٠٩,٠	١,٥٣٥,٠
٢٣	البحر الاحمر	٧,٤٤٧,١٩٠,٠	٣٦٩,٠	٢٠,١٨٢,١	٩,٧٩٩,١٣٤,٠	٣٧٦,٠	٢٦,٠٦١,٥
٢٤	الوادى الجديد	٢,٤٧٩,٢٩٥,٠	٢٤٧,٠	١٠,٠٣٧,٦	٤,٨٤٣,٠٩٧,٠	٢٥١,٠	١٩,٢٩٥,٢
٢٥	مطروح	٩,٤٦٣,٦٧٧,٠	٤٥١,٠	٢٠,٩٨٣,٨	٩,٩٢٧,٨٢٦,٠	٤٧١,٠	٢١,٠٧٨,٢
٢٦	شمال سيناء	١,٦١٦,٥٢٣,٠	٤٦٠,٠	٣,٥١٤,٢	٢,٨٧١,١٦٦,٠	٤٦٧,٠	٦,١٤٨,١
٢٧	جنوب سيناء	١,٨٢٤,٧٦٨,٠	١٠٥,٠	١٧,٣٧٨,٧	٢,٤٩٨,٦٤٩,٠	١٠٧,٠	٢٣,٣٥١,٩
٢٨	استثمارات غير موزعه	٦٢,١٢٤,٥٩٤,٠			١٠٤,٢٠٢,٦٦٨,٠		
	الإجمالي	٢٢٢,٤٩٩,٩٢٨,٠	٩٧,١٤٦,٠		٢٩٧,٨٥٣,٦٧٩,٠	٩٨,٩٠٣,٠	

* المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مركز المعلومات.
** المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ملحق رقم (١)

السكان (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية بمحافظة البحيرة وفقاً للنتائج النهائية لتعداد السكان ٢٠١٧

الحيوم	الجزيرة	البحيرة	كفر الشيخ	الغربية	المنوفية	دمياط	الدقهلية	الشرقية	القليوبية	السويس	الإسماعيلية	بور سعيد	الإسكندرية	القاهرة	الحالة التعليمية أقل من المتوسط
٨٥٨,٧٥٢	١,٥٩٧,٥٢٠	١,٥١١,٣٠٥	٧١٩,٥٤٧	٨٢٢,٧٨١	٧٢٤,٣٨٠	٢٢٩,٣٣٤	١,١٥٧,٠٠٩	١,٣٧٨,٨٨٤	١,٠٠٩,٨٦٢	٨٥,١٢٩	٢٠٥,٧٥٣	٨٥,٢٦٠	٧٧١,٢٥٩	١,٢٥٩,٦١٥	أي
٢٦٩,٤٠٢	٦٤١,٩٩١	٤٩٣,٩٦٦	٢٤٨,٦٦٩	٣٩٠,٠٩٤	٢١٢,١٩٥	١٤٢,٠٠٠	٤٩٩,٢٦٧	٥١١,٤٢٢	٣٩٨,٦٧٥	٤٨,١٥٤	٩٧,٩٣٣	٥٠,٠٢١	٤١٦,٨٦٣	٦٦٧,٦٣٨	يقرأ ويكتب
٢٧,٢٨١	٣٢,٨٨١	٢٩,٢٩٢	١٥,٠٦٠	١٨,٣٧٦	١٦,١١٥	٩,٢٨٩	٢١,١١٠	١٨,٣٦١	٢١,٤٦٨	٣,٦٥٤	٧,٥٠٨	٤,٦١٠	١٩,٦٢٥	٣٤,٤٣٠	محو أمية
٢,٥٥٤	٣٩,٩٣٧	٩,١٤٤	٣,٨٨٣	٨,٤٤١	٦,٦٨٨	٦,٠٢٥	٥,٥٧٧	٦,٦٨٤	٢٢,٣٩٩	٥٤١	١,٥٢٦	١,٦١٠	٢٨,٠٢٥	٣٠,٨٣١	تربية فكرية
٤٢٢,٨٥٧	١,١٢٩,١٥٤	٨٤٧,٥٩٨	٤٣١,٥١٧	٧١٧,٣٣٣	٦٢٩,٩٠٤	٢٢٢,٧٥٤	٩٣٩,١٤٦	١,٠٠١,٤٤٥	٨٤٦,٨٥٤	٩٦,٠٩٦	١٨٤,٦٩٠	٩٣,٧٨٤	٧٨٥,١٨١	١,٢٧٤,٧٣٩	أقل من المتوسط
١,٦٣٠,٨٤٦	٢,٥٤١,٤٨٣	٢,٨٩١,٣٠٥	١,٤١٨,١٧٦	١,٩٥٧,٠٢٥	١,٦٨٩,٢٨٢	٦٠٩,٤٠٢	٢,٦٢٢,١٠٩	٢,٩١٦,٧٩٦	٢,٢٩٩,٢٥٨	٢٣٣,٥٧٤	٤٩٧,٤١٠	٢٣٥,٢٨٥	٢,٠٢٠,٩٥٣	٢,٢٦٧,٢٥٣	اجمالي
٤,١٪	٩,٠٪	٧,٣٪	٣,٦٪	٥,٠٪	٤,٣٪	١,٥٪	٦,٦٪	٧,٤٪	٥,٨٪	٠,٦٪	١,٣٪	٠,٦٪	٥,١٪	٨,٣٪	النسبة لاجمالي الجمهورية
٣,٦١٥	٨,٦٦٦	٦,٢٠٠	٣,٣٧٧	٥,٠١٩	٤,٣١٩	١,٥٠٢	٦,٥١٦	٧,١٩٢	٥,٦٤٨	٠,٧٣١	١,٣٠٩	٠,٧٥١	٥,١٧٩	٩,٥٧٠	عدد السكان (مليون نسمة)
٤٥,١٪	٤٠,٩٪	٤٦,٦٪	٤٢,٠٪	٣٩,٠٪	٣٩,١٪	٤٠,٦٪	٤٠,٢٪	٤٠,٦٪	٤٠,٧٪	٣٢,٠٪	٣٨,٠٪	٣١,٣٪	٣٩,٠٪	٣٤,١٪	النسبة لعدد سكان المحافظة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر -

تابع: ملحق رقم (١)
السكان (١٠ سنوات فأكثر) طبقاً للحالة التعليمية بمحافظة الجمهورية وفقاً للنتائج النهائية لتعداد السكان ٢٠١٧

الجمهورية	الأقصر	جنوب سيناء	شمال سيناء	البحر الأحمر	الوادي الجديد	مطروح	اسوان	قنا	سوهاج	أسيوط	المنيا	بني سويف	الحالة التعليمية أقل من المتوسط
١٨,٤٣٣,٦٩٦	٢٤٨,٦٧١	١٢,١٧٥	٧٢,٣٢٤	٣١,٦٩٢	٢٧,١٨٠	٩٤,٠٥٣	٢١٣,١٥٢	٦٨٢,٣٥٨	١,٢٠٦,٧٠١	١,١١٨,٩٤٣	١,٤٩٧,٧٩٥	٨١٢,٢٦٢	أي
٧,٠٥٨,٠٥٨	٨١,٩٨٨	٩,٥٦٦	٣٨,٣٦٩	٢٨,٨٩٩	١٧,٤٦٧	٤٨,٨٩٩	٩٥,٤٠٢	٢٠٤,٨٩٤	٣٨٦,٩٠٣	٣٢٧,٥٤٣	٣٨١,٩٤٧	٢٤٨,٣٩١	يقراً ويكتب
٣٩١,٠٥٢	٦,٠٨٠	٢,٠٩٠	٧,٧١٢	٣,٧٠٩	٣,٣٧٤	٥,٩٩٣	٤,٩٧١	١١,٣٧٤	١٥,٣٩٥	١٣,١٢٢	٢٤,١٩٧	١٣,٩٧٥	محو أمية
٢٠٠,٠٦٤	١,٥٦٣	٩٠	١٣٢	٤٢٣	٣٦٦	٣,٦٢٦	٢,٤١٥	١,٧٦٣	٤,٤٢٤	٥,١٣٩	٤,٣٤٩	١,٩٠٩	تربية فكرية
١٣,٤٥٠,٦٥٦	١٨٨,٧٢٣	١٨,٥٨٤	٧١,١٠١	٥٣,٠٤١	٣٨,٢٠٩	٦٣,٦٣٣	٢٥٢,٥١٦	٥٠٨,١٨٦	٧٤١,٤٥٢	٦١٢,١٤١	٧٣٤,١١٠	٣٩٥,٩٠٨	أقل من المتوسط
٣٩,٥٣٣,٥٢٦	٥٢٧,٠٢٥	٤٢,٥٠٥	١٨٩,٦٣٨	١١٧,٧٦٤	٨٦,٥٩٦	٢١٦,٢٠٤	٥٦٨,٤٥٦	١,٤٠٨,٥٧٥	٢,٣٥٤,٨٧٥	٢,٠٧٦,٨٨٨	٢,٦٤٢,٣٩٨	١,٤٧٢,٤٤٥	اجمالي
١٠٠,٠٪	١,٣٪	٠,١٪	٠,٥٪	٠,٣٪	٠,٢٪	٠,٥٪	١,٤٪	٣,٦٪	٦,٠٪	٥,٣٪	٦,٧٪	٣,٧٪	النسبة لاجمالي الجمهورية
٩٥,٢٠	١,٢٥٦	٠,١٠٣	٠,٤٥٢	٠,٣٦١	٠,٢٤٢	٠,٤٢٩	١,٤٨١	٣,١٨٢	٤,٩٩٥	٤,٤٠٧	٥,٥٢٧	٣,١٧١	عدد السكان (مليون نسمة)
٤١,٥٪	٤٢,٠٪	٤١,٣٪	٤٢,٠٪	٢٢,٦٪	٣٥,٨٪	٥٠,٤٪	٣٨,٤٪	٤٤,٣٪	٤٧,١٪	٤٧,١٪	٤٧,٨٪	٤٦,٤٪	النسبة لعدد سكان المحافظة

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - مصر -

It should be noted that the state of imbalance is one of the most important catalysts of development, because it is a cause and even a driving force for the development process and it is positive when regions and governorates exchange levels of development and this situation pushes development at the national level to rise and competition at the global level, and that attention to the local and regional development aspect Leads to an increase in national growth rates.

The research ended with a set of results and recommendations as follows:

First: the most important results:

- The Egyptian state is making great efforts to find the necessary resources to finance government investment spending to implement annual economic and social development plans in order to achieve the development strategy.
- Each region or city has an absorptive capacity of the population, and if the population density exceeds that absorptive capacity, negative aspects, including economic, social and security ones accompany this. Utilities out of service and useless.
- The economic disparities between the different regions resulting from the distribution of investments, especially governmental ones, have led to the emergence of regions that expel the population and others that are attractive, as the population is attracted to regions that provide job opportunities, services and others, which represents an increasing population pressure on the area of population attraction regions.
- Some governorates, although the poverty rate is low and the average income is high, the unemployment rate is high, which indicates the selection of the citizens of those governorates for business, in contrast to other governorates where the unemployment rate is low, but the poverty rate is high and the average income is low, which indicates To the acceptance of most of the citizens of those provinces for any business offered to them.

Second: The most important recommendations:

- The necessity not to start new projects before completing the open operations in order to achieve the public interest and achieve the efficiency of government investment spending, as this leads to raising the return on it in addition to creating more job opportunities.
- The Suez Canal region needs to reconsider its land uses to increase the proportion of its inhabited area and move towards the unpopulated.
- Studies that aim to determine the optimum population density for the place should be encouraged, as the return on public and private investments is affected by the increase or decrease in population density from a certain number of residents per km².
- The follow-up process for projects should be central and not be limited to follow-up implementation only, but the dimensional follow-up should be included, that is, the follow-up process should include measuring the impact and comparing it with the feasibility study so that a guide for projects can be developed that can be used in order of priorities.

Summary

Although the government doesn't save any effort in procuring the necessary resources for the investment government expenditure on the national projects including the infrastructure projects, the unfair regional distribution of the investments contribute in creating a status of failure and gaps in all the social and economic fields in the geographical level . The results is in the disparity of unemployment rates and in health care, cultural level, and educative one.

Therefore ,it was necessary to put a road map clear for the local and regional development and to close the development gaps between governorates and the Egyptian provinces and between the population , and also in the economical and environmental activities to achieve an equilibrium and global development through the activation of the role of the governmental investments in contributing in realizing this equilibrium.

What must be taken into consideration is the necessity of studying and evaluating every province and governorates separately due to the difference between some governorates and provinces in surface and population and resources and challenges in front of the province and the governorates

The research consists of three chapters, the first chapter deals with government investment spending in its broad sense, its divisions and its causes, the chapter dealt with the development process, including regional development, with its concept and objectives, While the second chapter of the research monitored the development gap between the Egyptian governorates through a set of economic and social indicators, The third chapter worked on finding a financing formula that works on distributing government investment spending in a way that helps in the advancement of the Egyptian governorates and bridges the development gaps between them.

With regard of the results of the status of this nonrelative equilibrium with a negative, effect which leads to lose a lot of governmental efforts to their target and especially in the area of investment government expenditure and also the loss of resources which will be useful in the governorates. Therefore it a must to put work standards to be able to realize the most benefit possible of the governmental investments with the study of each governorates separately with target to direct these projects to be the base to attract the type of investment of the private sector local and foreigner to be compatible with the nature of each governorate.

The research developed a two-stage financing formula for distributing government investment spending to be within the standards of work in the direction of balanced development among the governorates, The first is for the distribution of spending on the governorates, and the second is for the qualitative distribution of this spending, That is, distributing it to national projects in a way that leads to creating the climate and environment conducive to private investments to achieve the national goal, which is to bridge the development gaps between the governorates and their administrative units.

Abstract

Thesis title: The role of public investments in achieving balanced development among Egypt's governorates

Researcher: Hosam Ahmed Abd E*-Ilatif Abdo

Supervisor: Prof. Dr. Sayed Mohamed Abd El Maksoued

Degree: Master of Planning and Development, National Planning Institute

Year: 2022

This research is elaborated in the frame of Egypt vision 2030 which aim to realize the balanced and overall development with its three dimensions: economic, social, and environmental. It is certain that the governmental investment expenditure (one of the important political and financial tools) has a strong role in realizing the equilibria of the development within the republic governorates.

This research aims to highlight the role that should the governmental investments do in realizing the approach in the levels of the development between the Egyptian governorates and even inside the administrative units in these governorates and making a degree of relative equilibria in the development efforts between them. Some of economic and social indicators have been used to discover through them the development differences and degrees between the governorates and even the Egyptians provinces (it's called the analysis of the actual situation).

The research has discovered two equations concerning this issue: The first concerning the quantitative distribution for the governmental investment expenditure. The second concerning the qualitative distribution of this expenditure. The province of Suez Canal has been chosen as a miniature illustration for the Egyptian governorates to practice on it, as a strategic target for the province has been put based on using the governmental investment expenditure in establishing and modernizing the appropriate and the motivative infrastructure for specific investments in this province and aim to realize the support of the relative advantages in the governorates of the province and the rational use of the natural resources in it to realize the objectives of the sustainable development.

This study is divided in three parts: The first: the governmental investment expenditure and the regional development. The second: The differences between the Egyptian governorates. The third: the planning of the governmental investment expenditure to realize the balanced development.

Key words: Investments, Spending, Development, The growth, Developmental gap

Arab Republic of Egypt



Institute of national planning

Postgraduate studis

The role of public investments in achieving balanced development among Egypt's governorates

**A dissertation submitted as partial fulfillment of the award of maste`s
degree in planning and development**

Submitted by

Hosam Ahmed Abd Ellatif Abdo

Supervision

Prof. Dr.

Sayed Mohammed Abd El Maksoued

**Professor at the Regional Development Center
Institute of national planning**

2022

